GCC PPI

مؤشر المشاركة السياسية 2024 في دول مجلس التعاون الخليجي

Political Participation Index in the GCC States 2024

Gulf House Studies & Publishing
البيت الخليجي للدراسات والنشر
www.gulfhouse.org
@gulfhsp

مؤشر المشاركة السياسية
في دول مجلس التعاون الخليجي 2024
Political Participation Index In The GCC States 2024

البيت الخليجي للدراسات والنشر
Gulf House Studies & Publishing
www.gulfhouse.org
@gulfhsp

البيت الخليجي للدراسات والنشر هو بيت خبرة مقره العاصمة البريطانية لندن، يعمل كمؤسسة بحثية ودار نشر – غير ربحية – تعنى بإنتاج ونشر دراسات الرصد والتحليل والدراسات الاستراتيجية والمعمقة حول السياسات والقضايا المتعلقة بدول الخليج وجوارها الإقليمي.

المدير العام للمشروع
عـادل مــرزوق

تم إصدار هذا المؤشر بدعم مشكور من
الصندوق الوطني للديمقراطية
الولايات المتحدة الأمريكية
NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

الفهـرس

04
المقـدمـة

06
ملخـص النتـائج

09 دولة الكويت
11 دولة قطر
13 سلطنة عمان
15 مملكـة البحرين
17 دولة الإمارات العربية المتحدة
19 المملكة العربية السعودية

21
عـرض النتـائج

22 المقياس الأول: الحياة الدستورية
26 المقياس الثاني: الانتخابات العامة
32 المقياس الثالث: التنظيمات السياسية
36 المقياس الرابع: مؤسسات المجتمع المدني
41 المقياس الخامس: التوازن الجندري وإشراك الشباب
46 المقياس السادس: الشفافية
50 المقياس السابع: حرية الرأي والتعبير
56 المقياس الثامن: تمثيل الجماعات والأقليات
61 المقياس التاسع: الجاليات الأجنبية
66 المقياس العاشر: الوصول إلى المناصب القيادية الحساسة

70
المنهجية واعتماد المقاييس

71 المقاييس المعتمدة
73 عوامل اعتماد المقاييس

01
المقـــــدمـة

بعـد 5 أعـوام مـن رصـد وتحليـل حالـة المشـاركة السياسـية في دول مجلـس التعـاون الخليجـي يأتـي الإصـدار الخامـس (2024) مـن «مـؤشر المشـاركة السياسـية فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي» ليعـرض أهـم المتـغيرات والمسـتجدات في دول المجلـس السـت: مملكـة البحريـن ودولـة الكويـت وسـلطنة عمـان ودولـة قطـر والمملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة.

يقـدم هـذا المـؤشر إطلالـة سـنوية ورصـداً علميـاً عـن درجـة المشـاركة السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة في هـذه الـدول وينفـرد بكونـه أول إصـدار بـحثي متخصـص يُـعنى بقيـاس درجـة المشـاركة السياسـية فـي دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة.

ويتـميز بأنـه يمـزج بين مجمـوع السـياقات المفاهيميـة (الأكاديميـة، الاتفاقيـات والعهـود الدوليـة، المعـارف والـخبرات الممارسـاتية)، وبين الخصوصيـات وظـروف النشـأة وهيكليـة أنظمـة الحكـم في دول الخليـج العربيـة.

يقـدم هـذا الإصـدار (الخامـس) قـراءة تقييميـة لمسـارات التحـول في أداء دول مجلـس التعـاون الخليجي السـت نحـو تمـكين أو تقييـد مواطنيهـا مـن القـدرة على المشـاركة السياسـية الملموسـة، كمـا ويشرح المسـببات الظاهـرة لتـحسن أو تراجـع هـذه الـدول في نصوصهـا الدسـتورية وقوانينهـا وهياكلهـا المؤسسـاتية واستراتيجياتهـا المعلنـة والممارسـات التنفيذيـة، فـضلاً عـن تفاعـل المجتمعـات المحليـة مـع هـذه المتـغيرات خلال السـنوات الخمـس الماضيـة.

جديـر بالذكـر أن «البيـت الخليجـي للدراسـات والـنشر»، وهـو الجهـة التي أشرفـت على تصميـم وإنجـاز هـذا المـؤشر، هـو بيـت خبرة مقـره العاصمـة البريطانيـة لنـدن، يعمـل كمؤسسـة بحثيـة ودار نشر – غير ربحيـة – تـعنى بإنتـاج ونشر دراسـات الرصـد والتحليـل والدراسـات الاستراتيجيـة والمعمقـة حـول السياسـات والقضايـا المتعلقـة بـدول الخليـج وجوارهـا الإقليمـي.

وباعتبـار موضوعـة «المشـاركة السياسـية» إحـدى أهـم مقومـات إنجـاز الدولـة الحديثـة والديمقراطيـة، يمثـل وجـود هـذا المـؤشر ضرورة مُلحـة للحكومـات ومؤسسـات المجتمـع المدنـي. وكذلـك هـو الأمـر بالنسـبة إلى الهيئـات الدوليـة والمؤسسـات البحثيـة المعنيـة. يحـاول المـؤشر الإجابـة على سـؤال رئيـس يتعلـق بمـدى ونسبة إشراك دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة لمواطنيهـا سياسـياً، ومـا يترتـب على ذلـك مـن رغبـة وقـدرة المواطنين أنفسـهم، أفـراداً وجماعـات، على المشـاركة فـي صنـع القـرار والتـأثير فـي سياسـات الدولـة، وفـي تشريعاتهـا، ومجمـل مظاهـر ونواحـي المجـالات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة.

يستفيد هذا المؤشر من مؤشرات إقليمية ودولية، وخاصة فيما يتعلق ببعض المقاييس المعتمدة. لكنه يتمايز عنها في نواحٍ عدة: تخصصه «الدقيق» عبر التركيز على موضوعة أكثر تحديداً وهي «المشاركة السياسية»، ومراعاته لطبيعة وخصوصية منطقة البحث (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وهو ما أتاح للباحثين القدرة على صياغة مقاييس المؤشر بالمستوى المأمول من الدقة والملاءمة.

ويعتمد المؤشر على توصيف وتحديد طبيعة المشاركة السياسية المُمكنة في دول البحث انطلاقًا من تاريخ هذه الدول السياسي ونُظم الحكم الوراثي وطبيعة مجتمعاتها والثقافات المحلية.

ولئن كان ثمة توافق مفاهيمي مستقر على أن المشاركة السياسية هي مقوم أصيل من مقومات إنجاز الدولة الحديثة والديمقراطية، إلا أنها، إجرائياً، تمثل «الآلية» التي تضمن للأفراد تحقيق «طموحاتهم» والقدرة على التأثير في اتخاذ القرار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وصولاً لتحقيق «التنمية» و«الصالح العام».

ورغم عديد التعريفات، وتوافق واختلاف نصوصها، يعتمد هذا المؤشر على تعريف المشاركة السياسية باعتبارها: «الممارسة الفعلية والفاعلة للأفراد والجماعات في المساهمة والتأثير (بطريقة مباشرة وغير مباشرة) في عمليات اتخاذ القرار وفي إدارة الدولة وفي تمثيلها وفي صناعة سياسات التنمية وأوجه إنفاق الثروات».

وفي الوقت الذي لم يغفل فيه الباحثون رصد أنماط المشاركة التقليدية كالمشاورات القبلية والعائلية والدواوين الاجتماعية في صنع القرار، تُعنى مقاييس المؤشر بمدى مأسسة هذه الأنماط من المشاركة وتحولها إلى مؤسسات دستورية وقانونية، عصرية وفاعلة، تتيح لكل مواطن القدرة على تمثيل نفسه أو اختيار ممثليه في إدارة الشأن العام.

يسعى المؤشر إلى أن يقدم جهداً وافياً لتسليط الضوء على أبرز المنجزات والاخفاقات فيما يتعلق بتمكين المواطنين الخليجيين وتيسير مشاركتهم السياسية ومُساهمتهم في مناحي التنمية المجتمعية وصناعة القرار.

جاء اختيار الدول في هذا المؤشر بناءً على أنها ضمن مجال اهتمام وعمل «البيت الخليجي للدراسات والنشر». كذلك، ساهمت المشتركات التاريخية والثقافية والاجتماعية وتشابه أنظمة الحكم (ملكيات وراثية) بين هذه الدول في أن تكون مقاييس المؤشر متسقة ومتجانسة.

02
ملخـــــص النتـــــائج

تكشـف نتائـج «مـؤشر المشـاركة السياسـية لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي» أن دول المجلـس تتجـه للتقـارب في أنمـاط تسـيير النُظـم السياسـية وفـي القـوانين والآليـات التنفيذيـة في إدارة الشـأن العـام، وهـو مـا قـد يـشير إلى أن هنـاك تبـادلاً للتجـارب أو تـأثيرًا بينيًـا جـراء تشـابه أنظمـة الحكـم وتقـارب الـبنى الاجتماعيـة.

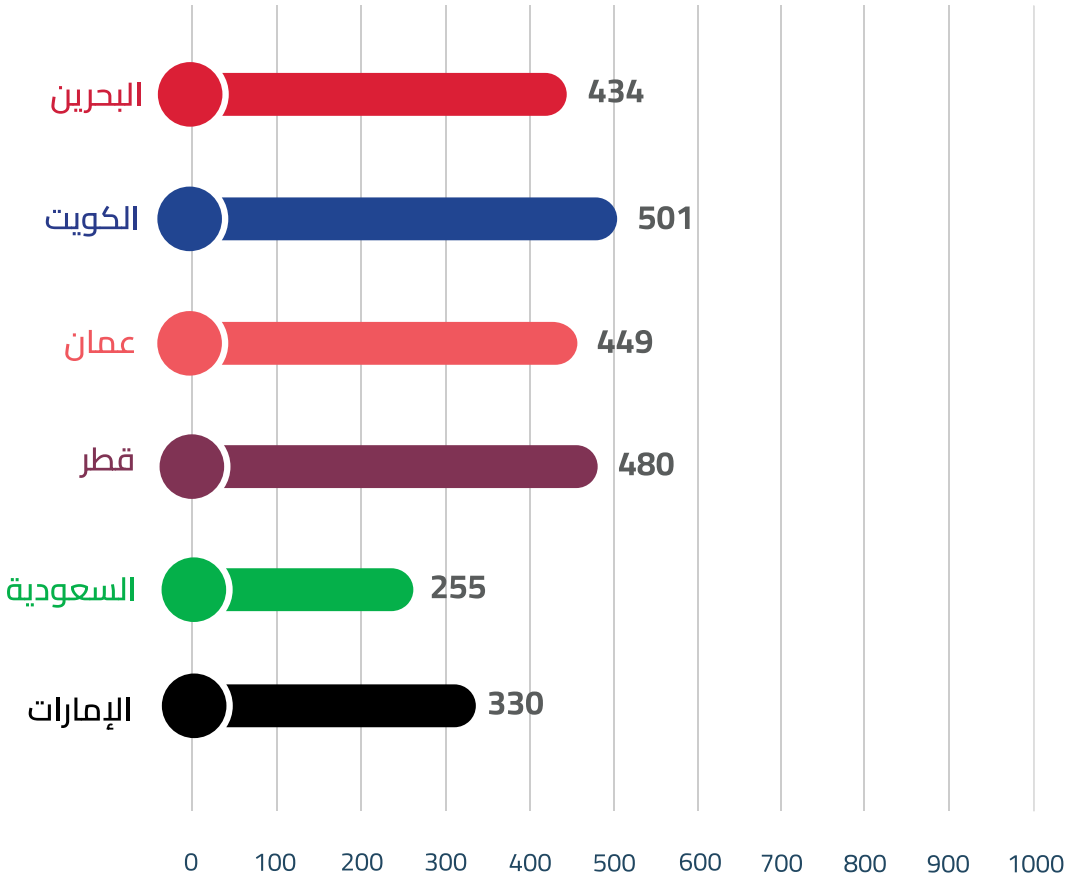

رسم توضيحي 1: النتائج العامة للمؤشر 2024

وفي الوقت الذي شهدت فيه كل من دولة الكويت ومملكة البحرين تراجُعًا على مدى السنوات الخمس الماضية في الحريات والعمل السياسي نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تقدمتا بشكل ملموس في مجالات تمكين المرأة وإشراك الشباب وفي إطار تيسير عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتحديدًا في المجالات الاجتماعية والخيرية.

وفيما يلاحظ سعي الحكومات الخليجية لتمكين مواطنيها في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنه لا توجد بوادر ظاهرة نحو إتاحة العمل السياسي المُنظم أو لتخفيف القيود على حرية الرأي والتعبير، إذ لا يزال تشكيل التنظيمات السياسية وتوافر أدوات المعارضة وضمان سلامة المُمارسين يُمثل تحدياتٍ جديةً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. فباستثناء البحرين، لا تُشرع باقي دول الخليج تشكيل التنظيمات السياسية أو تجرمها.

ورغم تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني التي تنشأ في دول المجلس إلا أن صلاحيات وأدوار هذه المؤسسات تبدو محدودة أو تتقلص، وتفرض القوانين المُنظمة لعمل هذه المؤسسات قيودًا مشددة على الأنشطة ومصادر التمويل.

لا تزال مستويات المشاركة المجتمعية في الرقابة المستقلة على أداء الأجهزة الحكومية وإنفاقها محدودة.

صلاحيات الرقابة والمساءلة والاستجوابات في السلطات التشريعية أو الاستشارية في دول الخليج هي غالباً مقيدة أو غير متاحة. تفتقر دول مجلس التعاون الخليجي لسياسات واستراتيجيات وطنية واضحة نحو توسيع أطر المشاركة السياسية، خصوصًا ما يتعلق بتعزيز وتوسيع صلاحيات المجالس المنتخبة وتحسين قوانين الانتخابات وتعزيز المواطنة المتساوية.

تتميز سلطنة عُمان بوجود تشريعات وإجراءات تنفيذية تعزز المواطنة المتساوية والتمثيل المتناسب لمختلف الجماعات والأقليات في المجتمع. قبالة ذلك، تعتمد كل من الإمارات والكويت وقطر والبحرين تشريعات وسياسات تبدو تمييزية فيما يتعلق بالترشح أو التصويت في الانتخابات العامة لمواطنيها، وترتكز هذه السياسات على موانع وضوابط تحددها قوانين الجنسية ومباشرة الحقوق السياسية وتنظيم الانتخابات.

تلفت نتائج أغلب مقاييس المؤشر إلى بروز إشكالات تتعلق بالمواطنة المتساوية في دول المجلس، إذ تُعطِل بعض الممارسات والقوانين من المشاركة الفاعلة والتمثيل المتناسب لبعض الجماعات والأقليات، ويظهر عديمو الجنسية كأحد أبرز الجماعات المُهمشة في هذه البلدان.

هناك تطور ملحوظ في تحسين بيئات الإقامة المستقرة والعمل للجاليات الأجنبية عبر إصلاحات متواصلة للقوانين وإتاحة تشكيل الأندية والمؤسسات المجتمعية الخاصة بهذه الجاليات.

باستثناء قطر، يشغل أفراد من العائلات الحاكمة في باقي دول الخليج نسبًا مرتفعة في الحكومات والمناصب العليا في المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضاء، وهو ما يحد من فرص وصول بقية المكونات المجتمعية إلى هذه المناصب.

تعكس نتائج دول المجلس في السنوات الخمس (2020-2024) تطورًا إيجابيًا مستمرًا في قطر والسعودية، وفيما تظهر النتائج حالة من الجمود لدى الإمارات تبدو نتائج البحرين وعُمان متأرجحة بين عام وآخر.

ورغم حفاظها على تقدمها في الأداء العام بين دول المجلس شهدت الكويت تراجعًا استثنائيًا هذا العام.

لا تزال أمام جميع دول مجلس التعاون الخليجي فرص متعددة لرفع مستويات مشاركة مواطنيها في اتخاذ القرار وصياغة السياسات العامة، ويلاحظ بوضوح وجود مساحات لتعزيز عمل المؤسسات التشريعية والبلدية والمدنية ولتحسين أدوار وأدوات المجتمع في مراقبة ونقد الأداء الحكومي.

02 ترتيب الدول على المؤشر

حلت دولة الكويت في نتائج النسخة الخامسة (2024) في المرتبة الأولى بحصولها على 501 درجة من مجموع 1,000 درجة على «مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي». وحافظت دولة قطر على المرتبة الثانية بحصولها على 480 درجة.

وبقت سلطنة عُمان في المرتبة الثالثة مُسجلة 449 درجة. ثم أتت مملكة البحرين في المرتبة الرابعة بتسجيلها 434 درجة، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة برصيد 330 درجة، وحلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأخيرة بتسجيلها 255 درجة.

يلاحظ أن تقدم كل من الإمارات (10 درجات) وقطر (8 درجات) هو الأبرز مقارنة بنتائج العام السابق، كما تقدمت السعودية بـ 5 درجات وعمان بـ 4 درجات والبحرين بدرجة واحدة. وكانت الكويت الدولة الوحيدة التي شهدت تراجعًا بـ 33 درجة.

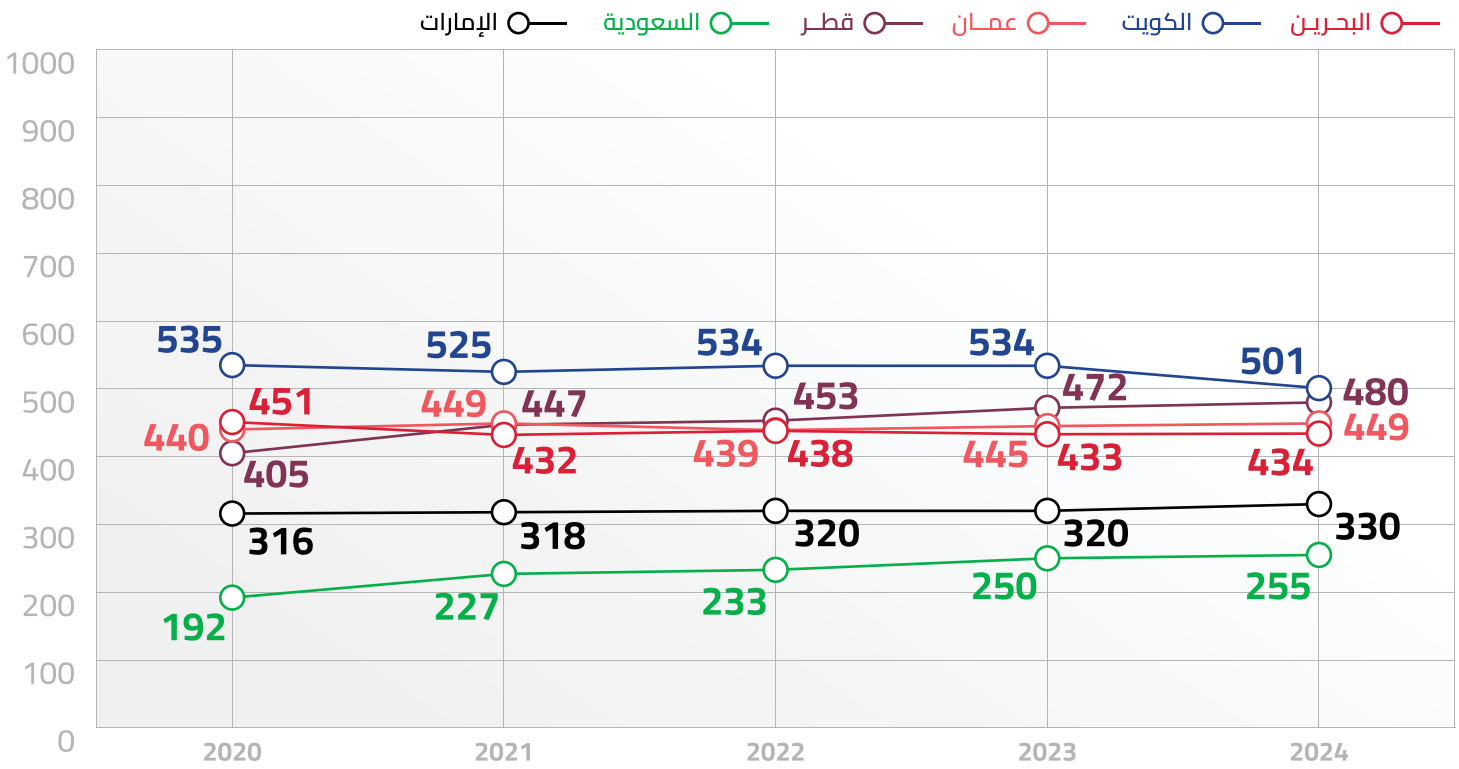

رسم توضيحي 2: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

2.1
دولة الكويت

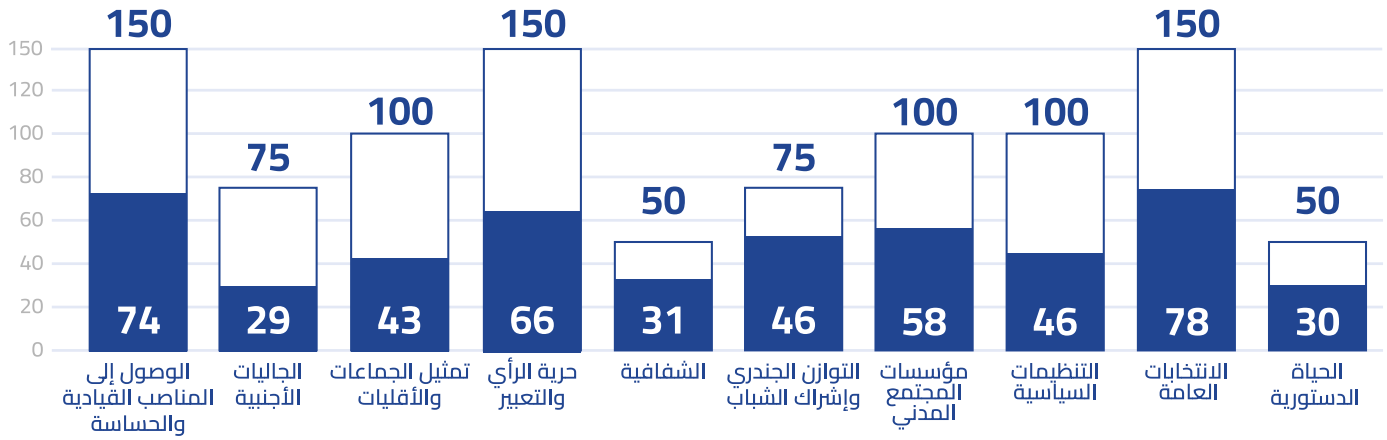

رسم توضيحي 3: الكويت - نتائج المقاييس 2024

2.1 دولة الكويت

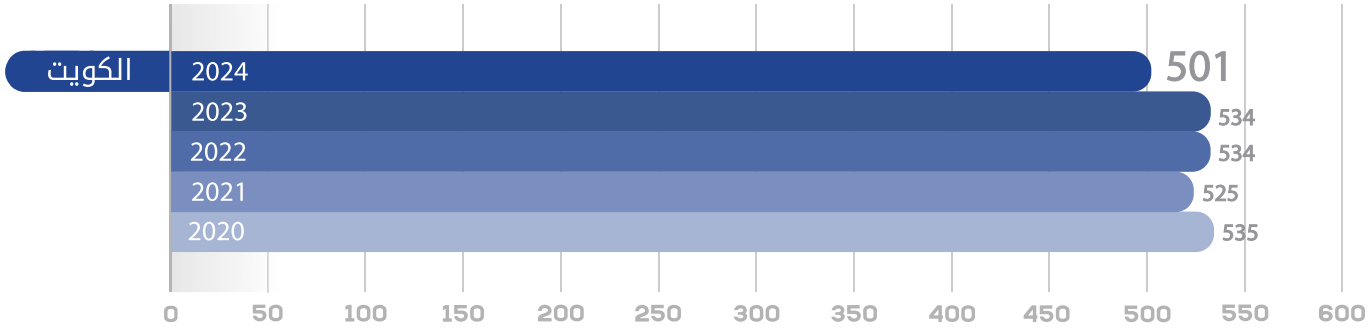

رسم توضيحي 4: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

تشير نتائج دولة الكويت هذا العام إلى تراجع في الأداء بمقدار 33 درجة وذلك على خلفية حل مجلس الأمة وتعليق العمل بمواد دستورية. وجاء التراجع على مقياس الحياة الدستورية (6 درجات) ومقياس الانتخابات العامة (23 درجة) ومقياس التنظيمات السياسية (7 درجات) ومقياس حرية الرأي والتعبير (درجتان).

وحلت الكويت في المرتبة الأولى في مؤشر المشاركة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي بتسجيلها 501 درجة متخطية حاجز الـ 500 درجة من مجموع درجات المؤشر (1,000 درجة).

وتحسن أداء الكويت في مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة (4 درجات) جراء تقلّص عدد أبناء الأسرة الحاكمة في الحكومة، كما وتقدمت بدرجة واحدة على مقياس التوازن الجدري وإشراك الشباب.

وتصدرت الكويت 3 مقاييس (الانتخابات العامة/ الشفافية/ حرية الرأي والتعبير) مقارنة بالدول الأخرى. رغم ذلك، تذيلت الدولة الترتيب في مقياس الجاليات الأجنبية، كما تذيلت، إلى جانب سلطنة عمان، الترتيب في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب.

يُلاحظ بروز تحديات وازنة فيما يتعلق بحاكمية المؤسسات المنتخبة ودور السلطة التشريعية (مجلس الأمة). كذلك في تمكين المرأة الكويتية وتمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتشريع عمل الأحزاب السياسية وحل ملف «البدون» ومعالجة القوانين التي تمنع فئات مجتمعية من الولوج إلى المناصب العليا والمشاركة في الانتخابات، وكذلك في تمكين الشباب وضمان تمثيلهم في السلطة التنفيذية بالإضافة إلى ضمان الإقامة المستقرة والفاعلة للعمال الأجانب والوافدين إلى البلاد.

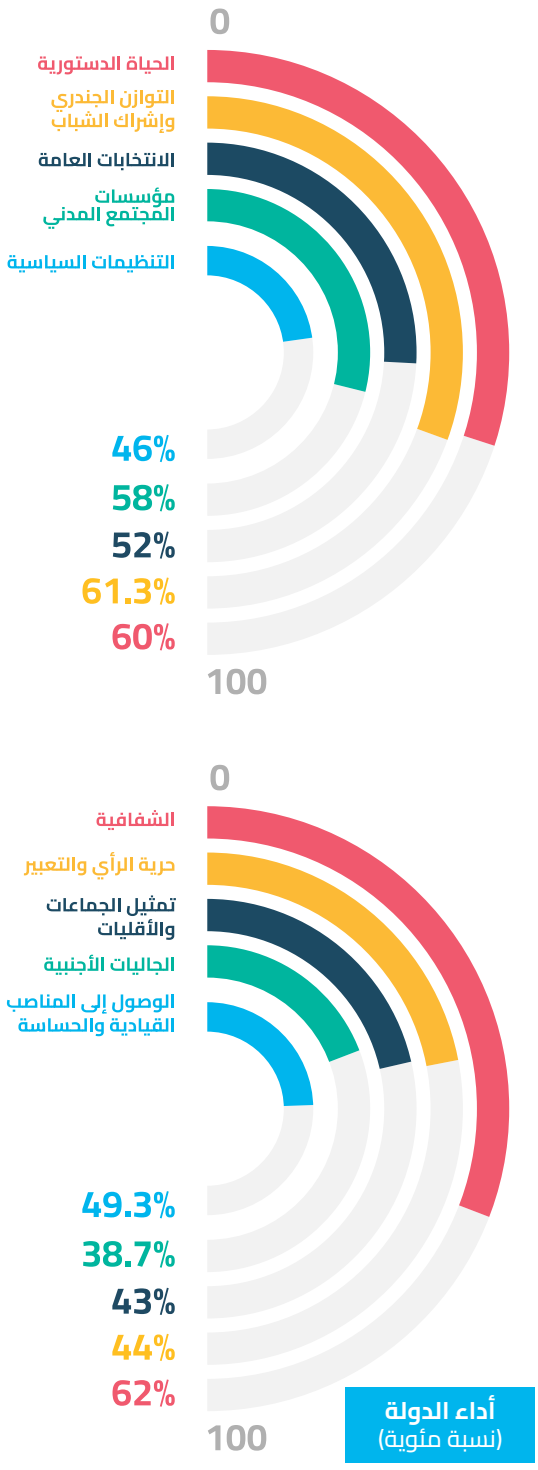

رسم توضيحي 5: الكويت - حالة المشاركة السياسية 2024

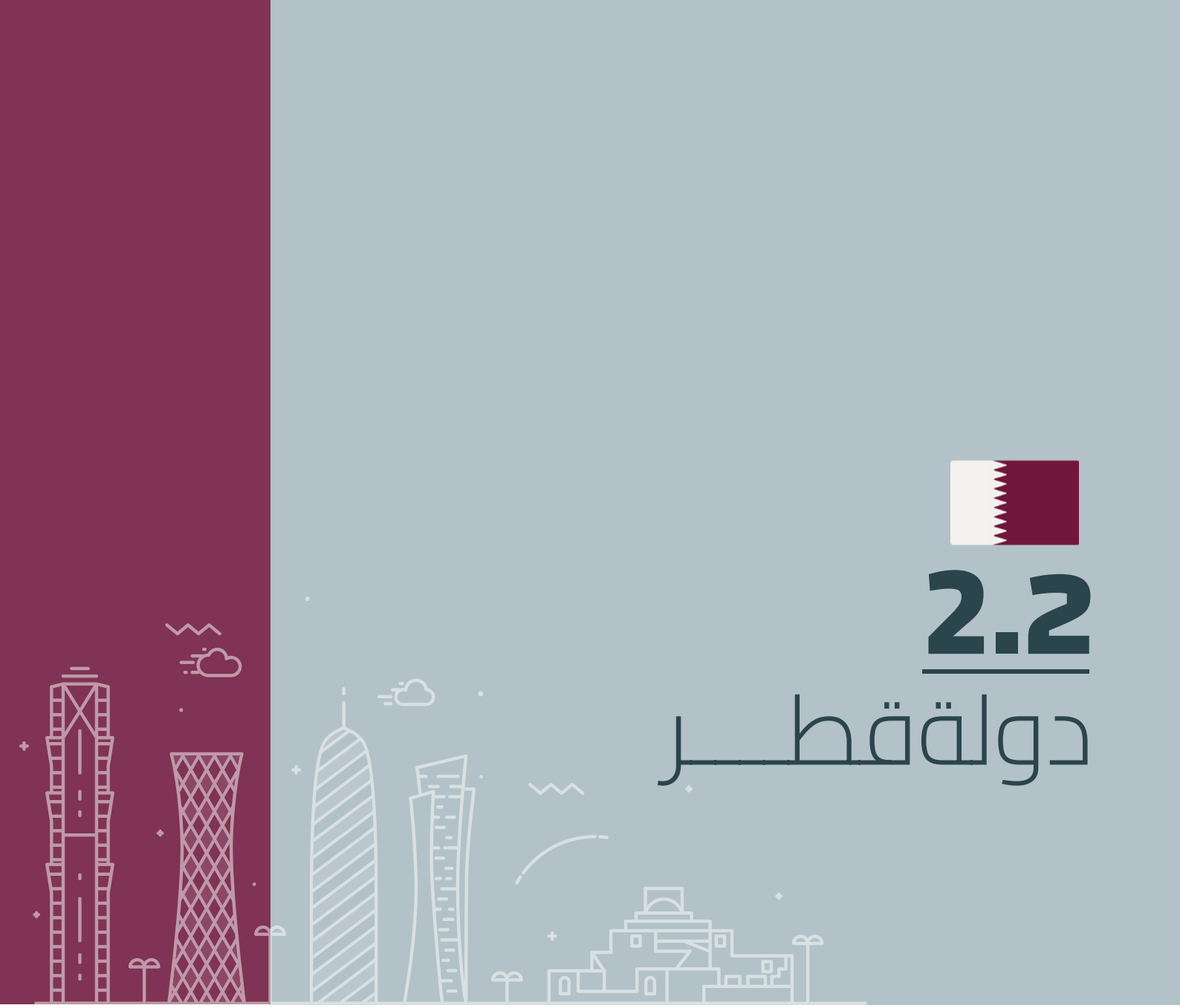

2.2
دولة قطر

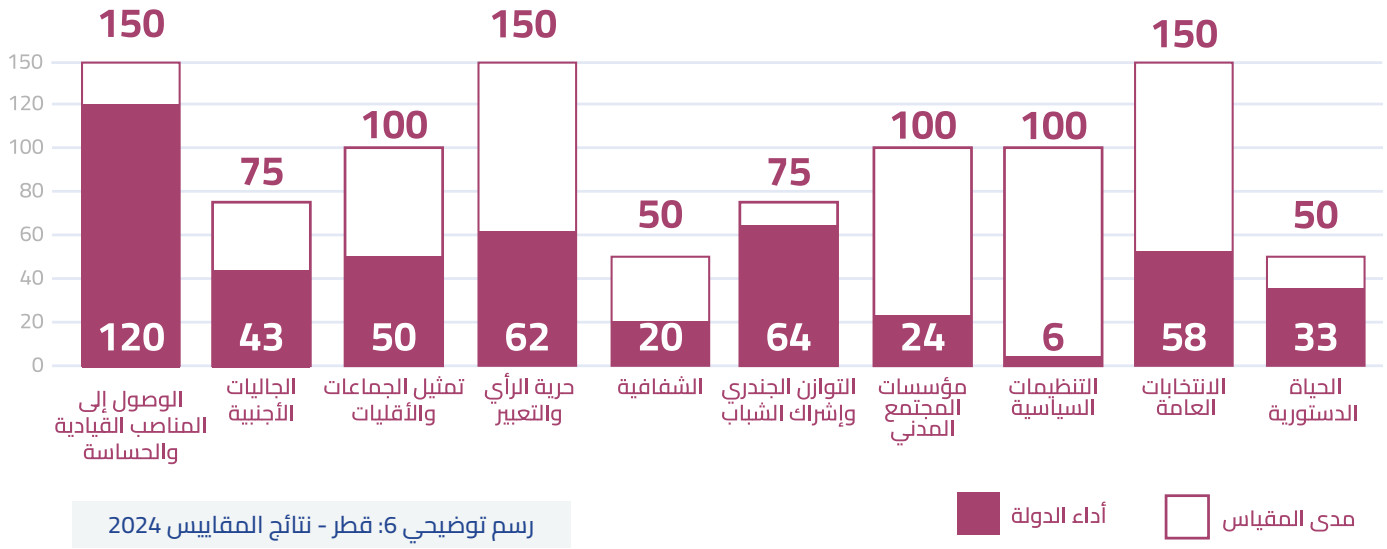

رسم توضيحي 6: قطر - نتائج المقاييس 2024

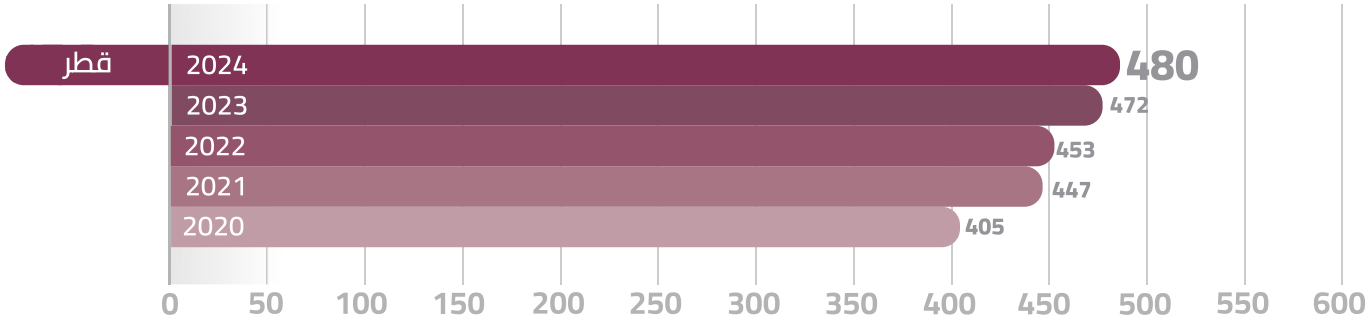

رسم توضيحي 7: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

واصلت قطر التقدم بين دول مجلس التعاون الخليجي بتقدمها (8 درجات) من مجموع درجات المؤشر، وحافظت على المرتبة الثانية مُسجلة 480 درجة لتوسع الفارق بينها وبين سلطنة عمان إلى 31 درجة.

وتصدرت قطر للمرة الأولى مقياس الحياة الدستورية إثر تراجع الكويت، كما تصدرت مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة.

تحسنت الدولة في مقياس حرية الرأي والتعبير (5 درجات) جراء السماح بتنظيم تظاهرات شعبية في العاصمة الدوحة وهو مشهد غير مسبوق كما شهد العام الماضي ظهور وسائل إعلام مجتمعية يديرها مهاجرون بلغات مختلفة.

وتقدمت قطر في مقياس التوازن الجندي وإشراك الشباب (درجتان) ودرجة واحدة في مقياس التنظيمات السياسية. لم تشهد قطر أي تراجع في مقياس من المقاييس العشرة.

لا تزال قطر بدرجات متدنية في مقياس التنظيمات السياسية (6 من 100 درجة) إذ تبرز تحديات تتعلق بمشروعية العمل السياسي المنظم وسلامة الممارسين. كذلك في مقياس مؤسسات المجتمع المدني (24 من 100 درجة) حيث تضع القوانين المنظمة قيودًا على المؤسسات لا تتيح لها العمل باستقلالية.

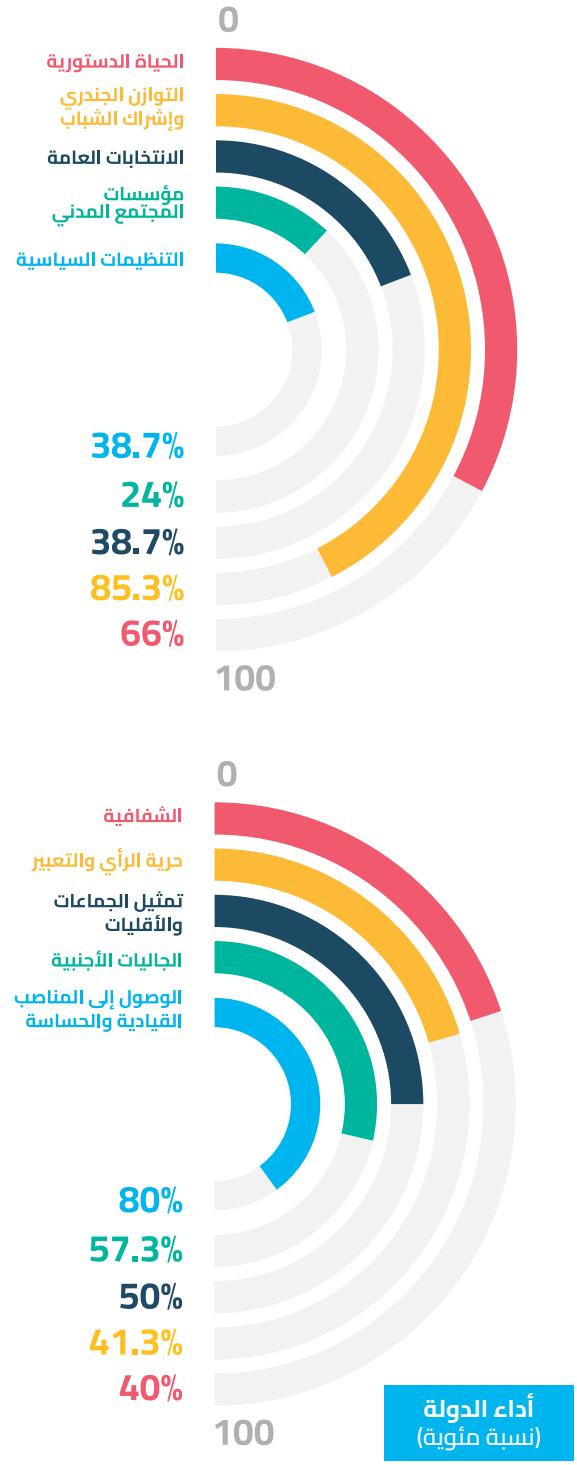

رسم توضيحي 8: قطر - حالة المشاركة السياسية 2024

2.3

سلطنة عمـــان

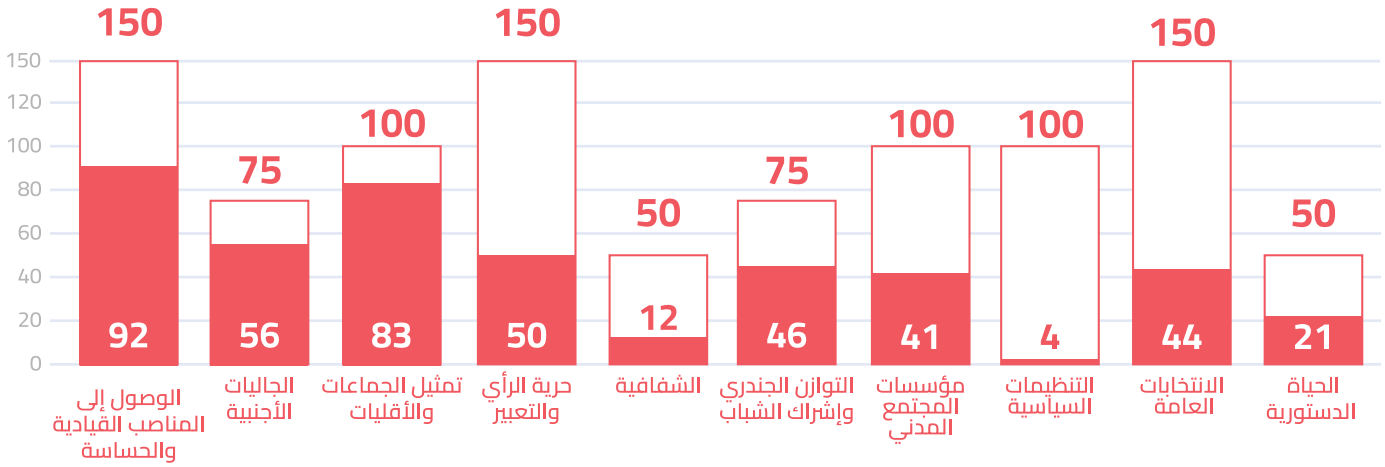

رسم توضيحي 9: عمان - نتائج المقاييس 2024

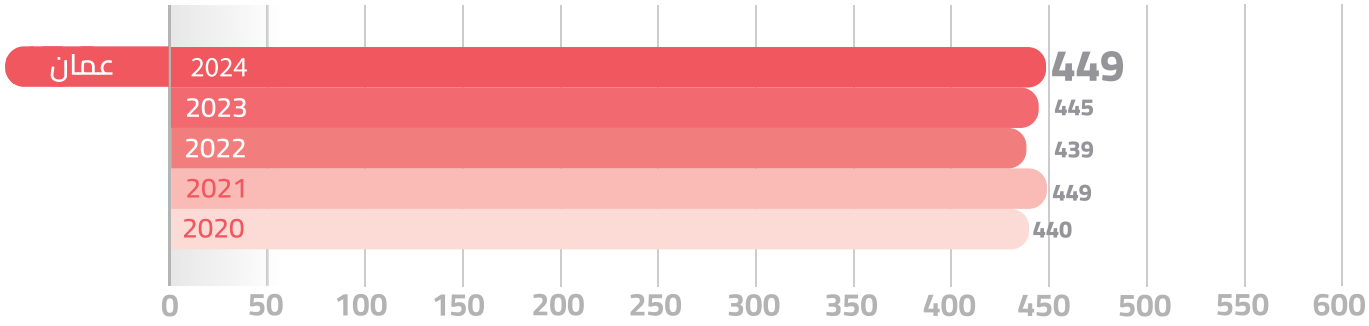

رسم توضيحي 10: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

تقدمت سلطنة عُمان للعام الثالث على التوالي في نتائج المؤشر، وتقدمت السلطنة في مقياس الانتخابات العامة (5 درجات) جراء استقرار دورية انتخابات مجلس الشورى والانتخابات البلدية، وتعزيز مظاهر نزاهة الانتخابات وتيسير عملية الاقتراع.

تحتل عُمان المرتبة الثالثة عند (449 من 1,000 درجة) متقدمة على البحرين بفارق 15 درجة.

وتصدرت السلطنة مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (83 من 100 درجة) للعام الرابع على التوالي معتمدة على سياسات حكومية تضمن المساواة بين مواطنيها والتمثيل المتناسب لمختلف مكونات المجتمع.

وحلت عُمان ثانية بين دول مجلس التعاون الخليجي في مقياسي الجاليات الأجنبية (56 من 75 درجة) والوصول إلى المناصب القيادية والحساسة (92 من 150 درجة).

ورغم تقدمها (4 درجات) من مجموع درجات المؤشر هذا العام، لا يزال أداء الدولة مُخيباً في مقياس التنظيمات السياسية (4 من 100 درجة) إذ يعتبر تشكيل التنظيمات السياسية أو الانضمام إليها مجرماً في القانون العماني. كذلك في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب (46 من 75 درجة) جراء غياب سياسة تشجيعية واضحة لترشح المرأة ودعمها في الانتخابات، كذلك غياب سياسة أو استراتيجية وطنية تستهدف إشراك وتمكين الشباب.

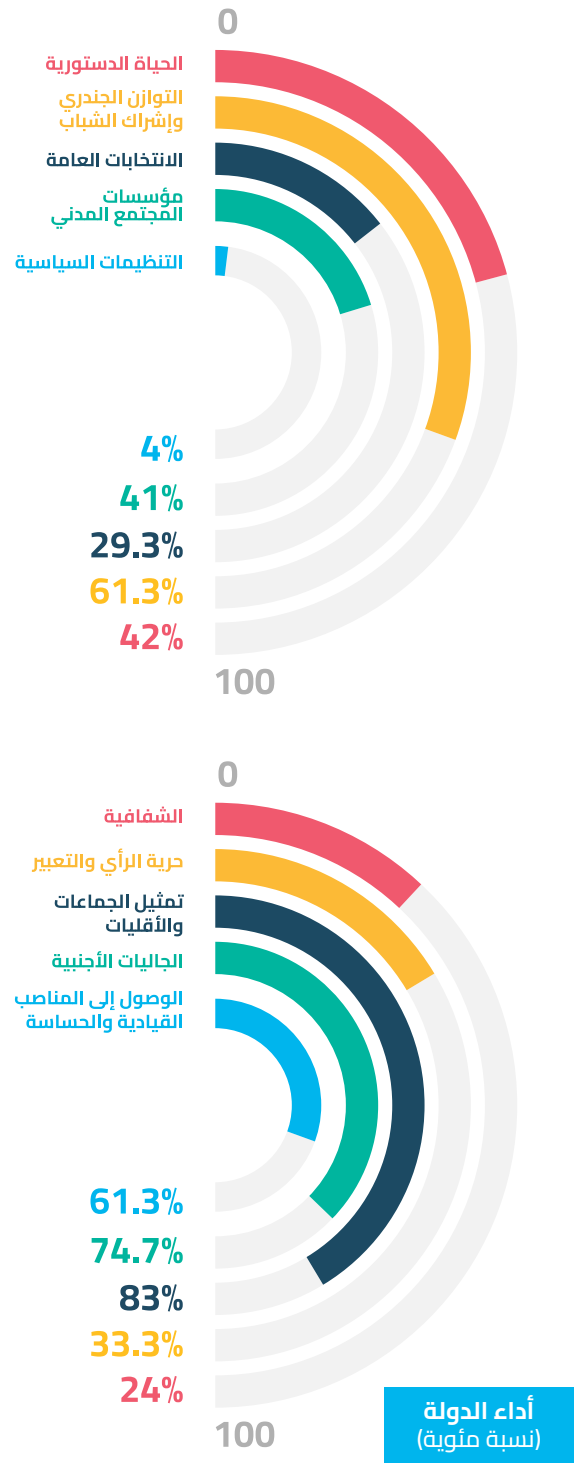

رسم توضيحي 11: عمان - حالة المشاركة السياسية 2024

2.4
مملكة البحرين

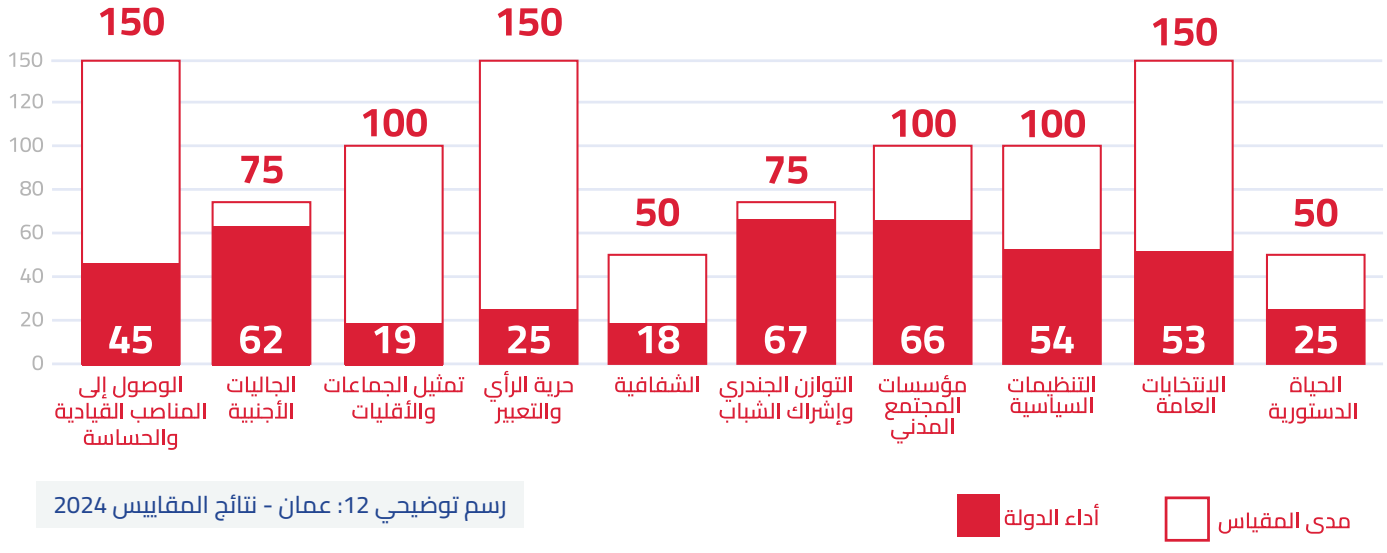

رسم توضيحي 12: عمان - نتائج المقاييس 2024

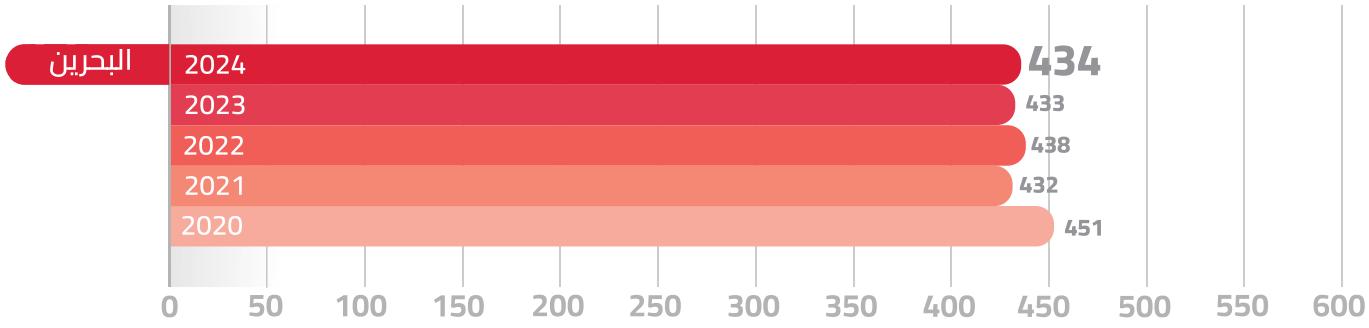

رسم توضيحي 13: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

سجلت البحرين تقدمها الوحيد في مقياس التنظيمات السياسية (6 درجات) بعد العفو عن 1,584 محكومًا بينهم معتقلون على خلفية الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011.

وعاودت البحرين التراجع في مقياس حرية الرأي والتعبير (درجتان) على خلفية تزايد حالات الاستدعاء والتحقيقات للباحثين والكتاب والنشطاء عبر الإنترنت. كما تراجعت بشكل محدود في مقياس الشفافية (درجتان) ومقياس مؤسسات المجتمع المدني (درجة واحدة).

استمرت البحرين في المرتبة الرابعة بتسجيلها (434 درجة) من مجموع درجات المؤشر.

ورغم تراجع البحرين أيضًا في مقياس مؤسسات المجتمع المدني، استمرت في اعتبارها الدولة الأفضل أداءً بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المقياس. كما حافظت على تصدر مقياس الجاليات الأجنبية (62 من 75 درجة) مع ضمان الإقامة المستقرة والفاعلة للجاليات الأجنبية المقيمة فيها.

ويظهر التحدي الأبرز أمام البحرين في ضمان التمثيل المتناسب للجماعات والأقليات وتعزيز المواطنة المتساوية إذ تتذيل الدولة مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (19 من 100 درجة). كما تتذيل البحرين مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة (45 من 150 درجة) فرغم انخفاض عدد أفراد الأسرة الحاكمة في مجلس الوزراء لا تزال تُلاحظ هيمنتها العددية على الهيئات والمجالس العليا التي تتمتع بسلطات توجيهية وتنفيذية عليا. كذلك تتذيل البحرين مقياس حرية الرأي والتعبير (25 من 150 درجة).

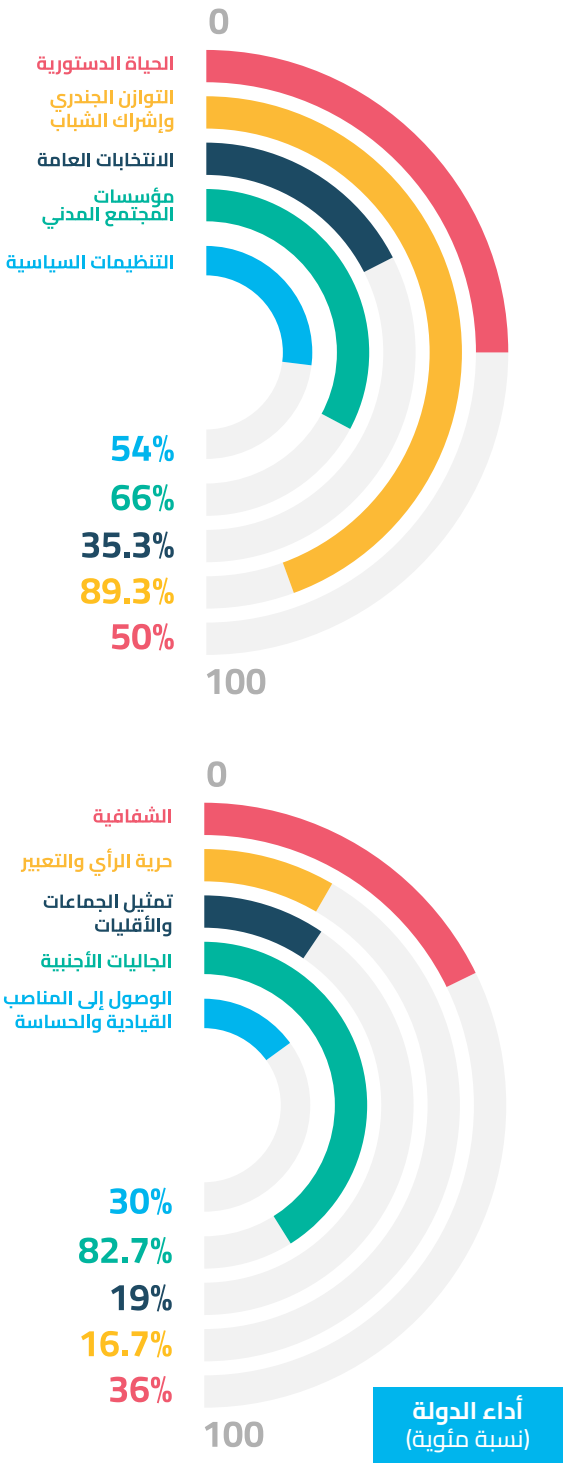

رسم توضيحي 14: البحرين - حالة المشاركة السياسية 2024

2.5

دولة الإمارات العربية المتحدة

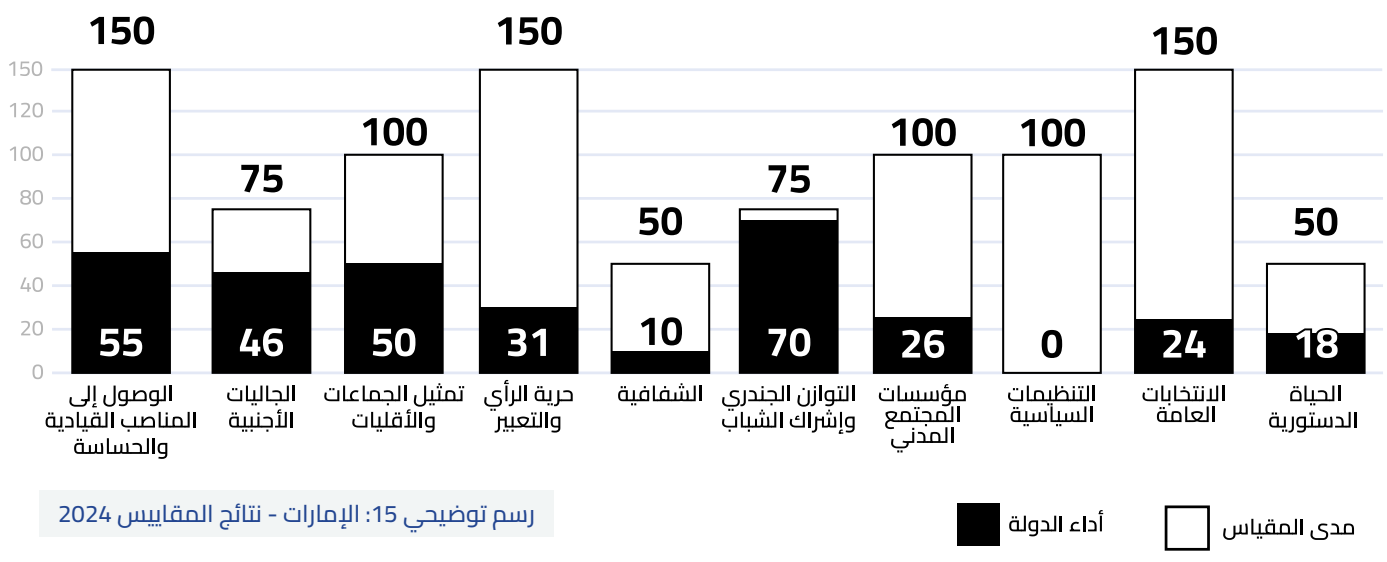

رسم توضيحي 15: الإمارات - نتائج المقاييس 2024

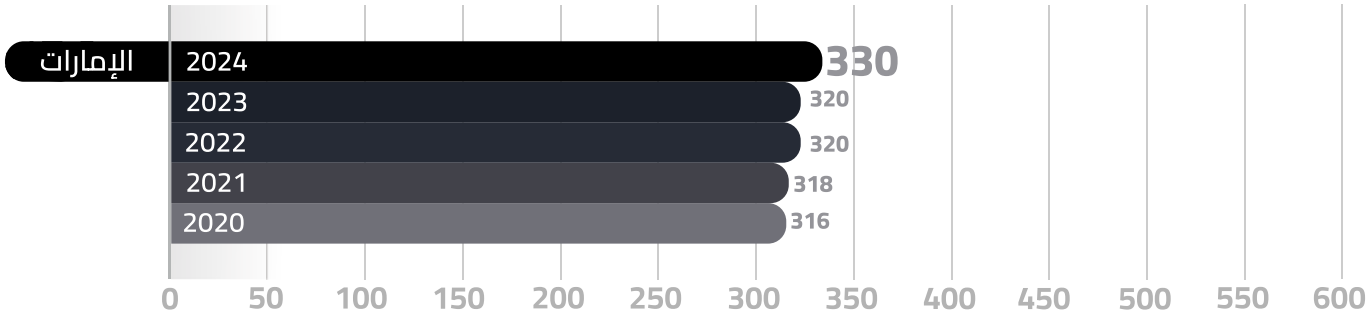

رسم توضيحي 16: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

أحرزت الإمارات أفضل تقدم بين دول مجلس التعاون الخليجي بتحصيلها (10 درجات) حققت لها مجموعًا بواقع 330 درجة من مجموع درجات المؤشر وحلت في المرتبة الخامسة بين دول المجلس.

وتقدمت الإمارات في مقياس مؤسسات المجتمع المدني (9 درجات) على خلفية صدور قانون اتحادي تنظيم مؤسسات النفع العام الذي يضع اطارًا شاملاً لعمل الجمعيات الأهلية بما يشمل رعايتها وتمويلها والسماح لها بالاستثمار ويمنحها حق التظلم على القرارات الحكومية.

كما وحافظت الإمارات على التقدم (درجتان) والصدارة في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب (70 من 75 درجة) جراء استمرار السياسات الحكومية والإجراءات الخاصة لضمان تمثيل وازن للمرأة الإماراتية وفئة الشباب في مختلف مؤسسات الدولة، كما وحافظت على نتائج متقدمة نسبيًا في مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (50 من 100 درجة) حيث حلت ثانية بالتساوي مع قطر.

وتراجعت الإمارات في مقياس حرية الرأي والتعبير (درجة واحدة) جراء ما شهده العام المنصرم من إعادة لمحاكمات جماعية لنشطاء سياسيين سبق الحكم عليهم وانتهاء محكومياتهم.

وبقت الإمارات بعلامة «صفرية» في مقياس التنظيمات السياسية وبنتائج متأخرة في مقياس الانتخابات العامة كما تذيلت ترتيب دول المؤشر في مقياس الشفافية (10 من 50 درجة) إذ تغيب الجهات الرقابية المجتمعية المستقلة التي تختص بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام.

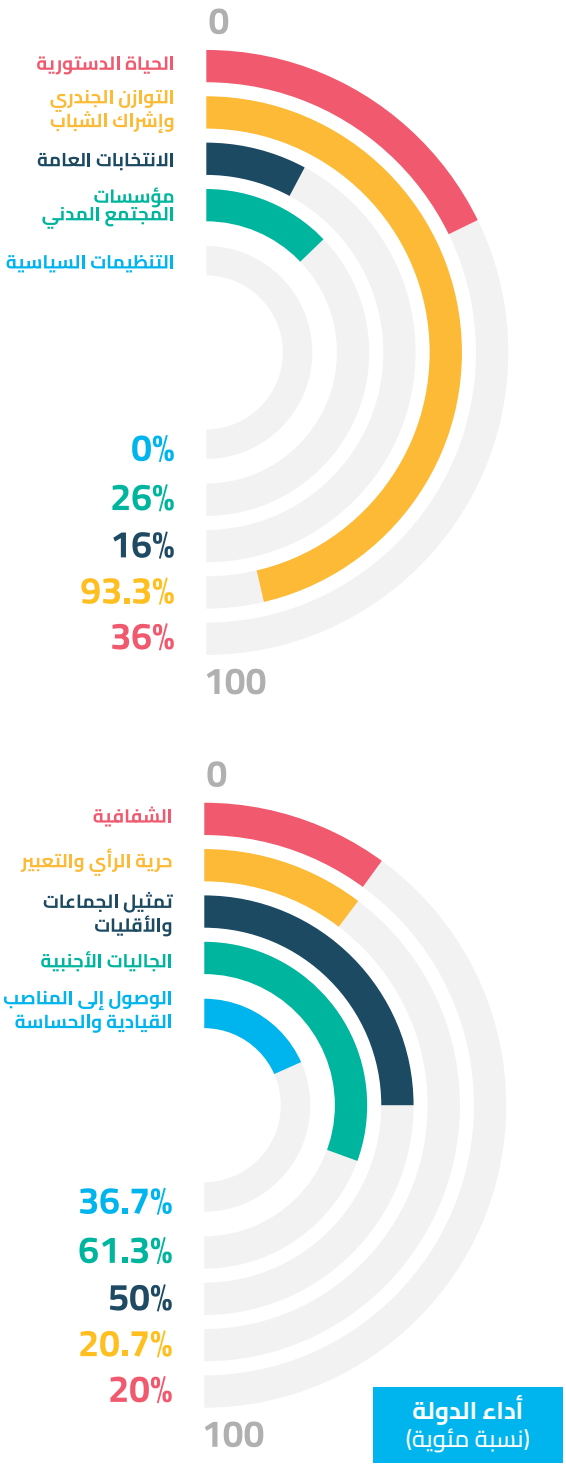

رسم توضيحي 17: الإمارات - حالة المشاركة السياسية 2024

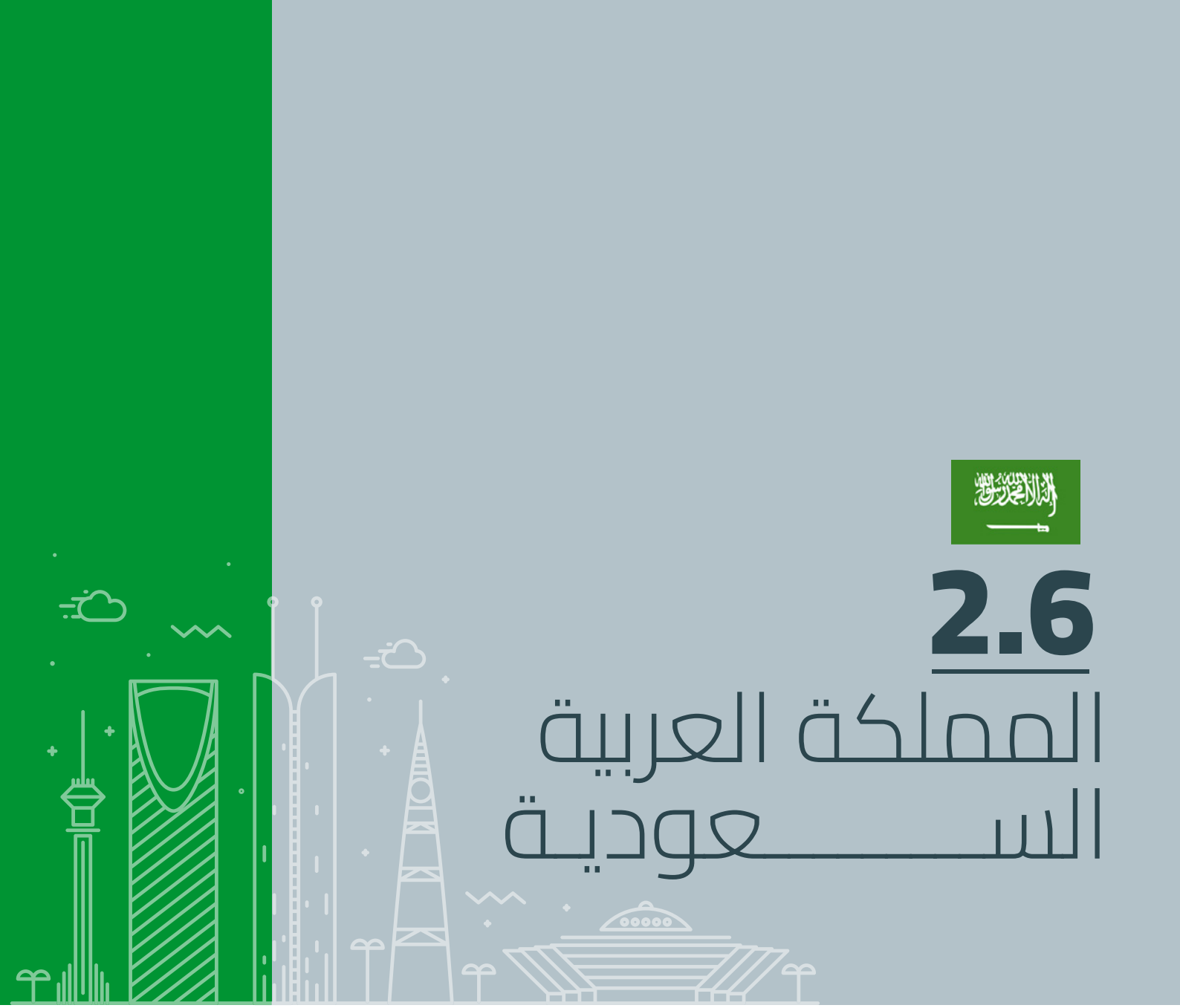

2.6
المملكة العربية السعودية

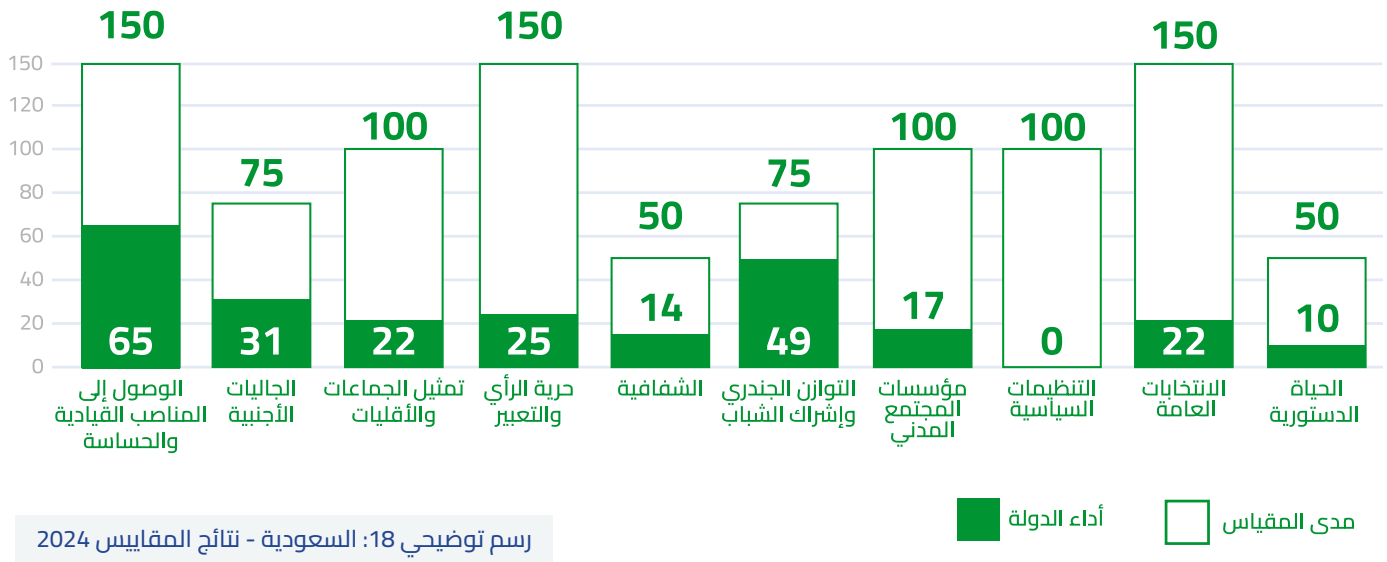

رسم توضيحي 18: السعودية - نتائج المقاييس 2024

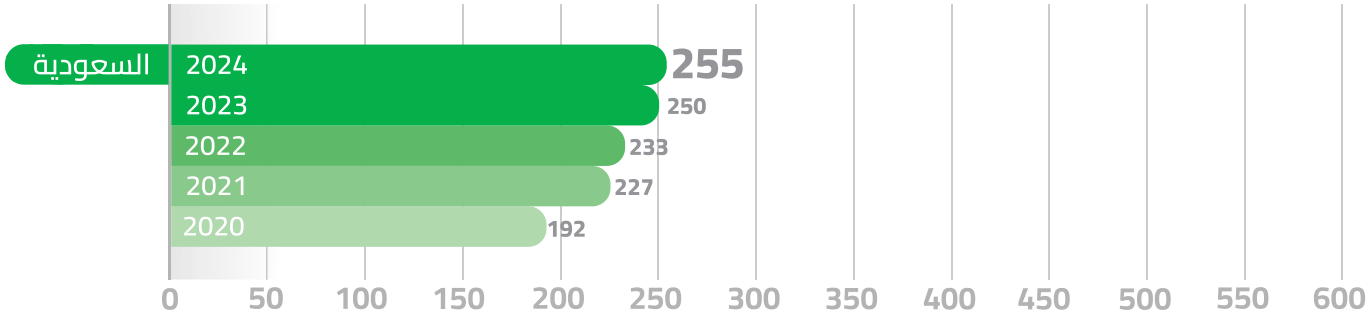

رسم توضيحي 19: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2020 و2024

استمر تقدم السعودية في مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب بـ (3 درجات) إذ تتسارع وتيرة تمكين المرأة في الشأن العام باعتباره واحدًا من بين أسرع مسارات الإصلاح خلال السنوات الأخيرة.

كما تقدمت السعودية في مقياس الجاليات الأجنبية (درجتان) حيث شهدت الدولة تحسنًا في ظروف العمل وضمان حقوق العمالة الوافدة عبر تعديلات على قانون العمل توفر بيئة أكثر استقرارًا للعمال الأجانب.

ورغم صعود السعودية في مجمل درجاتها للعام الخامس على التوالي ليصل إلى 255 من 1,000 درجة، بقت المملكة متذيلة للترتيب.

وللعام الثاني على التوالي، لم تشهد السعودية أي تراجع في أي من مقاييس المؤشر، إلا أنها بقت بدرجة «صفرية» في مقياس التنظيمات السياسية وتشاركت مع البحرين في تذيل مؤشر حرية الرأي والتعبير كما تذيلت ترتيب دول المؤشر في مقاييس (الحياة الدستورية/ الانتخابات العامة/ مؤسسات المجتمع المدني/ الجاليات الأجنبية).

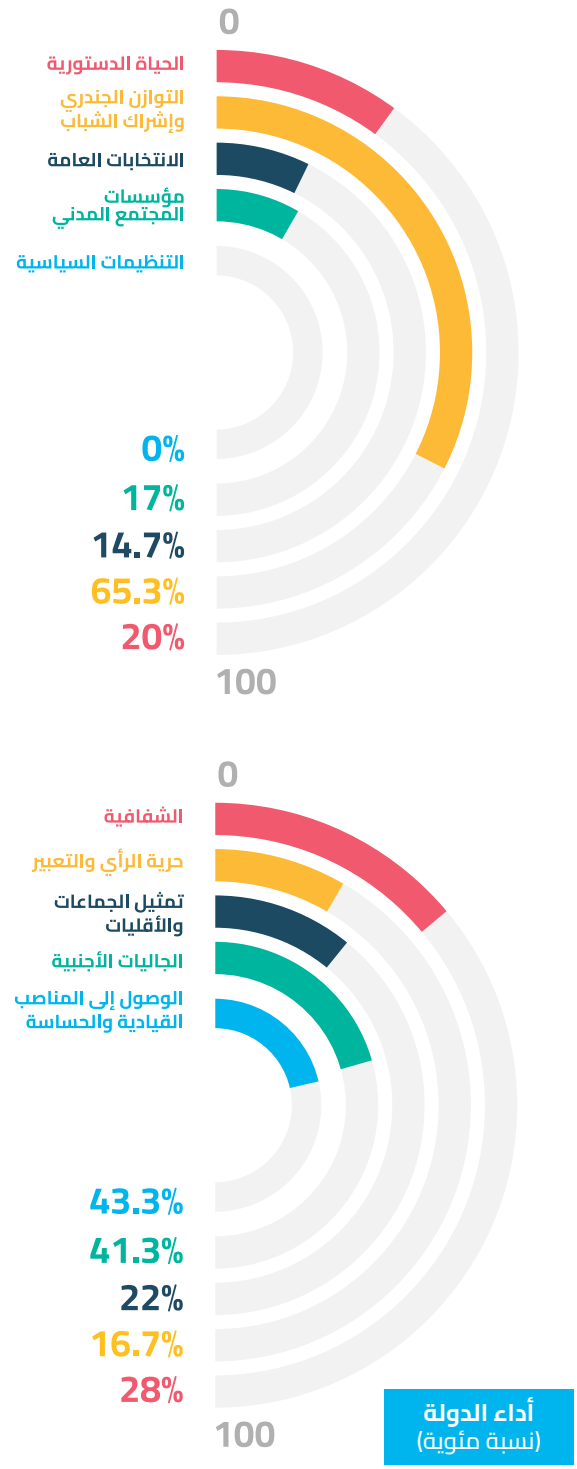

رسم توضيحي 20: السعودية - حالة المشاركة السياسية 2024

03

عـــــرض النتـــــــائـج

3.1 المقياس الأول: الحياة الدستورية

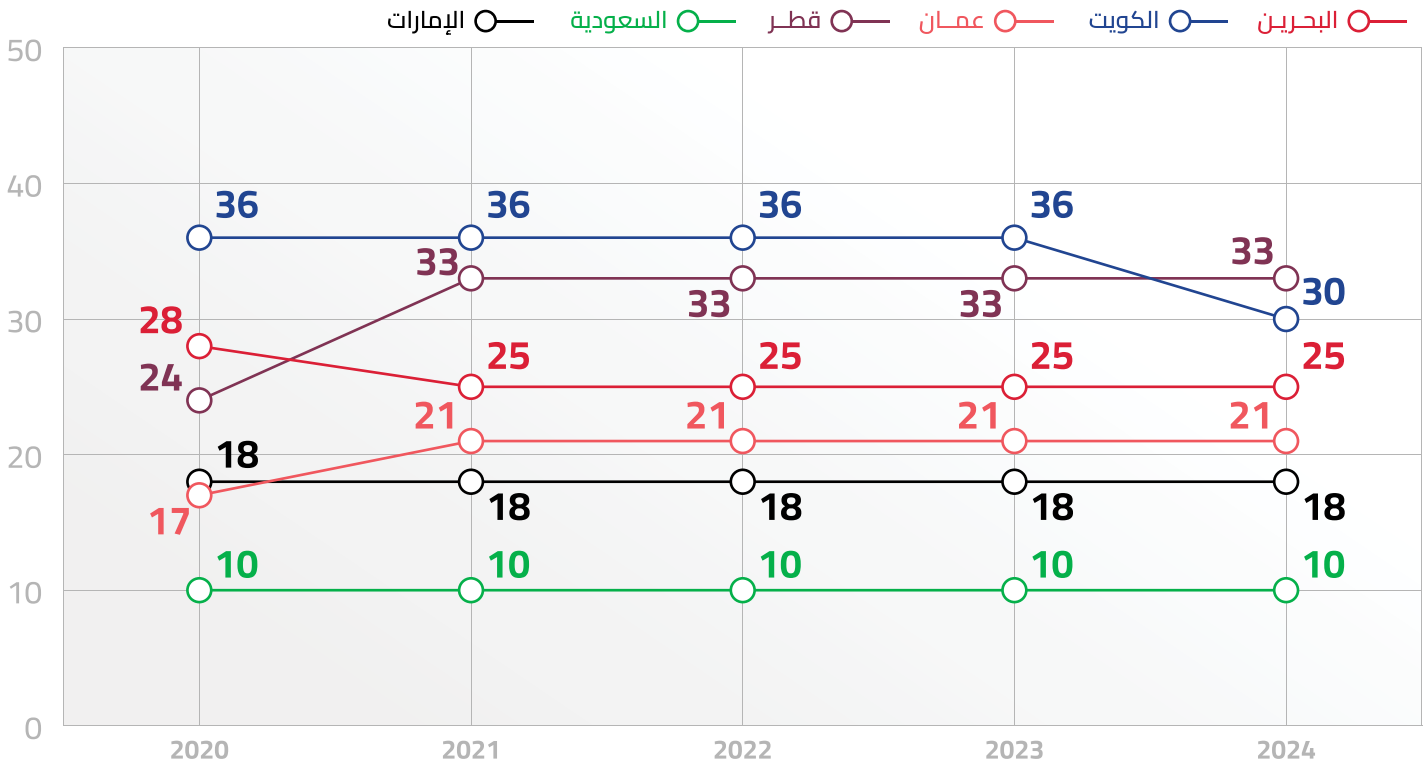

رسم توضيحي 21: نتائج مقياس الحياة الدستورية 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المرجعية الدستورية: آليات الإصدار والتعديل	10 درجات	6	8	3	7	2	5
ضمان حق المشاركة السياسية	15 درجة	8	9	5	9	1	3
القوانين المنظمة/ المقيدة	15 درجة	4	7	5	9	3	5
الالتزام بأحكام الدستور	10 درجات	7	6	8	8	4	5
المجموع 50 درجة		**25**	**30**	**21**	**33**	**10**	**18**

جدول 1: درجات عناصر مقياس الحياة الدستورية 2024

مملكة البحرين

صدر دستور مملكة البحرين في 14 فبراير/ شباط 2002م بأمر ملكي، وفيما تصفه بعض أطراف المعارضة بأنه دستور «غير تعاقدي» تعتبره مؤسسة الحكم نتيجة تفويض وترجمة لاستفتاء ميثاق العمل الوطني الذي نال موافقة شعبية بنسبة 98,4% عام 2001م.

يحتاج إجراء أي تعديل دستوري لموافقة وتصديق ملك البلاد على التعديلات التي يوافق عليها ثلثا أعضاء المجلس الوطني الذي يشمل غرفة النواب (المنتخبة) وغرفة الشورى (المعينة من قبل الملك).

يتضمن الدستور نصاً واضحاً وصريحاً على ضمان حق المشاركة السياسية دون تمييز بين المواطنين، ولدى البحرين رزمة جيدة من القوانين التي تنظم شؤون الترشح والانتخاب، إلا أن بعضها يتضمن عراقيل أو استثناءات لبعض الفئات، وبالخصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلّة بحكم قضائي من الترشح لمجلس النواب.

في يونيو/ حزيران 2022، استمرت البحرين في إجراءات تضييق مجالات المشاركة السياسية وصدر تعديل على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية، حيث نص على منع أي منتمٍ لجمعية سياسية أو ممارس للعمل السياسي أو عضوٍ في السلطة التشريعية من الترشح لعضوية مجالس إدارات الأندية أو الهيئات الرياضية.

دولة الكويت

تراجعت الكويت في هذا المقياس 6 درجات وذلك على خلفية الأمر الأميري الصادر في 10 مايو/ أيار 2024 بحل مجلس الأمة الذي لم يعقد أي جلسة له منذ إجراء الانتخابات في 4 أبريل/ نيسان 2024 وتعليق العمل بمواد دستورية لمدة «لا تزيد عن 4 سنوات». المواد التي تم وقف العمل بها هي «51 و65 (فقرة اثنان وثلاثة) و71 (فقرة اثنان) و79 و107 و174 و181»، وهي المواد المتعلقة بمجلس الأمة المنتخب. ويعتبر هذا التعليق الثالث في تاريخ الحياة السياسية في الكويت، حيث سبق أن اتخذ إجراء مشابه في العام 1976 والعام 1986.

صدر دستور دولة الكويت في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1962م عبر مجلس تأسيسي منتخب يتكون من عشرين عضوا لكنه لم يخضع للاستفتاء الشعبي بشكل مباشر. للأمير وثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح الدستور ويشترط لإقرار أي تعديل موافقة ثلثي الأعضاء وتصديق الأمير.

أعطى الدستور الكويتي للمواطنين الكويتيين حق المشاركة السياسية وهو ما يتجلى في انتخابات مجلس الأمة. يُلاحظ أن بعض قوانين الدولة تقيد الحقوق والحريات التي نصت عليها أحكام الدستور.

سلطنة عمان

يمثل النظام الأساسي لسلطنة عُمان، الصادر عن السلطان، هيثم بن طارق آل سعيد، في 12 يناير/كانون الثاني 2021 النص الدستوري الأعلى في الدولة.

تم إصدار النظام الأساسي دون آلية ديمقراطية لصياغته أو استفتاء لإقراره. وينص النظام على آلية واضحة للتعاقب على الحكم وألغى المواد التفصيلية المتعلقة بمجلس عمان (ذي الغرفتين) وأوردها في قانون خاص، ألغى الاستقلالية المالية والإدارية لمجلس عمان، وأناط القانون بكل من المجلسين صلاحية وضع لائحة داخلية ونشرها في الجريدة الرسمية.

يكرس النظام الأساسي البعد المدني في الدولة بما في ذلك تعزيز الحقوق والمساواة بين المرأة والرجل. ويعطي النظام الأساسي للمتابعة والرقابة على الأداء الحكومي صفة دستورية، وذلك من خلال لجنة تعود في أعمالها إلى السلطان مباشرة بالإضافة إلى «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة».

حتى الآن، لم يجر تشكيل الجهة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين والإجراءات والمراسيم السلطانية مع النظام الأساسي للدولة.

دولة قطر

صدر دستور دولة قطر في عام 2004م بعد استفتاء شعبي جرى عام 2003م على المسودة التي وضعت من قبل لجنة إعداد تشكلت من 32 عضوا معيناً.

كانت نتيجة الاستفتاء 96.6% بالموافقة، لتلغي النظام الأساسي المؤقت للحكم الصادر في بداية سبعينات القرن الماضي.

ينص الدستور على عدد من مبادئ المشاركة السياسية مثل حرية التجمع وإنشاء الجمعيات ومخاطبة السلطة، إلا أنه في الوقت نفسه يترك تنظيم هذه المبادئ إلى القوانين التي تم إصدارها بشكل لوحظ أنها تعيق أحياناً ممارسة الأفراد لبعض هذه الحقوق كما أنها تعطي للسلطة التنفيذية في بعض المواضع صلاحيات الموافقة والسماح لممارستها.

المملكة العربية السعودية

لا تزال المملكة العربية السعودية تعتمد على النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992م، والذي يجتمع مع نظام مجلس الشورى ونظام مجلس المناطق في التعريف بنظام الحكم في المملكة.

لا تتوافر في أي من هذه الأنظمة الثلاثة أي مواد تحدد مفهوم أو طبيعة المشاركة السياسية. بحسب النظام الأساسي للحكم ينفرد الملك بسلطة سن وتعديل القوانين ويحدده كمرجع السلطات كلها.

لا تبدو اختصاصات هيئة البيعة (غير منتخبة وتختص بأبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود) واضحة في تنظيم انتقال السلطة ولا تبدو قراراتها ضرورية في هذا الشأن أو ملزمة حيث تم عزل وتعيين أولياء للعهد دون العودة لهيئة البيعة.

وعليه، لا يبدو أن هناك نص ثابت يمكن الركون إليه كمرجعية قانونية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة كدستور مؤقت عام 1971م وأُعلن دستوراً دائماً للبلاد عام 1996م من قبل المجلس الاتحادي الأعلى، وهو أرفع سلطة دستورية في البلاد وأعلى هيئة تشريعية وتنفيذية الذي يرسم السياسات العامة ويقرّ التشريعات الاتحادية.

لا يتم انتخاب أي من أعضاء المجلس الاتحادي الأعلى كما أن الدستور لم يعرض للاستفتاء الشعبي. ورغم أن الدستور لا يشير صراحة إلى حق المشاركة السياسية إلا أن ديباجته أشارت إلى أن الوجهة النهائية هي الوصول إلى «حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان»، وهو ما لم ينعكس حتى الآن على مؤسسات الدولة.

بعض قوانين الدولة تقيد الحقوق والحريات التي نصت عليها أحكام الدستور.

3.2 المقياس الثاني: الانتخابات العامة

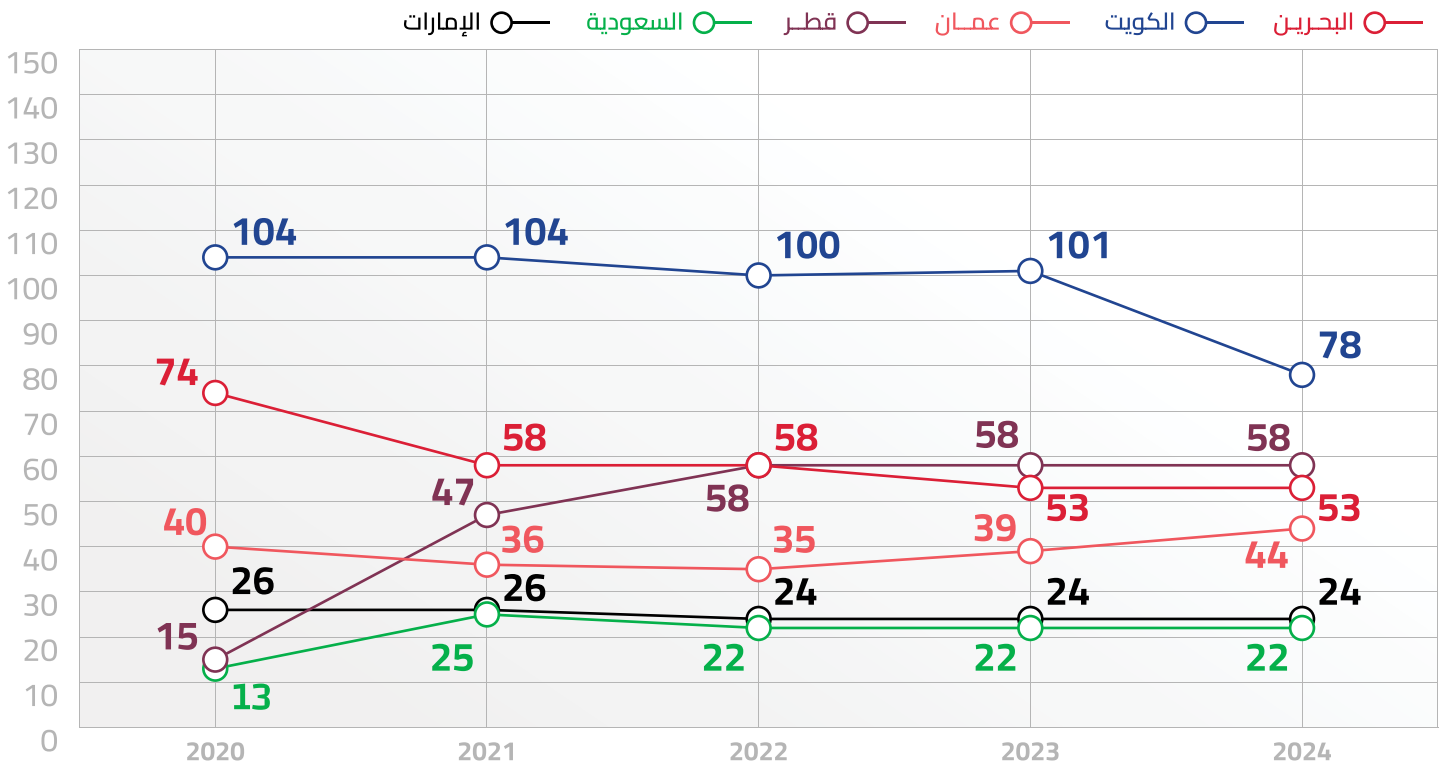

رسم توضيحي 22: نتائج مقياس الحياة الدستورية 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مجالات الانتخاب (الحكومة، المجالس النيابية، المجالس البلدية)	20 درجة	8	5	7	8	2	3
حاكمية المؤسسات المنتخبة (الصلاحيات/ الفصل بين السلطات/ الرقابة/ التشريع/ المساءلة/ الشراكة في صنع القرار/ صلاحيات حل المؤسسات المنتخبة)	50 درجة	14	24	11	26	6	9
فاعلية ونجاعة المؤسسات المنتخبة	40 درجة	14	18	10	14	6	9
آلية صياغة النظام الانتخابي وترسيم الدوائر	40 درجة	17	31	16	10	8	3
المجموع 150 درجة		**53**	**78**	**44**	**58**	**22**	**24**

جدول 2: درجات عناصر مقياس الانتخابات العامة 2024

مملكة البحرين

في 19 يونيو/حزيران 2024 صدر مرسوم بقانون رقم (7) بتعديل المادة (28) من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، والخاصة بإسقاط عضوية النائب المنتخب عبر إدخال تعديلات جديدة على المرسوم أعطت صلاحية لمحكمة التمييز بإبطال عضوية أي نائب في مجلس النواب إذا «كان فاقداً لشرط من شروطها عند الانتخاب أو أثناء عضويته بالمجلس. وللجهات الرسمية - في أي وقت - أن تطلب من محكمة التمييز الحكم بإبطال العضوية في هذه الحالات».

ويثير ناشطون مخاوف من استخدام السلطات التنفيذية لهذه المادة لإبطال عضويات نواب منتخبين جراء التغاضي أو عدم التدقيق الرسمي في اشتراطات الترشح والعضوية في مجلس النواب.

في أكتوبر/تشرين الأول 2022 قلصت من صلاحيات أعضائه المنتخبين قلصت من صلاحيات أعضائه المنتخبين، بالإضافة إلى آثار التعديلات التي أجريت في عام 2018 على قانون مباشرة الحقوق السياسية، ومنها منع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية التي تم حلها قضائيًا من الترشح للانتخابات بالإضافة إلى رفع أسماء مواطنين من كشوف الناخبين.

وشهدت البحرين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 انتخابات تشريعية وبلدية هي السادسة منذ عودة الحياة الدستورية في عام 2002، وسط غياب للمعارضة التي قررت مقاطعة الانتخابات.

ولم يتمكن عدد من المواطنين من إعادة أسمائهم إلى كشوف الناخبين رغم لجوئهم إلى القنوات القانونية المُعلنة، وقدر حقوقيون محليون أن من تم شطبهم من جداول الناخبين بلغ عشرات الآلاف.

رغم وجود انتخابات دورية نيابية وبلدية تتم عبر الانتخاب المباشر إلا أنه منذ عام 2018م يمنع بحكم القانون كل من كان مسجلاً في جمعية سياسية تم حلها قضائياً من الترشح للانتخابات، كما ويمنع من هذا الحق جميع المحكوم عليهم بعقوبات جنائية حتى وإن صدرت بشأنهم أوامر بالعفو الخاص عن العقوبة أو رد إليهم اعتبارهم. تعتبر هذه القوانين موانع مؤبدة تحرم المشمولين بها من حق الترشح مدى الحياة.

كما تشمل هذه الأحكام الأعضاء المنتخبين الذين قرروا إنهاء أو ترك العمل النيابي بشكل يعد من قبيل «تعمد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية»، بحسب القانون.

لا تزال هيئة تنظيم الانتخابات تابعة للحكومة غير مستقلة. بالإمكان ملاحظة عدد من القوانين الصادرة التي قد تتناقض بعض موادها مع المبادئ والحقوق المنصوصة دستورياً، وبالخصوص، قانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب الذي يقلص من صلاحيات النواب في المناقشات العامة ويشترط على ألا تتضمن المناقشات «توجيه النقد أو اللوم أو الاتهام» للحكومة.

يعد المجلس البلدي لمحافظة العاصمة الوحيد (من بين محافظات البلاد الأربع) الذي يُشكل بمرسوم ملكي منذ عام 2014م. وتتيح القوانين للأجانب المقيمين حق التصويت -دون الترشح- في الانتخابات البلدية شريطة امتلاك عقار في البلاد، وهو ما يتيح لهذه الفئة مشاركة نسبية جيدة.

وتُرسم الدوائر الانتخابية (40 دائرة) في البحرين عبر مرسوم ملكي خاص، وتعتبر بعض جماعات المعارضة أن التوزيع القائم «غير عادل» ويمنح أفضلية عددية لمناطق دون أخرى.

قيد الدستور والقوانين المعنية من صلاحيات أعضاء السلطة التشريعية (مجلس النواب)، ففي حين أتيح حق مساءلة الوزراء إلا أن رئيس الوزراء قد استثني من ذلك، كما أن المجلس لا يمتلك الصلاحية لمنح الثقة للحكومة أو سحبها منها لكن له صلاحية منح الثقة لبرنامج الحكومة.

ويتضمن الدستور نصوصاً صريحة حول آلية سحب الثقة من أحد وزراء الحكومة أو إقرار عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء ليرفع الأمر للملك، إلا أنه لم تسجل حتى الآن أية حالة عزل فيها وزير منصبه عبر هذه الآلية التي تشترط حصول القرار على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وبالنسبة للرقابة المالية والإدارية التفصيلية فهي بموجب الدستور تقع ضمن اختصاصات ديوان الرقابة المالية والإدارية التابع للملك. وتأتي اللائحة الداخلية لمجلس النواب مقيدة لأدوارهم داخل المجلس حيث حددت للنائب ما لا يتجاوز بأكثر من سؤال في الشهر وأوكلت للجنة برلمانية مهمة فحص «جدية» طلبات الاستجواب المقدمة من النواب والبت في صلاحيتها.

يحق للملك حل السلطة التشريعية بعد التشاور مع رئيسي مجلسي النواب والشورى أو بناء على رأي رئيس مجلس الوزراء. وبحسب الدستور فإن للملك دور في العملية التشريعية من خلال إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون (ما لم يرفضها لاحقاً أحد المجلسين التشريعيين).

دولة الكويت

تراجعت الكويت 25 درجة في مقياس الانتخابات العامة تبعاً للأمر الأميري بحل مجلس الأمة الذي تم انتخابه في أبريل/نيسان 2024 وشمل الأمر الصادر في 10 مايو/أيار 2024 تعليق الحياة السياسية في البلاد وتعليق العمل بمواد الدستور المتعلقة بالمجلس لمدة «لا تزيد عن 4 سنوات».

وقبل ذلك، في 15 فبراير/ شباط 2024، صدر مرسوم أميري بحل المجلس بسبب «تجاوز الثوابت الدستورية في إبراز الاحترام الواجب للمقام السامي وتعمد استخدام العبارات الماسة غير المنضبطة» على خلفية مداخلة برلمانية.

وأدى حل المجلس لفراغ تشريعي باتت تملؤه الحكومة وذلك بالتشاور مع الأمير. كما وأدى ذلك إلى تعطيل حاكمية مجلس الأمة وصلاحياته الدستورية.

وكانت الكويت أقرت التصويت بالاعتماد على عنوان السكن الموثق في البطاقة المدنية عوض ما كان معمولاً به سابقًا من خلال العنوان المدون في وثيقة الجنسية، وهو ما أتاح تحديث القوائم الانتخابية وحصر أعداد الناخبين الفعليين في كل دائرة. رغم ذلك، لا يزال هناك تفاوت ملحوظ بين أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية الخمس. امتنعت الحكومة طوعيًا عن التصويت في انتخابات الرئاسة وعضوية اللجان في مجلس الأمة في مجلسي 2022 و2023، وهو ما أتاح للنواب المنتخبين انتخاب شاغلي هذه المناصب دون تدخل الحكومة.

ولمجلس الأمة الذي تم حلّه وتعليقه، صلاحيات مؤثرة نسبياً وسلطة واسعة في التشريع ومراقبة أداء الحكومة. يحق لمجلس الأمة دستوريا مناقشة القرارات التي تتخذها الحكومة، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء ورئيس الوزراء، وتقديم طلبات للمناقشة أو تشكيل لجان التحقيق، وتلقي ومعالجة العرائض والشكاوى من المواطنين، كما يحق له – بعد عملية الاستجواب – طرح الثقة في الوزير المعني أو رفع كتاب إلى الأمير بعدم إمكانية التعاون مع رئيس الحكومة، ويفترض بالأمير أن يستبدل رئيس الوزراء في هذه الحالة.

تحصر المادة (82) من الدستور حق الترشح لمجلس الأمة في الكويتي لمن يحمل الجنسية «بالتأسيس»، وهم الكويتيون الذين حددهم القانون بأنهم «المتوطنون في الكويت قبل سنة 1920م»، كما يمنع القانون أصحاب الجنسية المكتسبة من التصويت إلا بعد مضي 20 عاماً على تجنسهم. وبحسب قانون الانتخاب يُحرم رجال القوات المسلحة والشرطة من حق الانتخاب.

سلطنة عمان

تقدمت عُمان في هذا المقياس 5 درجات جراء استقرار دورية انتخابات مجلس الشورى والانتخابات البلدية، وتعزيز مظاهر نزاهة الانتخابات وشفافيتها، وتيسير عملية الاقتراع باستخدام تطبيقات إلكترونية راعت احتياجات الناخبين من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية.

وشهدت السلطنة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 انتخابات الفترة العاشرة لمجلس الشورى، وبلغت نسبة الناخبين المُسجلين 49.67% من إجمالي عدد العمانيين الذين تزيد أعمارهم عن 21 سنة، وأدلى من بين الناخبين المسجلين بصوته ما نسبته 65.88% منهم. ولم تتلق اللجنة العليا للانتخابات أي شكاوى أو بلاغات عن أي مخالفات أو ممارسات غير قانونية.

تجري الانتخابات ضمن جميع الولايات وفقا للتقسيم الإداري الذي تحدده الحكومة بحيث يكون لكل ولاية يفوق عدد مواطنيها 30 ألفا نائبين ممثلين عنها في مجلس الشورى فيما يمثل الولايات التي يقل عدد مواطنيها عن 30 ألفا نائب واحد، وأنتج هذا التوزيع تباينا في أعداد المصوتين في الدوائر الانتخابية.

شهدت عمان تعديلات تشريعية على اختصاصات وزارة الداخلية نقلت اختصاص شؤون الولاة إلى المجالس البلدية، التي منحت لا مركزية محدودة في صنع القرار المتعلق بالخدمات والرسوم البلدية، وأضحى بذلك تطور طفيف في مجال الفصل بين صلاحيات مجلس الشورى والمجالس البلدية من حيث القانون والممارسة، وأصبح لدى الأخيرة علاقة أكثر تحديدا في الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية.

وتُجرى في سلطنة عُمان انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشورى (نصف أعضاء مجلس عمان) وثلثي أعضاء المجالس البلدية فيما يعين الأعضاء الباقون من قبل السلطان. وتجري الانتخابات ضمن جميع الولايات وفقاً للتقسيم الإداري الذي تحدده الحكومة بحيث يكون لكل ولاية يفوق عدد مواطنيها 30 ألفاً نائبين ممثلين عنها في مجلس الشورى فيما يمثل الولايات التي يقل عدد مواطنيها عن 30 ألفاً نائب واحد، وأنتج هذا التوزيع تبايناً في أعداد المصوتين في الدوائر.

يمنع القانون العماني بشكل صريح جميع منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية من الترشح أو التصويت إلا بعد مرور سنتين من خروجهم من الخدمة.

لا ينظم القانون مسألة تمويل الحملات الانتخابية، ولكنه يغلظ عقوبات بيع وشراء الأصوات.

يمنح قانون مجلس عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2021/7 مجلس الشورى المنتخب صلاحيات رقابية محدودة، وبالخصوص ما يتعلق بحق الاستجواب وحجب الثقة وقياس الأداء. وعطفاً على أن قانون مجلس عمان لا ينص على فترة محددة يجب أن يستجيب فيها مجلس الوزراء لطلب الاستجواب فقد تم تعطيل استجواب أكثر من وزير.

دولة قطر

ينص الدستور على حق المشاركة السياسية من خلال مجلس الشورى (45 عضواً) يُنتخب 30 عضواً منهم فيما يعين الأمير 15 عضواً آخرين.

وينص الدستور صراحة على تولي مجلس الشورى سلطة التشريع وإقرار الموازنة العامة للدولة والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، لكن الرقابة تقتصر على توجيه الأسئلة بقصد الاستيضاح دون وجود حق للمساءلة السياسية (الاستجواب) وطرح الثقة.

شهدت قطر إجراء أول انتخابات لمجلس الشورى في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 بعد تشكيل لجنة عليا للانتخابات وصدور قانون الانتخاب وقرار وزارة الداخلية بتقسيم البلاد إلى 30 دائرة انتخابية. رغم ذلك، شهد ترسيم الدوائر وتسجيل الناخبين جدلًا داخليًا لاعتمادهما تصنيفات قبلية، بالإضافة لحصرها حق الترشح والتصويت على القطريين بصفة أصلية وهم الذي يعرفهم القانون بالعوائل التي توطنت قطر قبل عام 1930.

أعضاء الحكومة (الوزراء) معينون بالكامل من قبل الأمير.

تجري في قطر انتخابات للمجلس البلدي منذ العام 1999 وهي مستمرة بشكل دوري، آخرها كان في يونيو/ حزيران 2023، حيث انتخب القطريون 29 عضواً.

وأسفرت الانتخابات عن نسبة مشاركة بلغت 40.8% ويلاحظ تدني نسب المشاركة خلال الدورات الثلاث الأخيرة. لا يمتلك المجلس البلدي فعليا إلا مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات المتعلقة بالشأن البلدي دون الرقابة على أداء أجهزة السلطة التنفيذية ذات الصلة.

كما للمجلس حق تقديم مقترحات ورغبات للسلطة التنفيذية التي تقرر الأخذ بها أو إهمالها. وتظل العملية الانتخابية البلدية ممثلة للنظام الانتخابي الذي صاغته الحكومة (ممثلة في وزارة الداخلية) وقامت بترسيم دوائره.

المملكة العربية السعودية

رغم انعقاد ثماني دورات لمجلس الشورى (1993 – 2022)، يلاحظ محدودية تفاعل المجلس مع القضايا العامة. ويتكون مجلس الشورى من رئيس و150 عضواً يختارهم الملك. وتُحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وجميع شؤونهم بأمر ملكي.

ينحصر دور المجلس في تقديم المشورة غير الملزمة للسلطة التنفيذية. العلاقة غير متكافئة بين مجلس الشورى والحكومة، بما يجعل المجلس مجرداً من أية صلاحيات تشريعية أو رقابية ملزمة للدولة ويترك للحكومة السيطرة النهائية والمرجعية العليا في الشؤون العامة.

منذ أعلنت وزارة البلديات في ديسمبر/ كانون الأول 2021 عن انتهاء الدورة الثالثة من عمل المجالس البلدية وذلك بعد التمديد لها لمدة عامين، وخلاف ما تنص عليه المادة 16 من قانون نظام المجالس البلدية، لم تقم الحكومة بتحديد موعد انتخابات الدورة الجديدة أو توضيح أسباب التعطيل.

وفي إحصاء للمجالس البلدية عام 2019 فقد بلغ عددها 285 مجلسًا بلديًا في مختلف مناطق ومحافظات السعودية، فيما بلغ عدد الأعضاء 3159 عضواً منهم 2106 أعضاء منتخبين.

وكانت تجربة المجالس البلدية تعد الوحيدة –في العهد القريب— التي تجري فيها عملية الانتخاب لاختيار ثلثي المقاعد في كل مجلس فيما يعين وزير البلديات والإسكان الثلث الباقي. وجرت العملية الانتخابية الأولى عام 2005م، ثم تبعتها في 2011 و2015.

الجهة المخولة بوضع آلية الانتخاب نظاماً ودوائر هي وزارة البلديات والإسكان، وهي من يحق لها تعديل نظام الانتخاب وتعديل الدوائر.

دولة الإمارات العربية المتحدة

جرت انتخابات الدورة الخامسة لانتخابات نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وبلغت نسبة المشاركة 44٪ من الهيئات الانتخابية التي يتم اختيارها من جانب السلطات الرسمية في جانب كل إمارة من الإمارات السبع.

ويعتبر المجلس الوطني الاتحادي السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وهي: (المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي).

لا ينص الدستور على أن المجلس الوطني يعتبر سلطة تشريعية وإنما نص على صلاحيات كمناقشة أو إقرار أو رفض ما يعرض عليه من التعديلات الدستورية ومشروعات القوانين والميزانية العامة السنوية للاتحاد وحساباته الختامية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

كما أنه لا ينص بأحقية المجلس في اقتراح مشاريع القوانين وانما تعرض عليه لمناقشتها ولا يعتبر رأيه ملزمًا حيث يحق لرئيس الإتحاد اصدار القوانين منفردًا.

لا ينص الدستور على حق الانتخاب ولا يتطرق إليه ويترك لكل إمارة حق تحديد طريقة اختيار ممثليها في المجلس الوطني الاتحادي وهو ما كان يتم عبر التعيين. في نهاية عام 2006م نُظمت أول انتخابات لاختيار نصف الأعضاء يصوت فيها عدد محدود من مواطني كل إمارة يختارهم حاكم الإمارة ويقيد أسماءهم ضمن «الهيئة الانتخابية». ويلاحظ غياب قانون ينظم العملية الانتخابية والاكتفاء بدليل أصدرته اللجنة الوطنية للانتخابات عام 2019م.

وفي حين يمتلك جميع أعضاء المجلس (المنتخبين والمعينين) الحق في توجيه الأسئلة والاستفسارات إلى أعضاء الحكومة، إلا أنهم يفتقدون حق الاستجواب وتشكيل لجان التحقيق أو طرح الثقة. ووفقاً للمادة 92 من الدستور فإن لمجلس الوزراء صلاحية منع مناقشة أي موضوع إذا كان فيه لـ «مصالح الاتحاد العليا». كما أن سلطات المجلس الوطني لا تمتد للحكومات المحلية في الإمارات السبع.

ويعكس عدد أعضاء المجلس (40 عضوًا) تباينًا في حجم وتأثير كل إمارة حيث تستحوذ كل من إمارتي أبوظبي ودبي على 8 أعضاء لكل منهما و6 أعضاء لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة و4 أعضاء لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة.

تنفرد إمارة الشارقة بوجود مجلس استشاري منتخب، حيث لا توجد انتخابات في سائر المجالس الاستشارية والبلدية في مختلف الامارات.

3.3 المقياس الثالث: التنظيمات السياسية

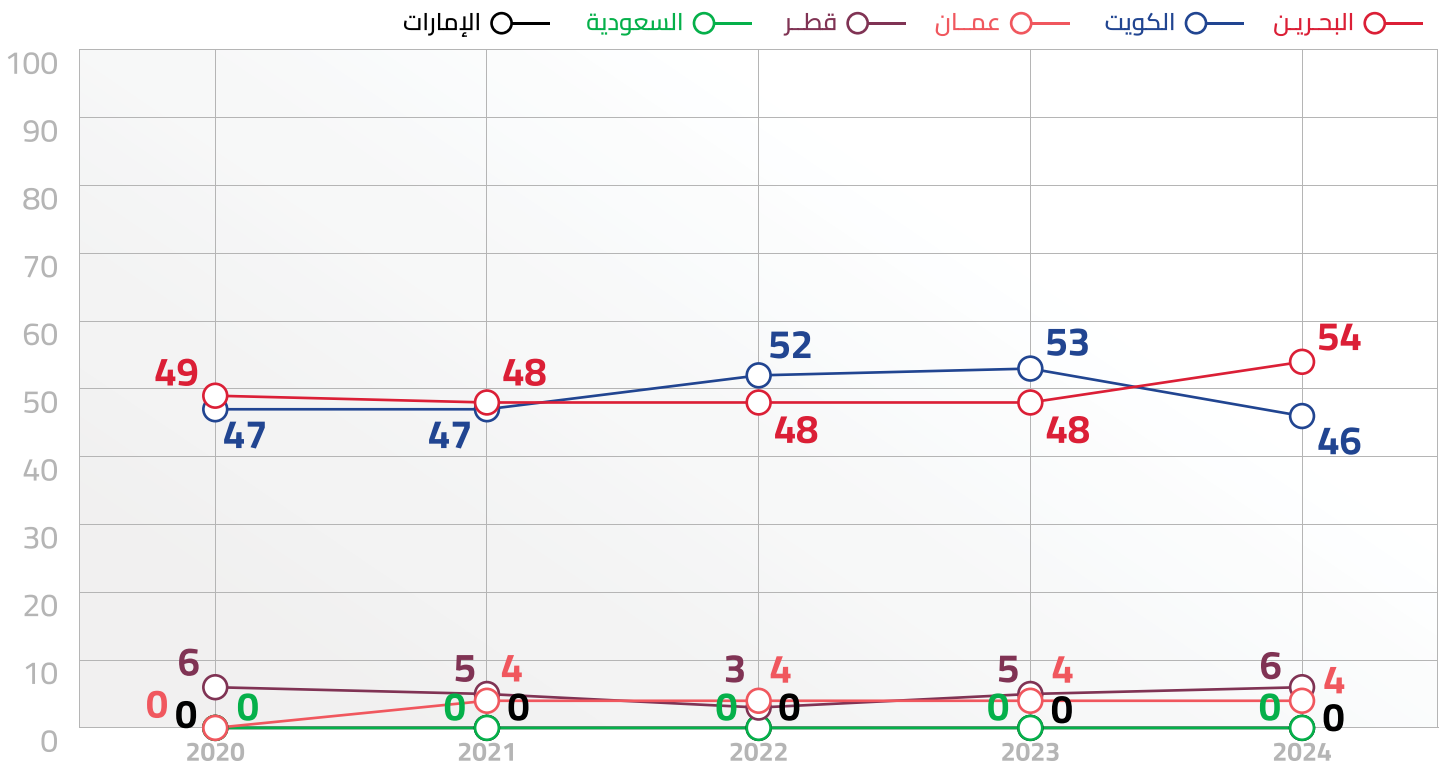

رسم توضيحي 23: نتائج مقياس التنظيمات السياسية 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مشروعية التنظيمات	30 درجة	22	8	0	0	0	0
توافر أدوات المعارضة	25 درجة	7	12	0	0	0	0
سلامة الممارسين	25 درجة	10	17	4	6	0	0
الاستقلالية الإدارية والمالية	10 درجات	6	3	0	0	0	0
المشاركة في الانتخابات كقوائم	10 درجات	9	6	0	0	0	0
المجموع 100 درجة		**54**	**46**	**4**	**6**	**0**	**0**

جدول 3 : درجات عناصر مقياس التنظيمات السياسية 2024

مملكة البحرين

تقدمت البحرين 6 درجات بعد العفو عن 1,584 محكومًا بينهم معتقلون على خلفية الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، وهو ما رحبت به جهات سياسية وحقوقية معتبرة أنه يشيع أجواء إيجابية في البلاد ويخفف من الاحتقان السياسي.

لدى البحرين قانون ينظم عمل التنظيمات السياسية على أنها «جمعيات سياسية»، إلا أن البيئة القانونية التي تعمل من خلالها هذه الجمعيات تعتبر بيئة طاردة إذ قد يتعرض النشطاء والسياسيين للمضايقة والملاحقة. وبحكم بقاء وتوسيع العمل بقوانين تقيد المشاركة السياسية، يصبح العمل السياسي المنظم في البلاد هامشياً.

تمارس هذه الجمعيات عملها السياسي المماثل لعمل الأحزاب السياسية باستثناء المشاركة في الحكومة. ولا يعارض النظام الانتخابي مشاركة الجمعيات في الانتخابات النيابية والبلدية وفق قوائم انتخابية خاصة بها. وخلال الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2022، لوحظ غياب قوائم الجمعيات السياسية وتراجع عدد المترشحين المنتمين لهذه الجمعيات إلى 9 مترشحين من مجموع 343 مترشحاً.

بعض الجمعيات السياسية المعارضة تم حلها بقرارات قضائية، فيما تعمل بعض الجماعات المعارضة بشكل سري أو من خارج البلاد. ويلاحظ تعرض العديد من قيادات وأعضاء الجماعات السياسية المُعارضة للاعتقال فيما يعيش بعضهم في المنفى.

يحظر على الجمعيات السياسية تلقي التبرعات أو المساعدات من خارج إطار التنظيم وتقتصر مواردها المالية على تبرعات الأعضاء والاشتراكات الخاصة بالعضوية إضافة إلى المعونة التي تقدمها وزارة العدل. كما تخضع هذه الجمعيات لمراقبة وزارة العدل ولتدقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية.

دولة الكويت

بعد التقدم لعامين متتاليين، تراجعت الكويت (7 درجات) في هذا المقياس جراء التضييق الذي شهدته البلاد خلال العام الماضي، من حالات توقيف ومحاكمات قضائية طالت نشطاء ونواباً سابقين وحاليين (أعضاء في مجلس 2024 الذي تم حلّه)، كما صدرت أحكام بالسجن على خلفية معارضتهم لتعليق العمل بالدستور وحل مجلس الأمة. كما وشهد هذا العام منع السلطات الأمنية خلال مارس/آذار ومايو/آيار 2024 عدداً من القوى السياسية من تنظيم وقفات بشأن حرب غزة.

لا ينص الدستور الكويتي على حرية إنشاء الأحزاب السياسية ولا يحظرها لكن الممارسة الفعلية للدولة تمنع تشكيل الأحزاب بشكل رسمي. في أكتوبر 2019 رفض المجلس الأعلى للقضاء الموافقة على الاقتراح بقانون بشأن تنظيم الهيئات السياسية المقدم من عدد من النواب معتبرًا أنها «خطر على سلامة الحكم الديمقراطي ووحدة الوطن واستقراره».

توجد تكتلات سياسية رئيسية لمختلف التيارات تعمل بشكل علني. هذه التكتلات السياسية تعمل على أرض الواقع ولها مراكزها وتجمعاتها كقوى سياسية تصدر مواقفها من الأحداث وتشارك في الانتخابات بمرشحين يتم الإعلان عن هويتهم بوضوح للرأي العام الكويتي.

وقد اشتكى بعض هذه الجماعات من نظام الصوت الواحد الانتخابي الذي يصعب عليها الفوز كقائمة. ويلاحظ غياب الشفافية في عمل هذه التكتلات والإفصاح عن مصادر تمويلها.

سلطنة عمان

يعتبر تشكيل التنظيمات السياسية أو الانضمام إليها مجرماً في القانون العماني. ومع أن النظام الأساسي للدولة يمنح المواطنين حقوقاً مدنية كالتجمع السلمي ومخاطبة السلطات العامة والتعبير عن الرأي، إلا أنه لم تصدر بعد القوانين التي تنظم ممارسة هذه الحقوق كما تقيد قوانين أخرى (قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر) بعضاً من هذه الحقوق.

في عام 2020 انضمت سلطنة عمان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكذلك إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تتيح السلطنة للمعارضين والحقوقيين العمانيين خارج البلاد فرصة العودة وتسوية أوضاعهم بشكل يبدو منهجياً ومستمراً.

لكن ذلك لا يشمل السماح لهم بممارسة أي نشاط سياسي داخل السلطنة.

دولة قطر

لا توجد في قطر قوانين تنظم أو تسمح بتشكيل تنظيمات سياسية بأي شكل من الأشكال، كما يغيب أي عمل منظم يمارسه المواطنون لتناول مواضيع السياسة والشأن العام.

ويخوض المرشحون لعضوية مجلس الشورى الانتخابات كمستقلين دون الانتماء إلى أي جهة أو تشكيل أي تحالفات انتخابية. وصدر عن القضاء في قطر أحكام بالسجن على عدد من المواطنين تصل إلى «السجن المؤبد» بعد تجمعات احتجاجية على قانون الجنسية وحق الترشح في انتخابات مجلس الشورى عام 2021.

المملكة العربية السعودية

تحظر السعودية التنظيمات السياسية بجميع أشكالها. وكانت وزارة الداخلية قد نشرت في مارس/آذار 2014 قائمة «بالمحظورات الأمنيّة والفكرية» أكدت تجريم «كل من يقوم بتأييد التنظيمات، أو الجماعات، أو التيارات، أو التجمعات، أو الأحزاب، أو إظهار الانتماء لها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواء داخل المملكة أو خارجها، ويشمل ذلك المشاركة في جميع وسائل الإعلام المسموعة، أو المقروءة، أو المرئية ...»، وتعد القائمة أول وثيقة رسمية تشتمل على نص صريح بحظر الأحزاب السياسية بأنواعها.

وبحسب النظام الأساسي للحكم يجري التعامل مع مطالب الشأن العام على أنها فردية من خلال نصه على أن «مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون.»

التيارات السياسية الناشطة (في الداخل أو الخارج) ليس معترف بها رسمياً، بعضها تأطر في تنظيمات علنية أو سرية أو شبه سرية، ودائماً ما يكون مصير قياداتها الاعتقال أو العمل من المنفى.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاستهداف للنشطاء السياسيين.

ويشير تقرير الخارجية الاميركية لحقوق الإنسان لعام 2023 إلى «انتهاكات عدة منها القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والقيود المفروضة على حرية التعبير والإعلام، والتي تشمل فرض الرقابة والاعتقالات غير المبررة أو الملاحقات القضائية للصحفيين».

كما وتشير بيانات صادرة عن وزارة الداخلية بتنفيذ لجملة من أحكام الإعدام بحق مواطنين، وتعتبر منظمات حقوقية، ومن بينهما منظمة العفو الدولية أن القضاء استخدم «مواد قانونية مبهمة بموجب قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية والإرهاب تساوي بين التعبير السلمي والأنشطة عبر الإنترنت من جهة والإرهاب من جهة أخرى».

وخلال الاستعراض الدوري الشامل في 22 يناير/كانون الثاني 2024، تلقت السعودية 377 توصية من 136 دولة بشأن قضايا مختلفة بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وحظر التعذيب، وعقوبة الإعدام، كما دعت الدول السلطات السعودية إلى إصلاح إطار مكافحة الإرهاب في البلاد.

دولة الإمارات العربية المتحدة

لا تسمح القوانين في الإمارات بوجود أي نوع من العمل السياسي، ويلاحظ أن عددا من المحاولات السابقة لتأطير أنشطة سياسية أو ناقدة لأداء السلطات تعرض أصحابها للمضايقة أو السجن أو سحب الجنسية أو الإبعاد. بدأت الإمارات في ديسمبر/كانون الأول 2023 إعادة محاكمة إلى ما لا يقل عن 65 من المتهمين السابقين في قضية ما يعرف بـ «الإمارات 94»، واتهمت السلطات المتهمين الذين أنهوا عقوبات سجنية في أحكام سابقة بـ «إنشاء تنظيم سري بغرض ارتكاب أعمال عنف وإرهاب»، وهو ما يحيل إلى تلقيهم أحكامًا جديدة بالسجن المؤبد.

3.4 المقياس الرابع: مؤسسات المجتمع المدني

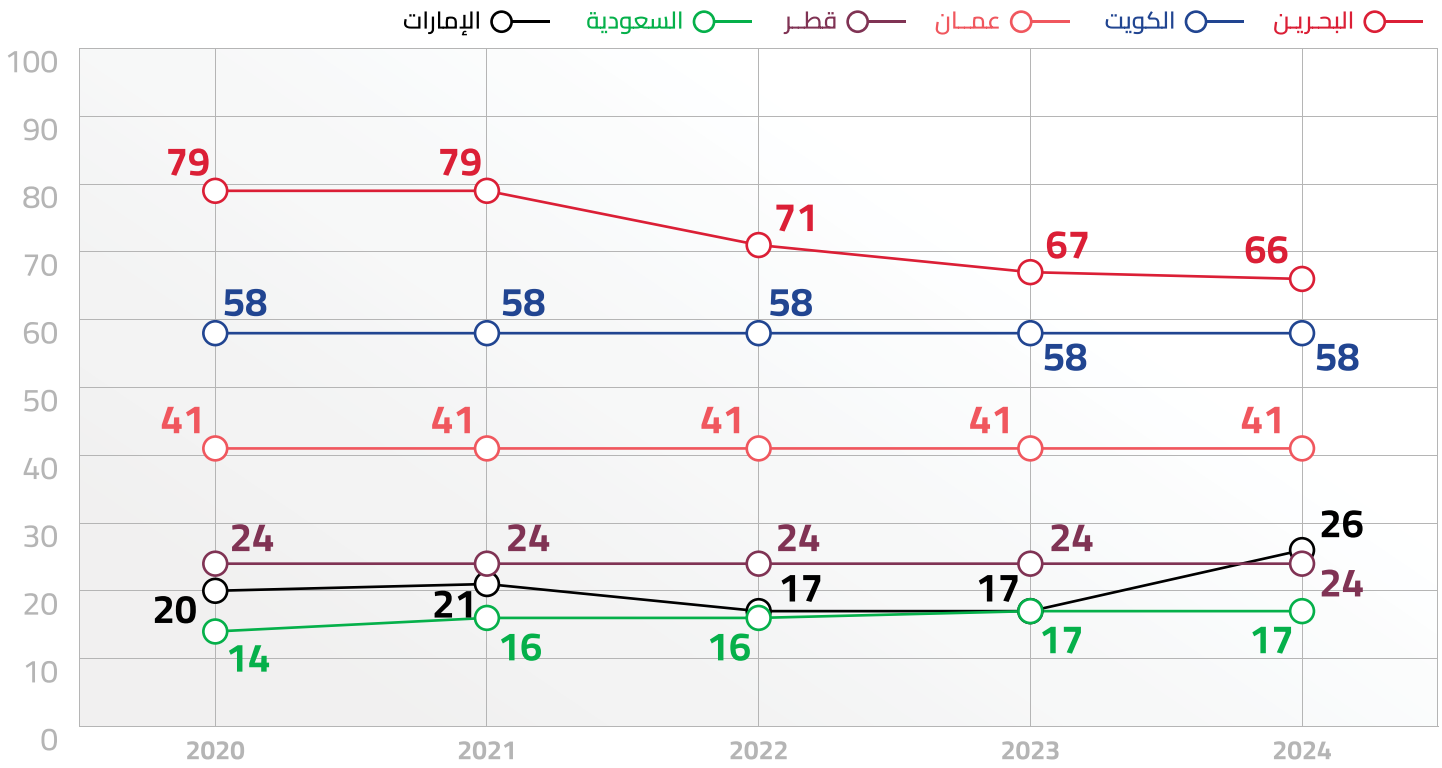

رسم توضيحي 24: نتائج مقياس مؤسسات المجتع المدني 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
البيئة القانونية: ضمان حق الأفراد والجماعات في تأسيس المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام وجماعات الضغط	40 درجة	27	30	15	10	9	18
النقابات والجمعيات المهنية: التشريع/ التعدد النقابي والاتحادات/ توافر أدوات العمل النقابي بما يشكل حق الإضراب	40 درجة	30	18	20	10	4	2
استقلالية المؤسسات	10 درجات	5	5	3	2	2	3
القيود والعراقيل	10 درجات	4	5	3	2	2	3
المجموع 100 درجة		**66**	**58**	**41**	**24**	**17**	**26**

جدول 4: درجات عناصر مقياس مؤسسات المجتمع المدني 2024

مملكة البحرين

هبطت البحرين في هذا المقياس درجة واحدة مع تزايد القيود الأمنية على المنتمين لجمعيات سياسية منحلة من الترشح لمجالس إدارات مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وجمعية المحامين وجمعية التوعية الإسلامية.

وترتكز قرارات المنع من الترشح على تعديل صدر في يونيو/حزيران 2022 لقانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية. وينص التعديل على منع أي منتمٍ لجمعية سياسية أو ممارس للعمل السياسي أو عضوٍ في السلطة التشريعية من الترشح لعضوية مجالس إدارات الأندية أو الهيئات الرياضية. يضاف ذلك إلى حزمة القيود والعراقيل ومنها التدقيق الأمني.

تقيد الحكومة جميع علاقات الجمعيات الأهلية بأي جهة خارج البلاد سواء من حيث الحصول على التمويل أو المنح الدراسية أو التدريبية أو الزيارات الميدانية، وتشترط الحكومة الحصول على موافقات رسمية مسبقة بهذا الخصوص.

لدى البحرين أكثر من 650 منظمة أهلية مرخصة قانوناً. يفرض القانون تقديم طلبات التأسيس إلى الوزارة المعنية، وهناك عدد محدود من الجمعيات التي علقت طلباتها دون تسليم مؤسسيها قراراً بالرفض.

يلزم القانون القائمين على الجمعيات بإجراء انتخابات دورية وتقديم تقارير سنوية، وقد تم حل عدد من الجمعيات لاعتبارها «غير فاعلة أو لعدم قدرتها على تقديم ما ينفع المجتمع».

مع وجود بعض الاستثناءات، بشكل عام لا تتدخل الحكومة في توجيه الأنشطة الداخلية للجمعيات.

تتمتع البحرين بحرية معقولة من العمل النقابي من الناحية القانونية، إذ يتيح قانون النقابات العمالية حق تشكيل وعمل النقابات وتكوين الاتحادات. لا تتدخل الحكومة في تشكيل وإدارة هذه النقابات التي ينتخب فيها الأعضاء قياداتهم بحرية. كما يكفل القانون حق العمل في الاحتجاج بما يشمل الإضراب، إلا أنه في السنوات الأخيرة جرى وضع قيود واسعة أمام تنظيم الاحتجاجات.

لا يسمح للموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية بتشكيل نقابات تمثلهم لكن بإمكانهم الانضمام إلى جمعيات مهنية تحت قانون الجمعيات الأهلية، كما هو الحال مع الأطباء والمهندسين والصحفيين، وهي كيانات تفقد كثيراً من الامتيازات والصفة الاعتبارية التي تتمتع بها النقابات.

دولة الكويت

ينص الدستور الكويتي (المادة 43) على حق تكوين الجمعيات والنقابات. وينظم القانون الكويتي حق تكوين الجمعيات الأهلية، ورغم لجوء الحكومة إلى ذات القانون لحل عدد من الجمعيات بسبب ارتكابها «مخالفات» أو قيامها بأنشطة خارجية «دون إذن» إلا أن هامش عمل الجمعيات لا زال ملحوظا.

تعتمد الدولة في حل مجالس ادارات الجمعيات التعاونية على لجان التحقيق الداخلية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهناك مطالبات مجتمعية باعتماد الأحكام القضائية في هذه القرارات.

في مايو 2023، خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية جمعيات النفع العام من خلال تعميم تذكيري تضمن تعليمات وقرارات اعتبرتها الجمعيات الأهلية معيقة لعملها. وشمل التعميم التذكير بمنع أي جمعية مرخصة من إقامة أي نشاط أو إصدار أي مطبوعات إلا بموافقة مسبقة من الوزارة، كما اشترطت ألا تتم مخاطبة أي جهة حكومية إلا من خلالها.

يتيح القانون تشكيل النقابات العمالية في جميع القطاعات (الخاصة والحكومية) مع اشتراط موافقة وزير الشؤون الاجتماعية لاكتساب النقابة الصفة القانونية.

ويستمر الاتحاد العام لعمال الكويت في نشاطه منذ تأسيسه عام 1961م. لا يوجد تنظيم قانوني للنقابات المهنية، حيث ينظم المهنيون في الكويت أنفسهم تحت أطر قانون الأندية وجمعيات النفع العام. ورغم غياب المواد القانونية التي تنظم حق الإضراب إلا أنه جرى تنظيم عدد من الإضرابات.

يلاحظ تدخل الحكومة في تمويل التنظيمات النقابية، ويحصل جميعها على معونات مادية متفاوتة بعضها مستمر بشكل سنوي.

سلطنة عمان

ينظم القانون في سلطنة عمان تشكيل وعمل الجمعيات الأهلية إلا أنه يمنح وزير التنمية الاجتماعية سلطات إشرافية واسعة، واستمر توثيق حالات رفضت فيها وزارة التنمية الاجتماعية طلبات تأسيس لجمعيات دون توضيح الأسباب. وتتدخل الحكومة في طبيعة تمويل الجمعيات الأهلية، ويتلقى بعضها دعماً مادياً منها.

ينظم العمل النقابي في عمان من خلال مواد ضمن قانون العمل وبعض اللوائح الإدارية التي توضح الجوانب الإجرائية ومتطلبات الترخيص للنقابات والاتحادات العمالية، والتي تمنع كذلك تأسيس النقابات في القطاع العام والقطاعات الحيوية.

يلاحظ أن لدى النقابات العمانية (رغم محدودية صلاحياتها) استقلالية مالية عن الحكومة ومساحة من العمل الحر وغير الموجه إلى حد ما.

وبحسب إحصاءات الاتّحاد العام لعمال سلطنة عُمان حتى نهاية العام 2022، يبلغ عدد النقابات العمالية في السلطنة 323 نقابة، فيما يبلغ عدد الاتحادات العمالية القطاعية 7 اتحادات وعدد الجمعيات المهنية 10 جمعيات.

دولة قطر

يتيح القانون في قطر إنشاء منظمات وجمعيات أهلية لكنه يمنعها من الاشتغال بأي أنشطة سياسية ويضع قيوداً على أنشطتها ومصادر تمويلها. ويشترط القانون موافقة وزير الداخلية الذي يمتلك صلاحية حلها إدارياً. خلال سنوات مضت، تم توثيق عدد من الطلبات التي رُفضت دون تقديم أسباب.

بالنسبة للعمل النقابي، يكفل قانون العمل للمواطنين القطريين (فقط) الاشتراك وتكوين التنظيمات العمالية. يقتصر هذا الحق على المؤسسات التي تضم 100 عامل قطري على الأقل.

يُمنع الإضراب على العمال الأجانب لكنه متاح للقطريين وفق شروط وبموافقة حكومية، كما تقوم الحكومة بتحديد الإجراءات والشروط الخاصة باللجان العمالية.

يتم الترخيص للجمعيات المهنية لمدة 3 سنوات تجدد بقرار حكومي.

المملكة العربية السعودية

يلاحظ ازدياد عدد الجمعيات الأهلية غير الربحية في السعودية، منها 4721 جمعية أهلية تعمل تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ويمنع عليها العمل خارج نطاق أعمال البر والتكافل. بالتوازي، يجري الترخيص لجمعيات أهلية تختص بمجالات وأنشطة مغايرة من قبل وزارات حكومية أخرى.

يعد تنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية متأخراً في السعودية وقد بدأ عبر صدور مرسوم ملكي خاص في أواخر عام 2015م نص على اختصاص وزارة الداخلية في الترخيص والرفض إلى جانب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وأي جهة أخرى مشرفة على القطاع الذي ستشتغل فيه المنظمة.

وثقت جماعات حقوقية أن عدداً من الطلبات لم يحصل أصحابها على الموافقة من السلطات المختصة، فيما يجري اعتقال نشطاء في منظمات تعتبرها الدولة «غير مرخصة». يلاحظ قيام السلطات الحكومية بحل بعض الجمعيات والإبلاغ عن بعضها للسلطات الأمنية دون تحديد الأطر القضائية المنظمة لهذه القرارات.

تفتقد التشريعات السعودية لقانون خاص بالنقابات العمالية ولا توجد في البلاد أية تنظيمات عمالية باستثناء بعض اللجان والجمعيات والهيئات التي تضم مزاولي بعض المهن. وتختص «اللجنة الوطنية للجان العمالية» التي تم تشكيلها بقرار من وزير العمل والتنمية الاجتماعية في يناير/كانون الثاني 2019 بتمثيل اللجان العمالية في بعض مؤسسات القطاع الخاص، وهي لجنة (شبه رسمية) بصلاحيات استشارية وتخص العمال السعوديين فقط.

لا يزال حق العمال في تنظيم أنفسهم ضمن نقابات حرة محظورا كما أن الاقدام على خطوة من هذا القبيل قد يعرّضهم للفصل التعسفي أو الاعتقال أو الترحيل بالنسبة إلى العمال الأجانب.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقدمت الإمارات 9 درجات في هذا المقياس على خلفية صدور مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2023 في شأن تنظيم مؤسسات النفع العام في 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وفيما يلاحظ أن القانون لا يشمل النقابات العمالية ويضع قيودًا على أنشطة الجمعيات ويمنح السلطات التنفيذية سلطة حل وتصفية مؤسسات النفع العام دون اللجوء إلى القضاء، إلا أنه وضع اطارًا شاملاً لعمل الجمعيات الأهلية بما يشمل رعايتها وتمويلها والسماح لها بالاستثمار المالي وفق القانون. ويمنح القانون الجمعيات حق التظلم على القرارات الحكومية لدى سلطة الوزراء والمؤسسات القضائية.

ينص الدستور على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون ويوجد في الإمارات نحو 300 جمعية أهلية مرخصة تنشط في مختلف القطاعات وينظمها قانون يمنح لوزارة تنمية المجتمع سلطة الترخيص وصلاحيات إشرافية واسعة.

سجلت في السابق حالات امتناع عن ترخيص جمعيات تختص بحقوق الانسان كما سجلت حالات لجمعيات تم حلها لأسباب تتعلق بمصادر التمويل أو العمل السياسي.

تشدد السلطات الحكومية للرقابة المالية والإدارية على مؤسسات المجتمع المدني. وأصدرت دبي مرسوم رقم (9) لعام 2022 بـ «إخضاع الكيانات الخاصة ذات النفع العام المنشأة بموجب تشريع لإشراف ورقابة هيئة تنمية المجتمع في دبي» الذي يمس من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ويقيد أنشطتها.

وفيما يغيب عن الدولة قانون بشأن تشكيل النقابات العمالية، يجيز قانون العمل لصاحب العمل حرمان العامل من أجره إذا ما شارك في إضرابات، ورغم وجود بعض الجمعيات المهنية إلا أنها أقرب إلى العمل الأهلي منه إلى النقابي.

3.5 المقياس الخامس: التوازن الجندري واشراك الشباب

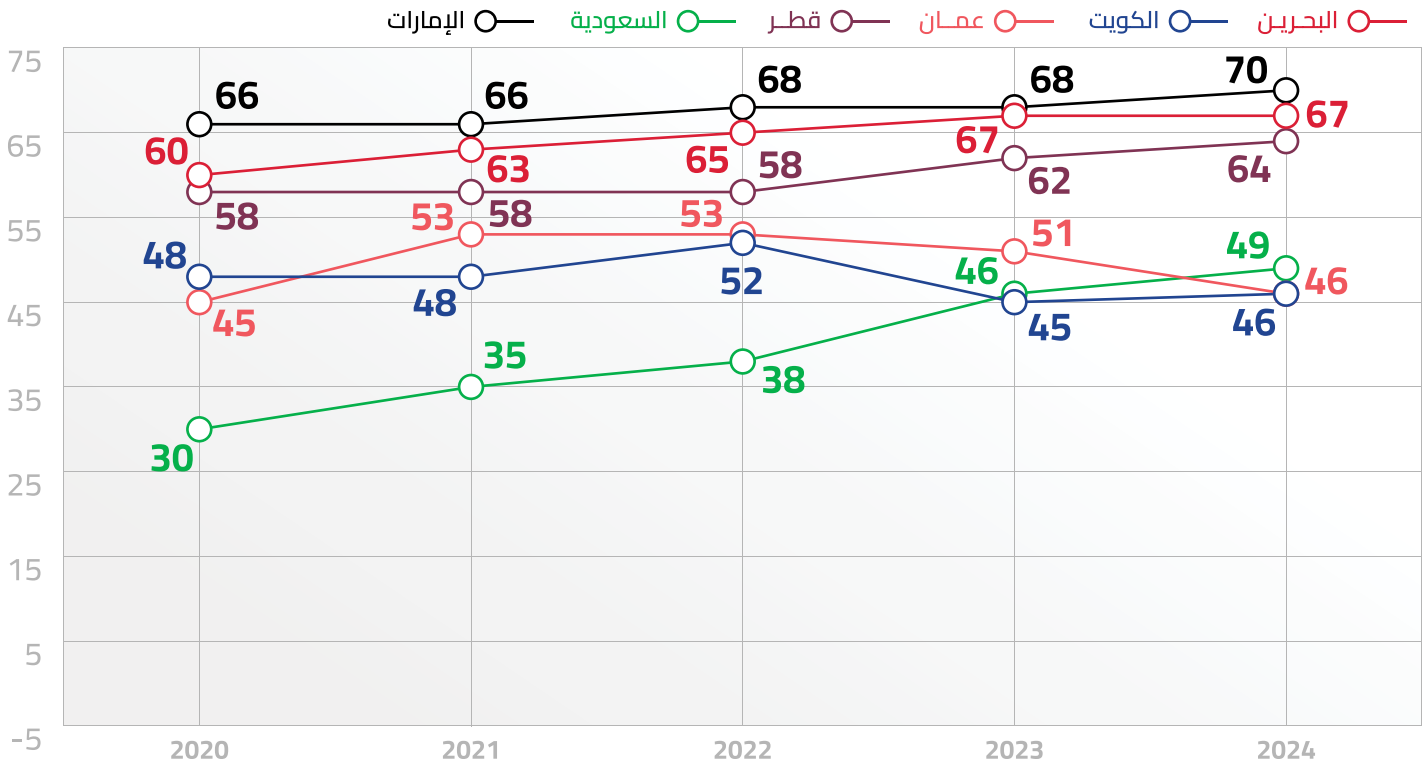

رسم توضيحي 24: نتائج مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
تمكين المرأة	50 درجة	46	35	33	42	30	48
إشراك الشباب سن الاقتراع/ تولي المناصب العليا	25 درجة	21	11	13	22	0	0
المجموع 75 درجة		**67**	**46**	**46**	**64**	**49**	**70**

جدول 5: درجات عناصر مقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب 2024

مملكة البحرين

حافظت البحرين على درجاتها في هذا المقياس مع استمرار سياسات الدولة في تمكين المرأة والشباب في المناصب القيادية.

يمكن ملاحظة استمرار تعيين النساء والشباب في أغلب التعيينات الحكومية.

وتمثل المرأة البحرينية، وفق آخر الإحصاءات، نحو 56٪ من موظفي القطاع الحكومي و35٪ من العاملين في القطاع الخاص، كما وتبلغ نسبة البحرينيات في السلك الدبلوماسي 33٪.

ويبلغ تمثيل المرأة في المجلس النيابي المنتخب (8 نساء مع مجموع 40 عضوًا)، كما فازت 3 نساء بمقاعد في المجالس البلدية. وارتفع تمثيل النساء في مجلس الشورى المعيّن من 9 إلى 10 نساء بما يوازي 25% من مقاعد المجلس.

ارتفاع تمثيل المرأة والشباب في التشكيلة الحكومية التي أعقبت إجراء الانتخابات وذلك بتعيين وزيرة جديدة تسلّمت حقيبة شؤون الشباب، ليرتفع بذلك تمثيل المرأة في مجلس الوزراء إلى 5 نساء.

تتمتع المرأة البحرينية وفق الدستور بحق الترشح والانتخاب. لا وجود لقوانين أو إجراءات خاصة ملزمة تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو مجلس الشورى أو المجلس النيابي المنتخب.

رغم ذلك، يقود المجلس الأعلى للمرأة (جهة رسمية تتبع الملك) مشروعات ومبادرات لتمكين المرأة.

في قطاع الشباب، لوحظ تراجع الحكومة عن سياسة سابقة في دعم الجمعيات الشبابية الأهلية بعد سحب مقار جميع الجمعيات الشبابية من مجمع المنظمات الأهلية الشبابية بعد قرار اداري من وزارة التنمية الاجتماعية.

من جانب أخر، تم إصدار قرار رقم (2) لسنة 2022 بإنشاء وتشكيل لجنة تمكين الشباب في القطاعين العام والخاص. كما أن هناك مؤسسات حكومية تقدم برامج تمويل وتدريب تختص بمساعدة وتنمية فئة الشباب بشكل واضح.

تنص شروط الترشح لمجلس النواب على ألا يقل سن المترشح يوم الانتخاب عن 30 سنة، ومن بين شروط المشاركة في التصويت أن يكون المواطن قد بلغ من العمر 21 سنة، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية.

دولة الكويت

تقدمت الكويت درجة واحدة في هذا المقياس جراء زيادة حصة المرأة في الحكومة الكويتية من وزيرة واحدة إلى اثنتين في التشكيلة الحكومية الأخيرة (مايو 2024).

في انتخابات مجلس الأمة خلال أبريل / نيسان 2024 لم تتضمن تشكيلة المجلس سوى سيدة واحدة. وشهدت انتخابات مجلس الأمة تفاوتاً ملحوظاً بين عدد المرشحات النساء (13 مرشحة) مقارنة بعدد المترشحين من الرجال (187 مرشحاً)، السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود قوانين أو إجراءات تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو في المؤسسات المنتخبة.

للمرأة الكويتية حق الانتخاب والترشح في انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي. يبلغ سن الاقتراع للمؤسسات المنتخبة 21 عاما، وسن الترشح 30 عاما، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية.

يضاف لذلك أنه لا توجد سياسة واضحة لدى سلطات الكويت تجاه إشراك الشباب في صنع القرار كما أن تعييناتهم في المناصب الحكومية العليا محدود. رغم ذلك، تضطلع بعض المؤسسات الحكومية ببعض الاجراءات الخاصة لتمكين الشباب والمرأة، ومنها البنك المركزي الكويتي الذي تشغل النساء نحو 50% من المناصب القيادية فيه.

سلطنة عمان

تراجعت سلطنة عمان في هذا المقياس 5 درجات جراء غياب سياسة تشجيعية واضحة لترشح المرأة ودعمها في الانتخابات، إذ تنافست 32 امرأة إلى جانب 843 مرشحًا على 90 مقعدًا في انتخابات مجلس الشورى دون فوز أي منهن، فيما كانت الدورة السابقة قد شهدت ترشح 40 امرأة وفوز اثنتين منهن.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، صدر مرسوم سلطاني بتعيين أعضاء مجلس الدولة، الغرفة التشريعية الثانية، ويتكوّن أعضاء المجلس المعيّن من 86 عضواً، كان من بينهم 18 سيدة. كما أصدر السلطان مرسوماً بتعيين 14 عضواً، بينهم 3 سيدات أعضاء في اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

وفي انتخابات المجالس البلدية التي شهدتها السلطنة في ديسمبر/كانون الأول 2022، لم تنجح سوى مترشحة واحدة من مجموع 27 مترشحة تنافسن مع 942 مترشحًا على 126 مقعدًا، وهو ما يعد تراجعًا اضافيًا (النساء كن يشغلن 7 مقاعد في الدورة البلدية الثانية) في تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار.

ينص النظام الأساسي للسلطنة على المساواة بين الجنسين وجعلها واجباً على الدولة. ورغم تعزيز التمثيل النسائي على مستوى تعيينات الوزراء والوكلاء إلا أنه لا يزال محدوداً (3 وزيرات من مجموع 23 وزيراً). كذلك، ورغم تعزيز مشاركة الشباب في التشكيل الوزاري وعلى مستوى الوكلاء، لا يتضح أن هذه الاجراءات تتم تحت سياسة واضحة أو رسمية.

يحق للعمانيات التصويت ويتمتعن بتكافؤ الفرص في الترشح لانتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية. لا توجد قوانين تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو المؤسسات المنتخبة، كما لا توجد سياسة وطنية أو استراتيجية تستهدف تمكين المرأة في المناصب القيادية أو العليا.

تشير إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية (سبتمبر/أيلول 2022) إلى أن عدد جمعيّات المرأة العُمانية مع فروعها قد بلغ نحو 60 جمعية. فيما عدا منصب السلطان، فلا توجد مجالات أو مناصب في الدولة تستثنى المرأة من الوصول إليها قانوناً.

سن الاقتراع في سلطنة عمان هو 21 عاماً وسن الترشح هو 30 عاماً، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية. فيما عدا 3 بنود وردت ضمن اختصاصات وزارة الثقافة والرياضة والشباب، لا توجد سياسة أو استراتيجية وطنية تستهدف إشراك وتمكين الشباب.

دولة قطر

تقدمت قطر درجتين في هذا المقياس جراء تطبيق المزيد من الإجراءات الداعمة لتمكين المرأة ومشاركتها في مراكز صنع القرار. وبحسب بيانات رسمية، تمثل النساء 48٪ من المجلس الأعلى للقضاء وبلغت نسبة شغلهن للمناصب العليا في إدارة القضاء 69٪.

وبلغت نسبة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل نحو 37% للنساء في الفئة العمرية (25-29 سنة، وتقترب من 49% للفئة العمرية (30-34) سنة، كما أن نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار تبلغ 30%، وقد ساهمت البنى التعليمية المعاصرة والمنافسة دولياً في دفع دور المرأة القطرية قدمًا في مسار العمل والتنمية.

وبعد التعديل الوزاري في مارس/ آذار 2023، بقيت حصة المرأة في التشكيل الحكومي ثابتة (3 مناصب وزارية). وتتبوأ المرأة مناصب رفيعة منها منصب رئيس الوفد الدائم لقطر في الأمم المتحدة بمكتبي نيويورك وجنيف ورئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئاسة مؤسسة قطر الخيرية.

للمرأة القطرية الحق في الترشح والانتخاب لكن ليس هناك قوانين أو أعراف تضمن التوازن الجندري سواء في التشكيلة الحكومية أو مجلس الشورى أو المجلس البلدي، ورغم ترشح 28 امرأة لعضوية مجلس الشورى 2021 لم تتمكن أي منهن من الفوز وكذلك خلال انتخابات المجلس البلدي 2023.

ورغم تعيين أمير البلاد لعضوتين (من بين 15 عضواً معيناً في مجلس الشورى) تبقى نسبة تمثيل المرأة القطرية في مجلس الشورى هامشية (2 من مجموع 45 عضواً).

فيما يتعلق وإشراك الشباب، تحدد قطر سن الانتخاب في مجلس الشورى والمجالس البلدية (18 عاماً) والترشح (30 عاماً).

لا توجد سياسية واضحة فيما يتعلق بتمكين الشباب واشراكهم سياسياً لكن من الملاحظ تولي العديد منهم مناصب قيادية في الدولة كما أن نتائج انتخابات المجلس البلدي 2023 شهدت وصول وجوه شابة لعضوية المجلس.

المملكة العربية السعودية

استمرتقدم السعودية للعام الخامس على التوالي في هذا المقياس (3 درجات) إذ تتسارع وتيرة تمكين المرأة في الشأن العام باعتباره واحدا من بين أسرع مسارات الإصلاح خلال السنوات الأخيرة.

وشهد عام 2023 نموًا بنسبة 38% في ريادة الأعمال النسائية، وفقًا لإحصائيات رسمية. وارتفع معدل مشاركة النساء في سوق العمل ليصل إلى 35.9% وزادت نسبة النساء العاملات لتصل إلى 30.1%. ووفقاً لنشرة سوق العمل السعودي 2023، شكّل الإناث نسبة 40.8% من إجمالي المواطنين العاملين في القطاع الخاص والبالغ عددهم 2.3 مليون عاملاً.

كما سجلت الإحصائيات انخفاضًا في معدل البطالة بين النساء السعوديات، حيث بلغ 16.3% مقارنة بـ 20.5% في الربع الثالث من عام 2022.

ووفقًا لتقرير البنك الدولي، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 35.3% في عام 2023 مقارنة بـ 17% في عام 2017. وشمل تمكين النساء السعوديات في مناصب قيادية ومجالات جديدة مثل قطاع السياحة والترفيه.

من بين التعيينات البارزة، تولت الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز، والدكتورة مها الجفالي عضوية مجلس إدارة أكاديمية مهد الوطنية الرياضية، وعُيّنت آمال المعلمي سفيرة في كندا، وهيفاء الجديع رئيسة للبعثة السعودية لدى الاتحاد الأوروبي، ونوال الرشيد رئيسة لجامعة طيبة، ومنال اللهيبي مديرة عامة لتعليم جدة.

كما عُينت أضواء العريفي مساعدة لوزير الرياضة.

وتشغل النساء 30 مقعدًا من أصل 150 مقعدًا في مجلس الشورى. وشاركت المرأة السعودية لأول مرة كناخبة ومرشحة في انتخابات المجالس البلدية وحصلت حينها على 20 مقعداً.

ورغم الإعلان عن تأسيس لجنة لتمكين المرأة إلا أنه حتى الآن لم تتول أي منهن منصباً وزارياً. كما لا توجد في السعودية قوانين تضمن التوازن الجندري في الحكومة أو مؤسسات الدولة وبما يشمل المجالس البلدية.

في 8 مارس/آذار 2022، أصدر مجلس الوزراء قانونًا جديدًا للأحوال الشخصية حيث قدم مبادئ توجيهية افتراضية للزواج والطلاق وحضانة الأطفال، وهو ما يعزز من مشاركة المرأة في الحياة العامة. فيما يتعلق وإشراك الشباب، وبحسب نظام انتخابات المجالس البلدية، تم تحديد سن الاقتراع عند 18 عاماً والترشح عند 25 عاماً. منذ تولي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولاية العهد جرى تركيز الحديث على دور الشباب وتولى عدد منهم مهمات استشارية وتنفيذية حساسة منهم أمراء شباب تولوا مناصب أمراء مناطق ووكلاء وسفراء.

رغم ذلك، تواجه سياسات تمكين الشباب الذين جرى تصعيدهم إلى مناصب عليا وفي دائرة صناعة القرار انتقادات تتعلق بأنهم لا يمثلون مختلف مكونات المجتمع السعودي.

سجلت السعودية تقدمًا في تمكين الشباب، من خلال سلسلة قرارات تشجع هذه الفئة على المشاركة في العمل العام وتمنحهم الأولوية في التعيينات الحديثة، بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة لإشراك الشباب في صنع القرار.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقدمت الإمارات درجتين في هذا المقياس على خلفية المزيد من الاهتمام والسياسات الساعية لتمكين الشباب الإماراتي.

وتنص القوانين على أن سن الترشح للانتخابات هو 25 عاما، ولا تحدد القوانين سن الاقتراع.

تعتمد الإمارات «الاستراتيجية الوطنية للشباب» بشأن إشراك الشباب في صنع القرار والتمكين المجتمعي والاقتصادي وأنشأت الحكومة في 2016 مجلسًا للشباب دوره استشاري في المواضيع والمجالات التي تخص الشباب.

يلاحظ وجود عدة وزراء في الحكومة الاتحادية من الشباب ووجود العديد من المشاريع والدعم المالي والسياسي لفئة الشباب من الجنسين كما وبلغت نسبة الأعضاء الشباب في الفصل التشريعي السابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي نحو 37.50%.

وفي يونيو/حزيران 2019، أقرت الإمارات «الحق بإشراك أعضاء من فئة الشباب الإماراتي في مجالس إدارات الجهات والمؤسسات والشركات الحكومية». وفي فبراير/ شباط 2020 أقرت الحكومة «الحق بإشراك الشباب في المهمات الرسمية للجهات الاتحادية للدولة».

وللإمارات سياسة فاعلة في تمكين المرأة، حيث تبلغ نسبة تمثيل النساء في المجلس الوزراء الحالي 9 وزيرات من مجموع 36 وزيرًا، كما أن للمرأة الإماراتية الحق في الترشح والانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي، وفي عام 2019م أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قرارا بإلزامية تمثيل المرأة لنصف المقاعد المنتخبة في المجلس الوطني الاتحادي.

ولتعزيز حضور المرأة في مؤسسات الدولة والتوازن بين الجنسين في العمل أنشأت الحكومة مجلس التوازن بين الجنسين في 2015م الذي يسعى إلى وضع تدابير تمييزية إيجابية ضمانا لانخراط النساء في مجالات العمل الملائمة وعضوية المجالس التمثيلية ومجالس إدارة الشركات لا سيما العامة والمدرجة للتداول.

3.6 المقياس السادس: الشفافية

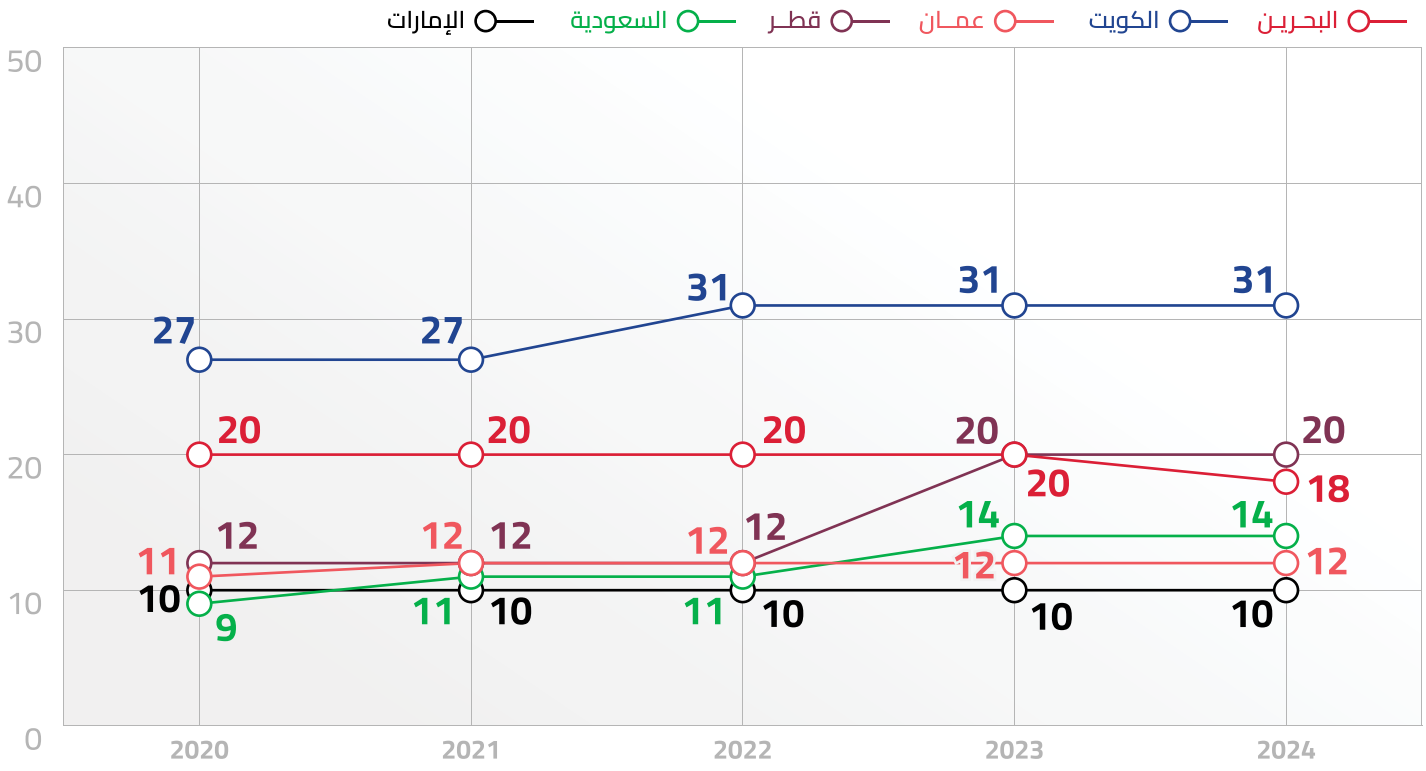

رسم توضيحي 25: نتائج مقياس الشفافية 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
مشاركة المعلومات حق الوصول إلى المعلومة وتداولها ونشرها	25 درجة	10	16	7	15	9	5
الرقابة المستقلة الرقابة على أعمال وأداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مصادر الثروات وإنفاق المال العام	25 درجة	8	15	5	5	5	5
المجموع 50 درجة		**18**	**31**	**12**	**20**	**14**	**10**

جدول 6 : درجات عناصر مقياس الشفافية 2024

مملكة البحرين

تراجعت البحرين درجتان في هذا المقياس جراء استمرار التضييق على مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالرقابة المستقلة على أعمال وأداء السلطات في الدولة. وتعرضت جمعية البحرين للشفافية في يوليو/تموز 2023 لعقوبات قضائية مالية بعد تجريم جمع مساهمات مالية من أعضاء الجمعية.

ينص قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على حق الحصول على المعلومة ونشرها. رغم ذلك، ترفض جهات حكومية الافصاح عن بيانات ومعلومات يثار حولها جدل في المجتمع، من بينهما مصروفات التسلح وايرادات النفط.

هناك توثيق لحالات تعرض فيها صحافيون ومصورون ونشطاء ومواطنون للضغط والتهديد والاعتقال بسبب نشر أو تداول معلومات، أو عبر المشاركة في وسائل الإعلام، وذلك من خلال توظيف قانون العقوبات الذي ينص على عقوبات بالحبس والغرامات المالية.

فيما يتعلق والرقابة المجتمعية، تم الترخيص للجمعية البحرينية للشفافية في عام 2001م لكنها لا تختص بالتدقيق في أوجه صرف المال العام ويقتصر نشاطها على إصدار البيانات والمشاركة في فعاليات لنشر القيم والمبادئ الداعمة للشفافية ومناهضة الفساد.

دولة الكويت

يتيح القانون رقم 12 لسنة 2020 حق الحصول على المعلومات، ويلزم الوزارات والمؤسسات الحكومية بأرشفة وتنظيم جميع البيانات والمعلومات وتسهيل الحصول عليها وضمان كشفها. رغم ذلك، سجلت الكويت خلال سنوات ماضية حالات استدعاء لنشطاء بسبب نشر معلومات أو الكشف عن «قضايا فساد».

في يوليو/ تموز 2019 تم تشكيل «اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» بعضوية مؤسسات حكومية وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

أنشأت الكويت في عام 2016 الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) التي تقوم بتلقي الشكاوى من الأفراد بشكل سري، ولها صلاحية التحقيق وإحالة المتهمين في قضايا الفساد المالي للنيابة، وهي الجهة المخولة بالحصول على إقرارات الذمة المالية من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الأمة والمجلس البلدي والسلطة القضائية بالإضافة إلى رؤساء وأعضاء المجالس والهيئات التنفيذية ومن يشغلون مناصب قيادية في الحكومة.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية في الرقابة، تم إنشاء جمعية الشفافية الكويتية عام 2006م لكنها تعرضت للحل من قبل السلطات، وفي مارس2018 عادت الجمعية للعمل مجددا.

تأسست الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام في عام 2005م، وهي جمعية نفع عام وهدفها توعية المواطنين بأهمية الحرص على المال العام والدفاع عنه وصيانته.

يتبع ديوان المحاسبة مجلس الأمة ويعاون الحكومة والمجلس في الرقابة على تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته. رغم ذلك، تتصاعد في الكويت انتقادات حادة على خلفية تفشي مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة.

سلطنة عمان

لا يوجد قانون ينظم أو يضمن حق الحصول على المعلومات. البيانات الرسمية للدولة متاحة بشكل عام، لكن هناك، بحسب مراقبين ومعارضين، تشكيكاً بمدى دقتها.

يفرض قانون تجنب تضارب المصالح وحماية المال العام على المسؤولين الإفصاح عن أملاكهم وأصولهم وثرواتهم، لكنها تظل سرية ولا تنشر للعلن. في سنوات سابقة، تم توثيق حالات لصحافيين أو نشطاء تعرضوا للتهديد أو التوقيف أو الحبس بسبب نشر معلومات أو تداولها، كما تم إغلاق صحف ومؤسسات إعلامية وصحافية لذات الأسباب.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية في الرقابة، لا توجد مؤسسات مجتمع مدني مستقلة مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام.

وتقوم الجمعية الاقتصادية أحياناً بالتعاون مع منظمة الشفافية العالمية بهذا الدور في إطار محدود نظراً للقوانين الصارمة والسلطة التقديرية الواسعة للمسؤولين عن إنفاذ القوانين.

دولة قطر

يضمن القانون في قطر حق الحصول على المعلومات. ووفق القانون رقم 9 لسنة 2022 فإن من حق أي شخص التقدم بطلب رسمي إلى أي جهة حكومية للحصول على المعلومة، ويُوجب القانون البت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً مع ضرورة ذكر الأسباب في حال الرفض. ويفرض القانون غرامات وعقوبات قد تصل إلى السجن في حال الحجب أو الامتناع بشكل متعمد من توفير المعلومات أو تقديم معلومات غير صحيحة. في سنوات سابقة رصدت حالات حول تعرض نشطاء وصحافيين لمضايقات وضغوط بسبب تداول معلومات، حيث يفرض كل من قانون المطبوعات والنشر وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية قيوداً مشددة.

فيما يتعلق والرقابة المجتمعية، لا توجد في قطر مؤسسات مدنية مستقلة مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام.

توجد هيئة رسمية تتبع الأمير مباشرة وهي «هيئة الرقابة الإدارية والشفافية» وكذلك «اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية» وهي لجنة حكومية.

المملكة العربية السعودية

لم يطرأ تغيير ملحوظ على هذا المقياس بعد تقدم السعودية خلال الأعوام الماضية جراء اعتمادها عدة إجراءات فعالة عبر عدة هيئات حكومية لتنظيم البيانات وتصنيفها. وتتيح المنصات الالكترونية للوزارات والمؤسسات الحكومية حق الحصول على المعلومات تحت ضوابط قانونية. كما تعمل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) وكياناتها الفرعية، كمصدر للمعلومات المتاحة للعامة.

في فبراير 2021 وافق مجلس الشورى على نظام حماية البيانات الشخصية، وأقر نظام حرية المعلومات.

يشير تقرير فريدوم هاوس للعام 2023 إلى «تحسن نسبي في توافر بعض البيانات الاقتصادية بما في ذلك البيانات المتعلقة بالميزانية الحكومية» لكنه أشار إلى أن «آليات إنفاق أموال الدولة وصنع القرار الداخلي غير واضحة ... كما أن ميزانية الدفاع بعيدة عن الرقابة العامة كما أن بيانات صندوق الثروة السيادية غامضة إلى حد كبير».

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية، لا وجود لأي مؤسسة أهلية معنية بالشفافية والتدقيق في مجالات صرف المال العام، يأتي ذلك بالرغم من وجود مطالبات مجتمعية تشدد على ضرورة محاربة الفساد.

يمكن للمواطنين مخاطبة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» التي تأسست في 2011م.

دولة الإمارات العربية المتحدة

رغم تطور إجراءات الإمارات الرقابية فيما يتعلق بمكافحة الفساد لا يوجد قانون ينظم أو يضمن حق الحصول على المعلومات بما يتيح للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الرقابة.

ثمة ما يعرف بالدليل الإرشادي للوصول إلى المعلومات الحكومية من الجهات الاتحادية، وكذلك القانون بشأن «تنظيم ونشر تبادل البيانات» في دبي، المعني أساسًا بإنشاء هيئة بيانات دبي.

يلاحظ أن نصوص مواد قانون العقوبات والقانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ذات سلطة تقديرية واسعة وعقوبات غليظة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات أو نشرها، كما أنه لا توجد في الإمارات جهات رقابية مستقلة سواء من المجتمع المدني أو شعبية مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام.

3.7 المقياس السابع: حرية الرأي والتعبير

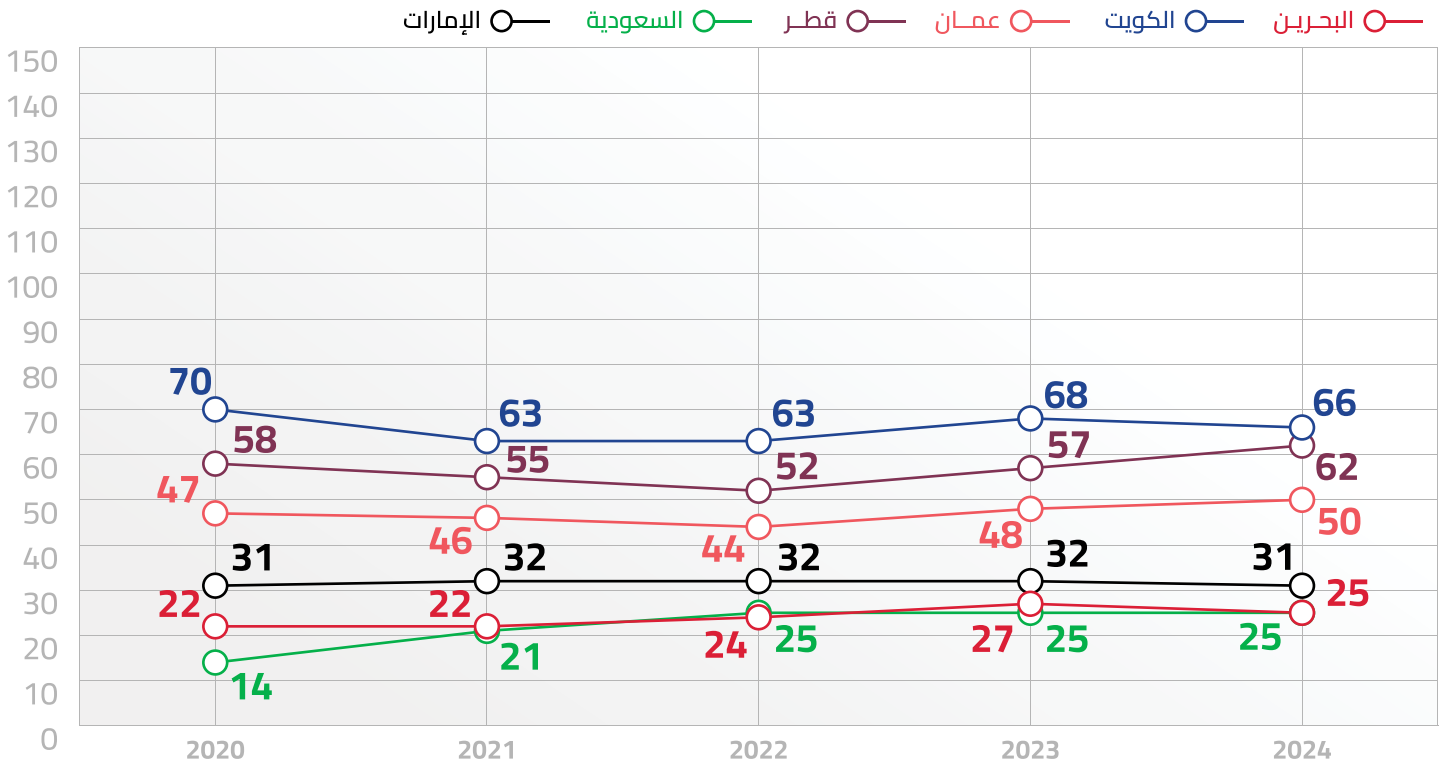

رسم توضيحي 26: نتائج مقياس حرية الرأي والتعبير 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
الحريات الصحافية	30 درجة	5	17	8	16	3	4
استقلالية المؤسسات الإعلامية	30 درجة	5	15	5	7	5	5
الرقابة على الإنترنت	30 درجة	6	14	5	7	4	4
حرية وسلامة الأفراد في ممارسة النقد	30 درجة	4	8	7	13	3	3
مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف	30 درجة	5	12	25	19	10	15
المجموع 150 درجة		**25**	**66**	**50**	**62**	**25**	**31**

جدول 7: درجات عناصر مقياس حرية الرأي والتعبير 2024

مملكة البحرين

عـاودت البحريـن التراجـع فـي هـذا المقيـاس بدرجـتين على خلفيـة تزايـد حـالات الاسـتدعاء والتحقيقـات للباحـثين والكتـاب والنشـطاء عبر الإنترنـت.

لا تـزال البحريـن تشـهد ملاحقـات قانونيـة تجـاه بعـض النشـطاء والآراء المعارضـة للحكومـة، وذلـك مـن خلال قانـون حمايـة المجتمـع مـن الإرهـاب وقانـون العقوبـات وقانـون تنظيـم الطباعـة والنـشر. وتتـولى إدارة مكافحـة الجرائـم الإلكترونية اسـتدعاء واسـتجواب النشـطاء فـي مواقـع التواصـل الاجتماعـي وبحظـر وتعطيـل المواقـع الالكترونيـة واسـتهداف الحسـابات المؤثـرة.

يُلاحـظ اسـتمرار الحكومـة فـي تجاهـل الخطابـات التحريضيـة والمنطويـة على دعـوات للكراهيـة تجـاه بعـض المكونـات الاجتماعيـة دون أخـرى.

حلـت البحريـن فـي المرتبـة الأخيرة بين دول الخليـج في «مـؤشر حريـة الصحافـة» السـنوي لعـام 2024 الـذي تصـدره منظمـة «مراسـلون بلا حـدود».

كمـا تراجعـت فـي المـؤشر العالمـي مرتبـتين عـن عـام 2023 مـن المرتبـة 171 إلى 173 مـن أصـل 180 دولـة لتصبـح بذلـك ضمـن الـدول العشر الأواخـر في تصنيـف المنظمـة.

ووثقـت رابطـة الصحافـة البحرينيـة 53 انتهـاكاً بحـق الصحفـيين والإعلامـيين والكتـاب ونشـطاء الإنترنـت خلال العـام 2023 كمـا وثقـت 11 حالـة خلال النصـف الأول مـن العـام 2024، مـشيرة إلى سياسـة الحكومـة التي وصفتهـا بـ «المتطرفـة» تجـاه الكتابـات والمنشـورات المتعلقـة بتاريـخ البحريـن، بمـا يشـمل مصـادرة الكتـب ومنـع تداولهـا واسـتهداف الباحـثين والأكاديميـين المشـتغلين في هـذا الحقـل، بالتزامـن مـع «أفـق الإصلاح الـذي لا يـزال مسـدوداً».

تُتهـم البحريـن بالتجسـس على مواطنيهـا داخـل الـبلاد وخارجهـا. كمـا تُصنـف منظمـة «فريـدوم هـاوس» الأمريكيـة (مـارس 2024) البحريـن كدولـة «قمعيـة غير حـرة» حيـث لـم تحـرز سـوى 12 نقطـة مـن أصـل 100 فـي مـؤشر المنظمـة.

لا تمتلـك المؤسسـات الإعلاميـة اسـتقلالاً حقيقيـاً عـن سياسـات الدولـة، كمـا لا يمكـن لأي فـرد إنشـاء مؤسسـات إعلاميـة بحريـة بسـبب القيـود السياسـية والقانونيـة والماليـة، ولذلـك، لجـأت المعارضـة إلى إنشـاء وسـائل إعلام مـن خـارج الـبلاد.

ينـص دسـتور البحريـن وقانـون تنظيـم الصحافـة والطباعـة والـنشر على حريـة الـرأي والتعـبير والصحافـة، إلا أنـه وبسـبب تفـسيرات غير متكافئـة يتـم اسـتغلال القـوانين لتقييـد حريـة الصحافـة.

يتنـاول قانـون العقوبـات فـي البحريـن مسـألة التحريـض على الكراهيـة فـي المـادة 172 التي نصـت على عقوبـات بالحبـس والغرامـة لمـن «حـرض بطريـق مـن طـرق العلانيـة على بغـض طائفـة مـن النـاس أو على الازدراء بهـا، إذا كان مـن شـأن هـذا التحريـض اضطـراب السـلم العـام».

رغـم ذلـك، تنـتشر دعـوات الكراهيـة والاسـتهداف لأسـباب سياسـية ومذهبيـة في الـبلاد، كمـا يلاحـظ أن الدولـة تطبـق هـذه المـادة بانتقائيـة.

دولة الكويت

بعـد التقـدم الـذي أحرزتـه العـام المـاضي، تراجعـت الكويـت درجـتين جـراء قـرارات التوقيـف والمحاكمـة لعـدد مـن النشـطاء والسياسـيين والأحـكام التي صـدرت بحـق عـدد منهـم بسـبب منشـورات عبر تطبيـق «إكـس» ومنصـات التواصـل الاجتماعيـة الأخـرى. وكثّفـت السـلطات الأمنيـة مـن إجـراءات

الاستدعاء والتوقيف والمحاكمة في أعقاب تعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل مجلس الأمة، فيما فرض الكويتيون في معظمهم على أنفسهم «رقابة ذاتية»، بعد الحملة الأمنية التي طالت العشرات.

وتشير إحصائية رسمية صادرة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء في وزارة العدل (14 نوفمبر / تشرين الثاني 2023) إلى أن عدد القضايا المسجلة في النيابة العامة لـ 9 أشهر من العام 2023 بلغت 4718 قضية لدى نيابة الإعلام والنشر المختصة في قضايا المطبوعات ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي.

تراقب الكويت ما ينشر على الإنترنت عبر قانون جرائم التقنية المعلوماتية الصادر عام 2015م، والذي ينص على عقوبات تصل إلى الحبس والغرامات المالية، وتلاحق إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية (تابعة لوزارة الداخلية) كل ما تراه مخالفاً للقانون. وبسبب قانون الجرائم الإلكترونية (الذي تعرض لانتقادات من منظمات حقوقية دولية) تم سجن عدد من المدونين وأصحاب الرأي الآخر.

ووفق تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود، حققت الكويت تقدماً بـ 23 مرتبة إذ حلّت في المرتبة الـ 131 ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة من أصل 180 دولة. واعتبرت المنظمة أن الكويت رغم كونها الدولة «الأقل قمعاً» في منطقة الخليج إلا أنها تمارس «سيطرة كبيرة على الحقل الإعلامي».

وتصنف منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية (مارس/ آذار 2024) الكويت كدولة «حرّة جزئياً» محرزة 38 نقطة من أصل 100 في مؤشر المنظمة.

تعود ملكية جميع الصحف المحلية والقنوات التلفزيونية الخاصة لعائلات نافذة، وعليه، يبدو من الصعب اعتبارها مستقلة بشكل كامل عن السلطة التنفيذية، خصوصاً أن إجراءات الترخيص تحتاج موافقات حكومية.

لا تتعامل الدولة بشكل حاد وقمعي مع كل انتقاد يخص الحكومة وأدائها لكنها تتشدد في معاقبة أي رأي ينتقد أموراً تخص الأمير أو إثارة انتقادات ضد أي دولة خليجية. تحجب الكويت في أوقات متفاوتة بعض المواقع ذات المضمون السياسي.

شرعت الكويت قانون حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية الصادر عام 2012م الذي يجرم «القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير [...] على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب أو التحريض على عمل من أعمال العنف».

رغم ذلك، هناك توثيق لخطابات كراهية لأسباب طائفية وتجاه العمال الوافدين، ويلاحظ أن الحكومة لا تتعامل بشكل جدي مع هذه الحالات.

سلطنة عمان

شهدت سلطنة عمان تحسنًا طفيفًا (درجتان) في مجال تناول قضايا الشأن العام، رغم ذلك، تظل حرية الصحافة والتعبير تواجه تحديات، حيث استمرت حالات التوقيف والاستجواب وصدور أحكام قضائية بحق مواطنين لأسباب تتعلق بتعبيرهم عن آرائهم.

في المؤشر العالمي لحرية الصحافة السنوي 2024 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، حقّقت عُمان تقدمًا بـ 18 مركزًا. وجاءت السلطنة في المركز الـ 137 عالميًّا حيث حققت 42.52 نقطة مقارنةً بـ 37.87 نقطة في عام 2023. توجد مستويات عالية من الرقابة الذاتية بين الأفراد والمؤسسات. هذا الأمر يعزى إلى وجود غموض في القوانين التي تتعلق بالنشر، بالإضافة إلى سلطة تقديرية واسعة لتفسير المواد القانونية المعنية.

يقلص قانون المطبوعات والنشر من حرية الرأي والتعبير، حيث تم توثيق ضغوط على الأفراد والمؤسسات.

يمكن للأفراد إنشاء مؤسسات إعلامية، لكن العملية تخضع لشروط صارمة، تتضمن متطلبات مالية وقيود قانونية وموافقات أمنية قد يعتبرها البعض صعبة التحقيق.

محطات الإذاعة وخدمات البث المباشر مسموح بها ولكن ضمن قيود محددة، ويجب أن تقتصر على مواضيع لا تُعد سياسية أو انتقادية من قبل الحكومة.

هناك قوانين متعددة تنظم جوانب الرقابة على حرية الرأي في سلطنة عمان، مثل قانون الرقابة على المصنفات الفنية وقانون المطبوعات والنشر، بالإضافة إلى قوانين أخرى كقانون الجزاء العماني وقانون جرائم تقنية المعلومات. هذه القوانين تحدد الإطار الذي يوجب الاعتقال أو التوقيف أو إلغاء النشاط.

لا تمتلك المؤسسات الإعلامية استقلالاً حقيقياً عن سياسات الدولة أو الخطاب العام في المجتمع، وأية مؤسسة تقوم بذلك قد تعاني من الرفض أو الملاحقة أو إيقاف النشاط.

هناك رقابة ومتابعة لصيقة على المحتوى المنشور في الإنترنت تشمل حجب المواقع التي تنشر تحليلات أو دراسات سياسية تصنف من قبل الحكومة على أنها معارضة أو مثيرة للشغب.

الاتهامات الموجهة من قبل السلطات للمواطنين والمقيمين الذين يتم توقيفهم بسبب آرائهم، تتنوع بين القذف أو السب أو الشتم العلني وخدش الحياء العام أو ما يتنافى مع تقاليد وأعراف المجتمع وصولاً إلى تهم إثارة الرأي العام أو الإخلال بالنظام العام أو مخالفة الآداب العامة.

قانون الجزاء العماني يتعامل بوضوح وصرامة مع مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف، مما يسهم في تعزيز الشعور بالتعايش والسلامة العامة.

دولة قطر

تقدمت قطر في هذا المقياس 5 درجات جراء السماح بتنظيم تظاهرات شعبية في العاصمة الدوحة وهو مشهد غير مسبوق. وفيما طال الاعتقال والترحيل - في السنوات السابقة - عددًا من الصحفيين الأجانب جراء تغطيتهم قضايا محلية، شهد العام الماضي ظهور وسائل إعلام مجتمعية يديرها مهاجرون بلغات مختلفة.

وتقدمت قطر من المركز 105 إلى المركز 84 عالميًا في تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود لحرّية الصحافة لعام 2024.

تتيح الدولة للمؤسسات الإعلامية داخلها تناول القضايا العربية والدولية بسقف حريات مرتفع، وهو ما لا يُلاحظ في القضايا المحلية.

لا تبدو وسائل الإعلام المحلية مستقلة وبموجب القانون فإن تأسيس صحيفة يستلزم موافقة من وزير الإعلام.

يتم توثيق مضايقات واستدعاءات لعدد من المواطنين والأجانب بسبب تعبيرهم عن آرائهم. تراقب السلطات الإنترنت بحزمة من القوانين، ومنها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر عام 2014م الذي حاز انتقادات من منظمات حقوقية دولية. كما تخضع حرية الرأي والتعبير للمراقبة، إذ تنص المادة 19 من قانون مكافحة الإرهاب على منح السلطات صلاحيات واسعة لإجراء المراقبة بأية وسيلة لمدة 90 يوماً قبل أية مراجعة قضائية، ويتضمن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بنوداً مماثلة تتسم بأنها فضفاضة ومبهمة، حيث تجيز مثلاً سجن أي شخص أسس أو أدار موقعاً على الإنترنت يقوم بنشر «أخبار غير صحيحة، بقصد تعريض سلامة الدولة أو نظامها العام أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر».

بجرم القانون في قطر التحريض على الكراهية والعنف، وانضمت الدولة إلى جملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواجهة التمييز العنصري مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965م، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري لعام 1973م والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لكن الدولة لم تشرع حتى الآن قوانين واضحة لترجمة هذه الاتفاقيات. بالإمكان رصد خطابات تحريضية وعنصرية تجاه العمال الأجانب.

المملكة العربية السعودية

تستمر حالات الاعتقال والمحاكمة لمواطنين ومقيمين بسبب تعبيرهم عن آرائهم في السعودية. ووفقًا لتقرير منظمة «مراسلون بلا حدود»، تحتل السعودية المرتبة 166 من أصل 180 مقارنةً بالمرتبة 170 في العام السابق.

تقارير منظمات حقوقية، مثل «منظمة العفو الدولية»، أشارت إلى «استمرار السلطات السعودية في استخدام قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لقمع الآراء المعارضة ومعاقبة الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم بحرية، بما في ذلك في وسائل التواصل».

وبحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في فبراير/شباط 2023، وثقت المنظمة 15 حالة حُكم فيها خلال عام 2022 بالسجن لمدد تتراوح بين 10 و45 عامًا لمجرد ممارستهم أنشطة سلمية على الإنترنت، بما في ذلك فترة عقوبة يُعتقد أنها الفترة الأطول التي صدرت بحق امرأة سعودية على خلفية التعبير عن الرأي. كما وثقت المنظمة حالات 67 شخصًا تمّت مقاضاتهم بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير.

تقضي قوانين العقوبات ومناهضة الإرهاب والجرائم الإلكترونية بسجن الصحفيين أو إيقافهم عن العمل على خلفية أي انتقادات في أي شأن من شؤون الدولة وبما يشمل الأمور الدينية. تتنوع الاتهامات بين التجديف أو المس بالدين أو تهديد الوحدة الوطنية أو المس بصورة الملك والدولة.

لا تسمح السعودية بأي انتقاد لسياساتها الداخلية والخارجية. وتُتهم المملكة بالتجسس على مواطنيها داخل البلاد وخارجها.

تنعدم وسائل الإعلام الحرة في السعودية ويخضع الصحفيون والنشطاء إلى مراقبة مشددة.

تمارس الدولة رقابة صارمة على الصحافة وتعود ملكية غالبية المؤسسات الإعلامية إلى مقربين من مؤسسة الحكم.

رغم ما نص عليه نظام المطبوعات والنشر بالحق في ممارسة «النقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة»، يعطي القانون حصانة لمؤسسة الحكم من أي انتقاد.

تبرر السعودية حجب بعض المواقع الإلكترونية بأسباب منها مخالفة عقيدة الدولة وانتقاد سياسات الدولة.

يتم توثيق حالات عديدة من خطابات الكراهية والتحريض على خلفية مذهبية غالباً ضد الشيعة والإسماعيلية والصوفية. رغم ذلك، يلاحظ أن السعودية تبنت إجراءات أكثر جدية في مواجهة خطابات الكراهية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

شهد العام المنصرم في ديسمبر/كانون الأول 2023 محاكمة جماعية لما يعرف بقضية «الإمارات 94».

تستمر الإمارات في التضييق على حرية الرأي والتعبير، ويعتمد الأفراد والمؤسسات مستويات عالية من الرقابة الذاتية.

ويجرم قانون العقوبات المساس بحكام الإمارات أو انتقاد الأسر الحاكمة في الإمارات السبع وحكومات الدول الصديقة. وتتهم الإمارات بالتجسس على الأفراد والنشطاء والسياسيين داخل البلاد وخارجها.

وتحكم الدولة الرقابة الإلكترونية على الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني عبر قانون الجرائم الإلكترونية، ويتعرض هؤلاء إلى التشهير وتهم قضائية تشمل إهانة الدولة أو نشر معلومات كاذبة.

وبحسب منظمة مراسلون بلاد حدود، تراجعت الإمارات 15 مرتبة إلى المرتبة (160) على مؤشر المنظمة 4202.

لا توجد استقلالية للمؤسسات الإعلامية عن سياسات الدولة، وأي مخالفة تكون تحت طائلة الملاحقة أو إيقاف النشاط بحسب القانون.

وإذ يتيح القانون لأي فرد إنشاء مؤسسات إعلامية، يضع القانون قيوداً وشروطاً مبالغا فيها وترتبط بموافقات أمنية. هناك عدد من المؤسسات الإعلامية الخاصة التي تشتغل في المجالات الترفيهية والتجارية فقط.

هناك منظومة قانونية محكمة لملاحقة أي انتقاد للدولة، يشمل ذلك ما هو عام كقانون المطبوعات والنشر وقانون العقوبات الإماراتي، ومنها ما هو خاص كقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتوضح هذه القوانين بشكل عام الممارسات التي توجب الاعتقال أو التوقيف أو إلغاء النشاط.

تحجب الدولة المواقع التي تنشر تحليلات أو دراسات سياسية قد تصنف على أنها مخالفة لسياسات الدولة.

هناك قيود مجتمعية وقانونية وسلطة تقديرية واسعة لسلطات إنفاذ القوانين من النيابة العامة والشرطة والأجهزة الأمنية في تفسير ما يقال أو يكتب أو ينشر، وهو ما يجعل من حرية الرأي مقيدة.

تنص القوانين الإماراتية في عدد من موادها على تجريم التحريض على الكراهية أو الفرقة أو ما من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي، وإذا ما استخدم الدين أو المؤسسات الدينية أو أي من المؤسسات العامة أو المنظمات الأهلية لهذه الأغراض اعتبر ذلك ظرفا مغلظا في مضاعفة العقوبة. رغم ذلك، يشهد الفضاء الإلكتروني منشورات طائفية.

3.8 المقياس الثامن: تمثيل الجماعات والأقليات

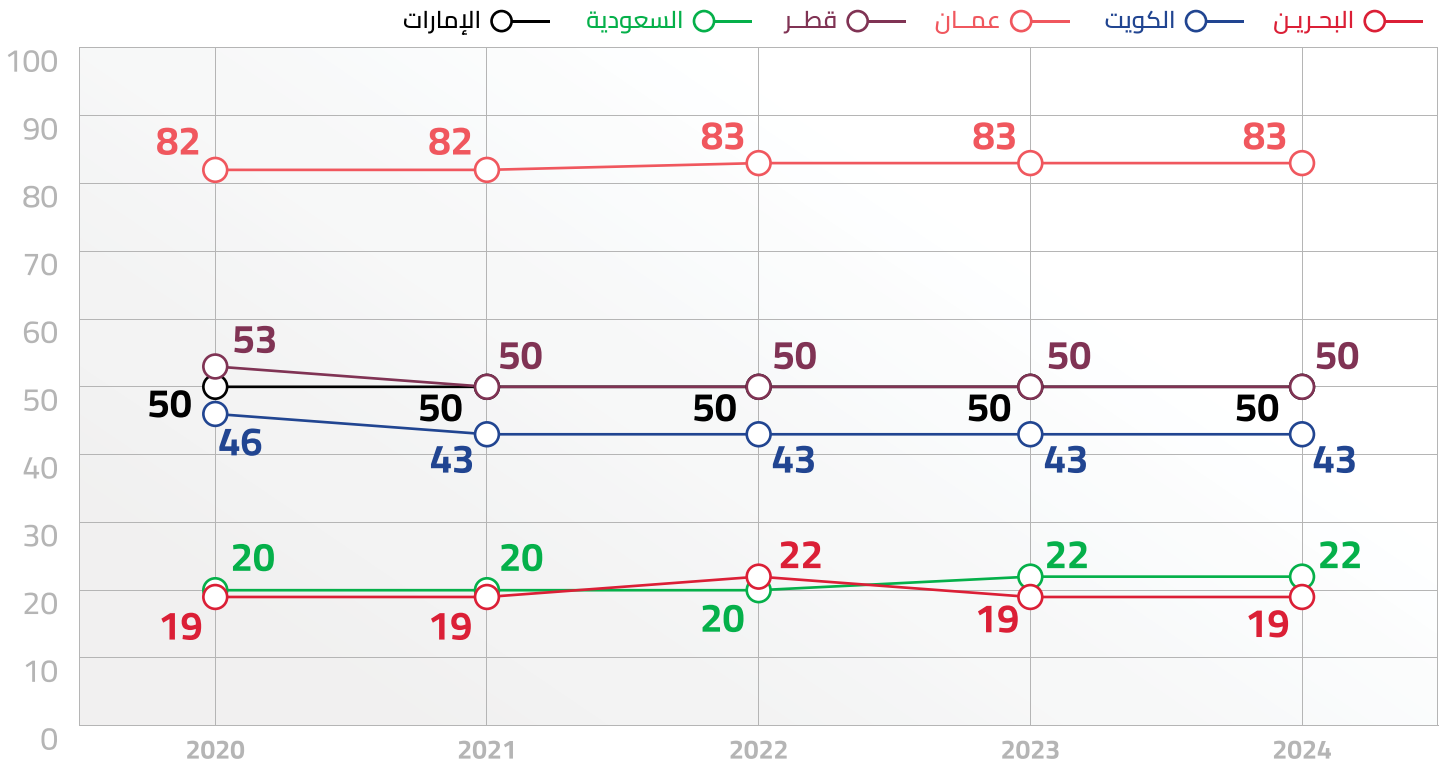

رسم توضيحي 27: نتائج مقياس تمثيل الجماعات والأقليات 2020-2024

العناصر		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
المساواة ضمان حق كافة المواطنين على حد سواء من كامل حقوق المواطنة	40 درجة	10	15	35	21	9	20
التمييـز ضمان عدم التمييز لأسباب سياسية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية أو عرقية أو طبقية	40 درجة	4	20	30	19	6	20
التمثيل المتناسب ضمان تمثيل متناسب وعادل للجماعات والأقليات في مؤسسات الدولة	20 درجة	5	8	18	10	7	10
المجموع 100 درجة		**19**	**43**	**83**	**50**	**22**	**50**

جدول 8: درجات عناصر مقياس تمثيل الجماعات والأقليات 2024

مملكة البحرين

يشكو المواطنون من الشيعة من «سياسات تمييزية» تنتهجها الدولة تجاههم، ويعبرون عن شعورهم الدائم بالاستهداف، ووثق تقرير الحريات الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023 عشرات الحوادث المتعلقة بمضايقة الشيعة من ممارسة طقوسهم والتمييز ضدهم في الوظائف خصوصاً في السلك العسكري.

ومنعت وزارة الداخلية مشاركة خطباء ومنشدين دينيين من الخارج في مناسبة عاشوراء على خلاف ما هو متاح لأتباع الأديان والطوائف الأخرى في البحرين، كما تم توثيق اعتداء قوات الأمن على مظاهر عاشوراء واستدعاء عشرات الخطباء والمنشدين الدينيين المشاركين في هذه الفعاليات.

يرفض جهاز المساحة والسجل العقاري الحكومي تسجيل بعض الأراضي ضمن الأوقاف التابعة لإدارة الأوقاف الجعفرية.

تؤكد هيئات ومنظمات حقوقية «وجود سياسات للتمييز الطائفي والعرقي والمذهبي» (المراجعة الدورية لحقوق الإنسان، تقارير وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية). تُتهمُ الحكومة باتباع سياسات تمييزية (طائفية/ إثنية/ عرقية/ قبلية) في تعيينات الوظائف العليا والوزارات السيادية وتوزيع الدوائر الانتخابية والتعيينات القضائية وتوزيع الثروة والخدمات الإسكانية وتوزيع البعثات الدراسية وفي قطاع الإعلام الرسمي.

ينص الدستور على المساواة بين المواطنين، كما صادقت البحرين على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما انظمت البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية. رغم ذلك، هناك انتقادات واسعة تتعلق بالتزام الحكومة البحرينية في تنفيذ هذه التشريعات والقوانين والالتزام بها.

لا يوجد قانون يجرم التمييز في البحرين، ورفضت الحكومة سابقاً مقترحاً لتمريره من المجلس النيابي.

لا تعكس تشكيلات مؤسسات الدولة تمثيلاً يتناسب مع حجم الجماعات والأقليات في البلد، كما توجد جماعات بعينها مهيمنة على بعض أو كل مؤسسات الدولة بما يفوق حجمها العددي في المجتمع.

دولة الكويت

حافظت الكويت على ذات درجاتها في هذا المقياس نظراً لعدم ظهور أي بادرة لإيجاد حل لملف فئة المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» في الكويت حيث يعاني أكثر من 100 ألف فرد من صعوبات العيش والاندماج في المجتمع والحصول على الخدمات الحكومية.

وتعتبر فئة «البدون» الأقلية المهمشة الأهم في الكويت، فهي محرومة من حقوق المواطنة، فضلاً عن أن يكون لها مناصب وتمثيل في الدولة.

خلال العام الماضي تشكلت في الكويت ثلاث حكومات لكنه وعلى الرغم من ذلك فإن جميع التشكيلات الوزارية لم تعكس تمثيلاً متناسبا لمختلف مكونات المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى التعيينات في المناصب القيادية والقضاء.

يشير دستور دولة الكويت إلى مبدأ المساواة، إذ نصت المادة 7 على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

وفيما يتعلق وحق الانتخاب لا يحق الترشح إلا للمواطن الكويتي بالتأسيس، أي أن يكون منتميًا للعوائل التي كانت متواجدة في الكويت قبل عام 1920م.

أما الكويتيون الحاصلون على الجنسية بالمواد الأخرى (كالنساء المتزوجات من كويتيين أو الحاصلين على الجنسية بسبب تقديمهم خدمات جليلة للبلاد) فلا يستطيعون التصويت في الانتخابات إلا بعد مضي 20 سنة على اكتسابهم للجنسية.

لا يوجد في الكويت قانون واضح يجرم التمييز، لكن جرى عام 2012م تشريع قانون حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية، وهو لا يبدو كافيًا لسد الثغرات ومظاهر التمييز في البلاد.

سلطنة عمان

ينص النظام الأساسي للسلطنة على أن العدل والمساواة والشورى أساس للحكم ويحرّم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي، رغم ذلك، لا يوجد قانون يجرم التمييز.

صادقت السلطنة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تترجم إلى قوانين أو لوائح أو ممارسات تجرم الممارسات التمييزية.

هناك قوانين خاصة مثل قانون الخدمة المدنية وقانون العمل اللذان يحرمان التمييز بين المواطنين المتكافئين في الحصول على الوظيفة المتقدم لشغلها أو معاملتهم على حد سواء، ولا يجرمانه.

المواطنون يتم التعامل معهم بشكل متساوٍ، لكن هناك حالات قد تعود إلى ممارسات فردية - قبلية أو تقليدية - ولا تبدو ممنهجة.

في سنوات سابقة، لوحظ أن التعيينات بمراسيم سلطانية شملت فئة العمانيين من أصول هندية كما قام جهاز الاستثمار العماني بتعديل عضوية بعض مجالس إدارات الشركات (شبه الحكومية) لتعزيز التنوع العرقي بين أعضائها.

مظاهر التمييز دينياً تبدو محدودة إذ إن قانون الجزاء العماني يجرم الإساءة إلى الأديان (المادتان 269 و273)، كما أن التمييز يُفسر على أنه إثارة النعرات الدينية أو المذهبية أو القبلية وهي مجرمة أيضاً في قانون الجزاء العماني.

تعلق أبرز تمثلات التمييز في عمان في التأهل للوظائف المعلن عنها في الجهات غير الخاضعة للتشغيل المركزي أو الموحد، مثل الشركات المملوكة للدولة والهيئات الرقابية، والهيئات العامة المنشأة لأغراض خاصة. كما أن هناك مظاهر تمييز ممارس وضغط اجتماعي ضد العمانيات المتزوجات من غير عمانيين.

يضاف لذلك وجود تمييز في تفسير شرط الكفاءة الوارد في قانون الأحوال الشخصية، وهناك حالات أقرت المحكمة العليا تفسير المحكمة الابتدائية أو الاستئناف في اعتبار البعد العرقي أو الطبقي (المكانة الاجتماعية) كأحد تفسيرات شرط الكفاءة واستندت عليه في إبطال عقود زواج.

دولة قطر

يُقلل قانون الجنسية 2005 من حقوق المساواة والتمثيل المتناسب لمكونات اجتماعية من القطريين. رغم نص الدستور على أن المواطنين «متساوون في الحقوق والواجبات العامة وأن لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، يمنع قانون الجنسية المواطنين القطريين «المتجنسين» بعد عام 1930 من حق الترشح أو الانتخاب.

بناءً على آثار القانون، تنقسم المواطنة القطرية إلى مواطنين «أصليين» وآخرين خلاف ذلك، وهو ما يشي بوجود طبقية اجتماعية، وتتقدم المشاركة في الانتخابات والخدمات الإسكانية والوظائف المواضيع التي يتم التمييز فيها.

ووفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان (2023) فإن هناك نحو 2500 فرد من عديمي الجنسية ممن وُلِدوا في قطر، يحصل هؤلاء على حق التعليم والرعاية الصحية لكنهم ممنوعون من تملك العقارات. تشير السلطات القطرية لعديمي الجنسية بأنهم «أفراد يحملون وثائق هوية قطرية مؤقتة».

ورغم انضمام قطر لاتفاقية القضاء على التمييز العنصري منذ العام 1976 إلا أنها تفتقد لأي تشريعات خاصة في الدولة تجرِّم أعمال التمييز العنصري والفصل العنصري التي تصدر عن فرد أو جماعة أو منظمة أو تعاقب عليها.

لا يبدو من السهل فهم توزيع التشكيلات في مؤسسات الدولة والتأكد من عدالتها خصوصاً مع عدم وجود إحصاءات دقيقة. هناك مزاعم بأن القبائل الأكثر قرباً والتصاقاً مع العائلة الحاكمة لها نصيب أكبر في مؤسسات الدولة بدءاً من المناصب الحكومية العليا وصولاً لبقية المؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية، وهناك أقليات بتمثيل محدود.

المملكة العربية السعودية

جددت الخارجية الاميركية في 2024 تصنيف السعودية على أنها «دولة ذات قلق خاص (CPC) بموجب قانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998 لتورطها في انتهاكات شديدة للحرية الدينية أو التسامح معها».

وأكدت الخارجية البريطانية (يناير/كانون الثاني 2022) أن السعودية «لا تزال ذات أولوية» في ملف حقوق الإنسان، لا سيما بسبب تطبيق عقوبة الاعدام والقيود المفروضة على حقوق المرأة والتمييز في توزيع الثروة والخدمات.

وخلال موسم عاشوراء لهذا العام 2024، فرضت السلطات السعودية قيودًا مشدّدة على الحسينيات والقائمين عليها وممارسة الطقوس الدينية خلال موسم إحياء عاشوراء التي يقيمها المواطنون الشيعة في المنطقة الشرقية.

وأشار تقرير الحرية الدينية الذي أعدته لجنة الحريات المدنية في الولايات المتحدة لعام 2023 إلى أن «الحريات الدينية في السعودية ما تزال متدنية رغم التحسن الطفيف. كما أن الحكومة تواصل منع غير المسلمين من تشييد دور للعبادة».

ليست هناك نصوص دستورية أو قانونية تضمن التمثيل المتكافئ بين المكونات المجتمعية. تناول مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية لا تنتج من أي خلفية قانونية. قبالة ذلك، هناك مواقف وخطابات حكومية ترتكز على الشريعة الإسلامية وعلى مبدأ أن التمييز محرم في الإسلام.

تنص المادة 12 من النظام الأساسي للحكم على أن «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام»، لكن نادراً ما يجري تطبيق هذه المادة في حالات التمييز الموثقة في البلاد على أساس طائفي أو قبلي أو مناطقي.

وبحسب منظمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها لعام 2022 فإن السعودية لا تسمح لأتباع ديانات أخرى

غير الإسلام بممارسة شعائرهم في الأماكن العامة، وتميز بشكل ممنهج ضد الأقليات الدينية المسلمة. ورغم خطوات الحد من خطاب الكراهية وعدم التسامح الوارد في بعض الكتب المدرسية الدينية خلال عام 2021، إلا أن النصوص الحالية أبقت على المحتوى الذي يحط من قدر الممارسات المرتبطة بالمسلمين الشيعة والصوفيين.

لا تزال هيئة كبار العلماء ولجنة الإفتاء في المملكة تقتصر على المذهب الحنبلي، كذلك هو الحال في القضاء والمحاكم الجزائية، وتخصص للمذاهب الأخرى محاكم محلية تقتصر على شؤون الزواج والطلاق والميراث.

لا يوجد قانون يجرم التمييز، وتتحفظ السعودية على العديد من مواد المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، بعضها يتعلق بحقوق المواطنة للمرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) والبعض الآخر حول حقوق أخرى تعتبرها الدولة مخالفة لأحكام الشريعة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

دولة الإمارات العربية المتحدة

ينص الدستور في المادتين 14 و25 على حق المساواة بين المواطنين والعدالة الاجتماعية وأن لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

رغم ذلك، هناك تمييز ضمني في الانتفاع ببعض الحقوق أو الحصول على معاملة تفضيلية مرتبطة بما إذا كان المواطن إماراتيا بالقانون أو بالتجنس أو بالتبعية (قانون الجنسية الإماراتي)، ويشمل ذلك منع الإماراتيين بالتجنس أو التبعية من الترشح والانتخاب وإسقاط الجنسية في حال التغيب عن البلاد لسنتين.

كما وثقت منظمات حقوقية حالات لأفراد من أسر بعض المحكومين في قضايا سياسية تعرضوا لأشكال من التمييز في تجديد وثائقهم الرسمية وضمان الحق في السفر والتنقل.

في عام 2015م صدر مرسوم بقانون بشأن مكافحة التمييز والكراهية، لكنه لا يضع بشكل واف تعريفًا للتمييز ومجالاته.

هناك أيضا قوانين خاصة مثل قوانين العمل تحرم التمييز بين المواطنين المتكافئين في الحصول على الوظيفة المتقدم لشغلها أو الإخفاق في معاملتهم على حد سواء، لكنها قوانين لا تجرم التمييز، وفي حال وقعت مخالفة لهذا التحريم فلا عقوبة جنائية أو مانعة للحرية، وإنما يكتفى بإبطال القرارات ورد الحقوق والتعويض عن الضرر المادي والنفسي.

يتطلب إنفاذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الإمارات، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1974م) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2004م)، أن تقوم الدولة بتعديل القوانين الوطنية أو إصدار أدوات قانونية أو اتخاذ تدابير إدارية مناسبة.

رسميا، لا توجد نسب محددة أو معايير تفضيلية تعطي فئة أو جماعة من الشعب دون أخرى أولوية أو نفاذية في الوظائف القيادية والحساسة في مؤسسات الدولة.

رغم ذلك، يلاحظ وجود بعض الاعتبارات القبلية، إذ إن أغلب الأماكن الحساسة يتقلد مناصبها أبناء قبائل محددة منطوية تحت تحالفات قبلية رافقت تأسيس الإمارات.

3.9 المقياس التاسع: الجاليات الأجنبية

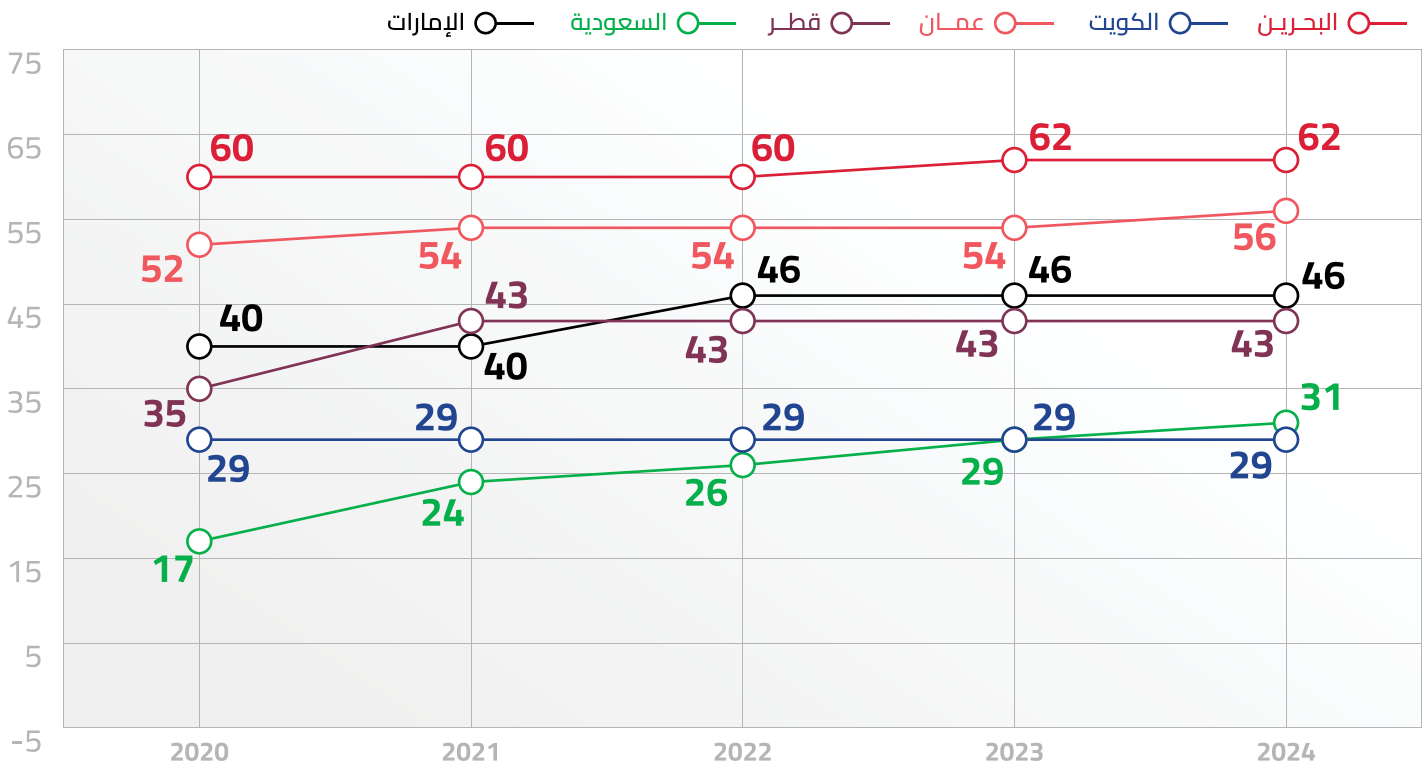

رسم توضيحي 28: نتائج مقياس الجاليات الأجنبية 2020-2024

العناصر	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
الإقامة المستقرة والفاعلة وجود أنظمة تتيح للوافد الأجنبي إقامة عادلة وواضحة — 35 درجة	32	10	23	23	22	24
التمثيل النقابي/ المهني حق العضوية والانتخاب والترشح ورعاية المصالح — 20 درجة	10	11	13	2	4	2
النشاط المجتمعي حق الجاليات في تنظيم الأنشطة وإنشاء الجمعيات والأندية — 20 درجة	20	8	20	18	5	20
المجموع 75 درجة	**62**	**29**	**56**	**43**	**31**	**46**

جدول 9: درجات عناصر مقياس الجاليات الأجنبية 2024

مملكة البحرين

لا تزال البحرين متقدمة في توفيرها فرص الإقامة المستقرّة للأجانب عبر طرح مشاريع تملك للأجانب في عدد من المناطق السياحية والاستثمارية، إلى جانب طرحها «الإقامة البلاتينية» و«الإقامة الذهبية».

في يونيو 2023، أقرت الحكومة فئة «الإقامة البلاتينية» التي يُتاح لحاملها مغادرة البحرين والعودة إليها، بالإضافة إلى تملّك العقارات المبنية والأراضي باستثناء بعض المناطق، بالإضافة إلى الحصول على رخص دخول وإقامة للزوج أو الزوجة والأولاد والوالدين.

ويشترط للحصول على الإقامة ألا تقل مدة إقامة الأجنبي عن 15 سنة وألا يقل متوسط الراتب الأساسي عن 4000 دينار خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كما وتمنح البحرين تأشيرة طويلة الأمد «الإقامة الذهبية» للأجانب العاملين الذين لا يقل دخلهم الشهري عن ألفي دينار (حوالي 5,300 دولار أمريكي) أو المتقاعدين الذين لا يقل دخلهم الشهري عن أربعة آلاف دينار (حوالي 10,600 دولار) أو أصحاب العقارات أو الموهوبين، وذلك وفق اشتراطات حكومية. وكانت الحكومة قد أقرت سابقاً تصاريح «العمل المرن» التي تتيح للأجانب حق العمل والإقامة دون الحاجة لكفيل.

صادقت البحرين على 10 اتفاقيات من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، منها خمس أساسية. وللبلاد سجل مميز ورائد في ما يتمتع به العمال المهاجرون والأجانب وعائلاتهم من إقامة عادلة وقلما تواجه انتقادات حقوقية بهذا الخصوص.

فيما يخص المشاركة في الانتخابات البلدية، يحق للأجانب المقيمين والذين يمتلكون عقاراً التصويت في الانتخابات دون الترشح.

تتيح قوانين الدولة للعمال الأجانب حق العضوية والتصويت في انتخابات النقابات والجمعيات المهنية لكنها لا تتيح لهم الحق في الترشح، ووفق دليل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هناك عشرات المنظمات والجمعيات والأندية الخاصة بالجاليات.

دولة الكويت

تتعرض الكويت لانتقادات حقوقية فيما يتعلق وحقوق العمال الوافدين، ومنها قرار مجلس الوزراء الكويتي في فبراير/ شباط 2023 بالموافقة على تشكيل «اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية» وهو ما أثار جدلًا واسعًا حول تحديد السياسات المتعلقة بالسقف المناسب لجنسيات العمالة، ما قد يترتب عليه إنهاء خدمات عدد كبير من المقيمين.

ولوحظ خلال العام الماضي إنهاء خدمات مئات الوافدين في الجهات الحكومية، كما يلاحظ وجود حملات إلكترونية يشنّها كويتيون تحرّض على الوافدين من جنسيات محددة.

وإلى جانب تسريح الوافدين، تلجأ الحكومة وبشكل مكثّف إلى «الإبعاد الإداري»، وبلغ عدد المرحلين من جانب السلطات منذ خلال العام 2023 نحو 43 ألف مقيم ومقيمة، وتقول وزارة الداخلية إن معظم من يتم إبعادهم مخالفين لنظام الإقامة أو قاموا «بارتكاب أعمال من شأنها الإضرار بأمن البلاد»، فيما نشرت وسائل إعلام محلية عن «حالات إبعاد لمخالفي أنظمة المرور، أو بسبب منشورات على الإنترنت».

وتشير إجراءات حكومية أخرى إلى التضييق على الوافدين أبرزها وقف تأشيرات الالتحاق بعائل لفترات مؤقتة، وإلزام الوافدين بدفع فواتيرهم قبل مغادرة البلاد.

في العام 2015م أصدرت الكويت عقداً موحدا للعمال الوافدين يسمح لبعض العمال بنقل كفالتهم إلى «كفيل» جديد بعد 3 سنوات من العمل دون أي اشتراطات، لكن هذه الإصلاحات لا تشمل عاملات وعمال المنازل الوافدين. ويقع عدد كبير من العمالة الوافدة كضحايا لظاهرة «تجارة الإقامات».

انضمت دولة الكويت إلى منظمة العمل الدولية منذ عام 1961م وصادقت على 19 اتفاقية من اتفاقياتها ومنها سبع من الاتفاقيات الأساسية الثمانية. لا يحق للأجانب التصويت في الانتخابات البلدية. وتتيح قوانين الدولة حق انضمام غير الكويتي للنقابات دون حق الترشح. كما ويتيح قانون العمل للعمال الأجانب حق اختيار ممثل لهم للإعراب عن رأيهم لدى مجلس إدارة النقابة.

يمنع قانون الأندية وجمعيات النفع العام غير الكويتيين من تأسيس أي جمعية أو ناد، وفيما يسمح لهم بعضوية «الانتساب» يمنعهم من التسجيل في الجمعية العمومية أو الترشح لمجالس الإدارات. ويتاح للجاليات تنظيم فعالياتهم والوطنية والاجتماعية والرياضية والدينية على نطاق ضيق.

سلطنة عمان

تقدمت عُمان في هذا المقياس درجتان على خلفية صدور قانون العمل الجديد (مرسوم سلطاني رقم 53 في 25 يوليو/تموز 2023) يختص بالعاملين في القطاع الخاص. اعتمد القانون لوائح خاصة بإضرابات العمال، وتصاريح لبقاء العمال المهاجرين المتورطين في نزاعات عمالية في البلاد، كذلك خفض الحد الأقصى لساعات العمل من 45 إلى 40 ساعة أسبوعيًا، وزيادة مدة الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، والسماح للعمال بترك صاحب العمل إذا لم يدفع الأخير رواتبهم لشهرين متتاليين.

ويأتي القانون الجديد بالتزامن مع عدد من الإصلاحات شملت تطبيق نظام لحماية الأجور وقانون للضمان الاجتماعي وإطلاق نظام تأمين صحي إلزامي.

ورغم بعض التحسينات التي أجريت على قانون العمل، فإن منظمات تشير إلى أن تطبيقه في عمان لايزال ضعيفاً، كما ويلعب نظام الكفالة دوراً اساسياً في خلق نقاط ضعف في أوضاع العمال المهاجرين المعيشية وفي العمل.

تشير تقارير إلى أن بعض العمال يعيشون في ظروف سكنية غير مناسبة أو مكتظة.

صادقت سلطنة عُمان على خمس من الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية منذ انضمامها إليها عام 1994م. كما وقعت السلطنة (يونيو 2022) مع منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم حول تمديد العمل ببرنامج «العمل اللائق».

يُحرم الأجانب المقيمون في سلطنة عمان من المشاركة في الانتخابات البلدية التي تقتصر على العمانيين.

في عام 2021 ألغت الحكومة العمل بنظام شهادة عدم الممانعة الذي كان يفرض على العاملين الأجانب الحصول على شهادة عدم ممانعة من الكفيل قبل الانتقال إلى كفيل أخر، ويكتفى النظام الحالي باعتبار مدة العقد (سنتين) كافية للوفاء بحق الكفيل الأول.

قانون إقامة الأجانب ولائحته التنفيذية تسمح للعاملين غير العمانيين باستقدام أسرهم أو من يعولونهم ضمن قواعد وشروط محددة، من بينها الحد الأدنى لراتب العامل الذي يمكنه استقدام عائلته.

يمكن للعمال الأجانب المشاركة في العملية النقابية من خلال الانضمام للجمعية العمومية للنقابات والمشاركة في كل الجوانب التي ترتبط بمهام الجمعية العمومية، ولكن لا يمكنهم تأسيس هذه النقابات أو الترشح لهيئتها الإدارية المحصورة على العمانيين.

بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، يستطيع أفراد الجاليات الأجنبية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تخصهم وكذلك إنشاء وإدارة جمعيات أو أندية خاصة، وبحسب بيانات الوزارة، يبلغ عدد الأندية الاجتماعية للأجانب 13 ناديًا.

دولة قطر

رغم حزمة القوانين والقرارات التي اتخذتها الحكومة القطرية خلال الأعوام الماضية لتحسين بيئة عمل العمال الوافدين الذين يشكلون وعائلاتهم نحو 90% من تعداد السكان، إلا أن تقارير حقوقية تشير إلى أن بعض الإصلاحات «غير فاعلة» وأن بعض العمال «لا يزالون يتعرضون للاستغلال».

يتيح القانون للعمال الوافدين تغيير جهة عملهم دون استحصال موافقة صاحب العمل، ويؤسس لإلغاء نظام الكفالة. وتعتمد الحكومة حداً أدنى للأجور قيمته 1,000 ريال قطري (275 دولار)، بالإضافة إلى توفير ظروف سكنية وغذائية لائقة للعمّال. لمنظمة العمل الدولية مكتب في الدوحة يعمل على مراقبة تنفيذ برنامج للتعاون التقني مع الحكومة بهدف إجراء إصلاحات تخص بيئة العمل.

لا يشارك الأجانب في انتخاب المجلس البلدي. لا يتيح قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة لعام 2004م الذي تعمل تحت مظلته الجمعيات المهنية حق الانضمام أو الترشح للعمال الأجانب إلا استثناءً.

يوجد أندية لبعض الجاليات العربية والأجنبية ويتاح للجاليات تأسيس مدارس خاصة لها.

المملكة العربية السعودية

تقدمت السعودية في هذا المقياس (درجتان) حيث شهدت تحسنًا في ظروف العمل وضمان حقوق العمالة الوافدة. وأتاحت تعديلات على قانون العمل الجديد خلال العام 2024 بيئة أكثر استقرارًا للعمال الأجانب حيث ينص على بعض الأحكام واللوائح الجديدة لتنظيم علاقات العمل بين صاحب العمل السعودي والعاملين، من حيث تحديد ساعات العمل والأجور والحقوق والمسؤوليات. يشمل ذلك التأمين الصحي والتدريب والتأهيل.

وتشمل هذه الإصلاحات «مبادرة إصلاح العمل» التي تمنح العمال الأجانب حرية أكبر في التنقل والاستقلال. ففي مارس 2024، أعلنت المديرية العامة للجوازات عن قائمة بالمهن التي يمكن العمل فيها بدون كفيل، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز حقوق العمال وحمايتهم.

تهدف هذه الخطوة إلى منع المشاكل التي يتعرض لها بعض المقيمين من قبل كفلائهم، مثل الاستغلال غير القانوني.

ليس هناك من نص في نظام العمل في السعودي يتعلق بحقوق العمال الاجانب في الترشح والانتخابات في النقابات والجمعيات المهنية.

ليس في قانون العمل اي إشارة إلى حق العمال الأجانب في تأسيس نوادي اجتماعية أو رياضية أو حتى تنظيمها، وتبقى مثل هذه الانشطة محدودة وتقتصر على داخل المجمعات العمالية المغلقة وبحسب الاتفاق بين العمال وأرباب العمل، ولا تستند على مدوّنة قانونية واضحة ومنشورة.

ورغم من الإعلان الرسمي عن إلغاء نظام الكفيل في مارس 2021، فإن تنفيذ هذا الإصلاح يتطلب وقتًا وجهدًا لضمان تطبيقه الفعلي وتحقيق الفوائد المرجوة منه. انضمت السعودية إلى منظمة العمل الدولية عام 1976م وصادقت على 16 اتفاقية منها 6 اتفاقيات أساسية.

في أبريل/نيسان 2022 دخل حيز التنفيذ بروتوكول عام 2014 المكمّل لاتفاقية رقم 29 لعام 1930 الخاصة

بمنظمة العمل الدولية، المتعلقة بالعمل الجبري والذي يحمي العاملين من ممارسات الاستخدام الاحتيالية والتعسفية وتعزيز التدابير الوقائية والحماية والتعويض والقضاء على كل أشكال العمل الجبري.

أودعت السعودية في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2020 وثائق التصديق على الاتفاقية رقم 95 لعام 1949 بشأن حماية الأجور والاتفاقية رقم 120 لعام 1964 بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب، والذي وضع في خانة الضمانات لحماية حقوق العمال ورفاههم.

وتشير تقارير سنوية لمنظمات حقوق الإنسان إلى أن بعض الأجانب يواجهون ملاحقات ومداهمات لأماكن سكنهم وعمليات ترحيل قسري جماعية دون محاكمات عادلة أو ضمان لحقوقهم المادية.

يمكن الإشارة إلى أن الأجانب من غير المسلمين لا يمتلكون الحق في ممارسة طقوسهم الدينية بحرية إلا في نطاق ضيق، وفي حال أقدم الأجانب على التعبد في أماكنهم الخاصة فإنهم قد يتعرّضون لخطر الاعتقال أو السجن أو الترحيل.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تتيح الإمارات تبعًا لتشريعاتها للعمال الوافدين مزايا الحصول على الإقامة الخضراء (5 أعوام) والإقامة الذهبية (10 أعوام) دون الحاجة لضامن أو كفيل، وذلك وفق اشتراطات ولفئات محددة. رغم ذلك، تستمر الانتقادات لنظام العمل ونظام الكفالة وما يتبعه من تقييد لحركة العمال الوافدين.

لا تزال المنظمات الحقوقية توثق حالات ترحيل لعمال أجانب بشكل تعسفي ودون ضمان حقوقهم القانونية.

يجوز للمقيم سواء كان موظفًا أو مستثمرًا أو صاحب عمل استقدام أفراد أسرته المباشرة وطلب تأشيرة إقامة لهم في دولة الإمارات. لا توجد نقابات عمالية في الإمارات وهو ما لا يتيح للعمال المواطنين والأجانب الدفاع عن حقوقهم وتمثيل مصالحهم. يمكن للتجار الأجانب الترشح في انتخابات غرفة التجارة والصناعة بدبي.

أما بالنسبة للجمعيات المهنية، فيقتصر حق تشكيلها على المواطنين فقط وللأجانب الحق في العضوية والمشاركة في الترشح والانتخاب لمجالس إدارة بعض من هذه الجمعيات.

يستطيع أفراد الجاليات الأجنبية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تخصهم أو إنشاء وإدارة جمعيات أو أندية خاصة بهم وذلك تبعا لموافقة وإشراف وزارة تنمية المجتمع، ووفق المرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2023 في شأن تنظيم مؤسسات النفع العام يجوز للأشخاص الذين لا يحملون جنسية الدولة الاشتراك في تأسيس الجمعيات الأهلية بشرط ألا تتجاوز نسبتهم عن 30% من إجمالي عدد الأعضاء المؤسسين.

رغم ذلك، يتيح القانون «الاستثناء من كل أو بعض الشروط بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء».

3.10 المقياس العاشر: الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة

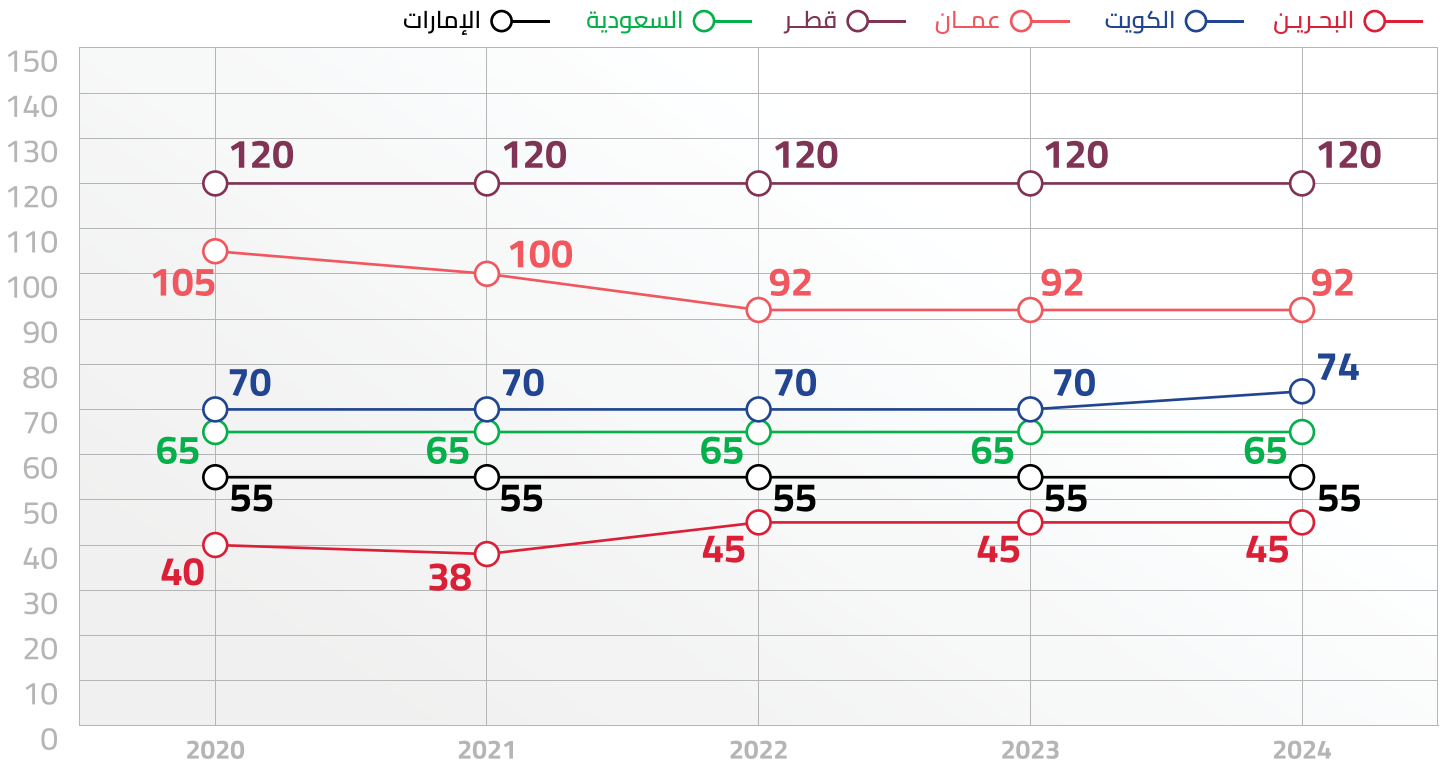

رسم توضيحي 28: نتائج مقياس الجاليات الأجنبية 2020-2024

العناصر	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
نفوذ الأسر الملكية تمثيل أعضاء الأسر في المناصب العليا — 100 درجة	28	54	55	80	35	35
توطين المناصب نفاذية وأولوية المواطنين في الوصول إلى الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية — 50 درجة	17	20	37	40	30	20
المجموع 150 درجة	**45**	**74**	**92**	**120**	**65**	**55**

جدول 10: درجات عناصر مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة 2024

مملكة البحرين

شهدت البحرين انخفاضًا في تمثيل أعضاء الأسرة الحاكمة في التشكيل الحكومي (يونيو 2022) ليقتصر على رئيس الوزراء ونائبه ووزيري الداخلية والمالية، ويحمل مواطنون حقائب وزارات الخارجية والعدل وشؤون الدفاع.

رغم ذلك، تُلاحظ هيمنة الأسرة الحاكمة على الهيئات والمجالس العليا في الدولة التي تتمتع بسلطات توجيهية وتنفيذية عليا.

رُصدت تعيينات لأفراد من الأسرة في مناصب عسكرية وحكومية عليا (وكلاء وزارات/ مدراء عامون). وكذلك مؤسسات القضاء التي يشكل أعضاء الأسرة نسبة وازنة فيها مع وجود بقية المكونات المجتمعية بنسب غير متكافئة.

تشير التقديرات إلى أن المناصب القيادية والعليا في الدولة (تحديداً الحساسة منها) هي لأفراد من الأسرة الحاكمة بالتوازي مع وجود سياسات تعيين تميل إلى اعتماد عامل القرب منها، وينسحب ذلك على قبائل وعائلات محددة تتمتع بميزات تفضيلية على بقية المواطنين.

هناك سياسات قائمة في الاعتماد على الأجانب في الأجهزة العسكرية والأمنية جراء سياسات تمييزية ضد المواطنين من الشيعة (تقارير مركز البحرين لحقوق الإنسان وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية والمراجعة الدورية في مجلس حقوق الإنسان).

دولة الكويت

تقدمت الكويت 4 درجات في هذا المقياس جراء تقلّص عدد أبناء الأسرة الحاكمة في الحكومة المشكلة في (مايو 2024) وذلك من وزيرين إلى وزير واحد (وزارة الداخلية والدفاع) من أصل 13 وزيراً، إلى جانب رئيس الحكومة.

رغم ذلك، يغلب تواجد أعضاء الأسرة في المناصب السيادية والقيادية في الدولة بشكل عام، وبالخصوص مناصب المحافظين (4 من مجموع 5 محافظات).

لا يلحظ تواجد أعضاء العائلة الحاكمة في السلطة القضائية مقارنة بتواجد ملحوظ في المناصب العليا داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

تجدر ملاحظة أن أبناء العوائل الكويتية من حملة الجنسية بالتأسيس فقط هم من يحق لهم التواجد وتبوؤ المناصب العليا في الدولة. تتيح للكويت بشكل عام للمواطنين تولي الوظائف في المؤسسات القضائية والأمنية والعسكرية.

سلطنة عمان

يشغل أفراد العائلة السلطانية مناصب عليا، منها نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ونائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء (الذي يشغل أيضا منصب رئيس المحكمة العليا) ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الثقافة والرياضة والشباب ورئيس جامعة السلطان قابوس ورئيس مجلس محافظي البنك المركزي وبعض مناصب المحافظين.

يتواجد أربعة أعضاء من العائلة السلطانية في مجلس الدولة المعين الذي يتكون من 86 مقعدًا.

وفيما يلاحظ تواجد أفراد الأسرة في مناصب سيادية وسياسية وأكاديمية، تبقى المناصب العسكرية العليا - خلاف منصب وزير شؤون الدفاع - مشغولة من مواطنين لا ينتمون للأسرة الحاكمة.

لا توجد نسب محددة أو معايير تفضيلية تعطي فئة من الشعب دون أخرى أولوية أو نفاذية في الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية.

يمكن ملاحظة أن هناك تدويراً بين مختلف القبائل أو ممثلي المصالح في الوظائف القيادية والحساسة.

باستثناء منصبي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ونائبه رئيس المحكمة العليا، لا يبدو أن ثمة هيمنة للأسرة الحاكمة على المناصب في المؤسسات القضائية. وبالنسبة إلى قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية (مؤسسات الأمن الوطني والاستخبارات) فهناك بعض أفراد الأسرة الحاكمة بحكم تدرجهم العسكري أو الإداري، لكن ليس ثمة ما يدل على وجود معاملة تفضيلية.

دولة قطر

يقتصر حضور أعضاء الأسرة الحاكمة القطرية في مجلس الوزراء على رئاسة الوزراء وزارت الداخلية، والخارجية، والتجارة الصناعة، والثقافة، والرياضة والشباب (5 وزارات). وللقطريين من أبناء العائلات الأخرى تبوؤ مناصب عليا وقيادية، وإن كان من الملاحظ تكرار أسماء عائلات محددة في هذه المناصب.

لا تحتكر الأسرة الحاكمة المناصب القضائية كما أن الدستور لم ينص على ترؤس الأمير للسلطة القضائية، وهو أمر تتفرد فيه قطر مقارنة ببقية دول الخليج.

القائد الأعلى للجيش هو أمير البلاد لكن أغلب المناصب العسكرية في الجيش هي لمواطنين، إذ يتاح للمواطنين تولي الوظائف القضائية والعسكرية، لكن الأولوية هي للقبائل والعوائل التي كانت متواجدة في قطر منذ ما قبل العام 1930م وللقبائل والعائلات المقربة من الأسرة الحاكمة. تتيح قطر للأجانب العمل في مؤسساتها العسكرية والأمنية.

المملكة العربية السعودية

تحتكر الأسرة الحاكمة غالبية المناصب الوزارية السيادية: رئاسة الوزراء ووزارات الداخلية والخارجية والدفاع والحرس الوطني ووزارة الطاقة، ويستثنى من ذلك وزارة المالية.

ويبلغ عدد الوزراء من أفراد الأسرة 10 وزراء من مجموع 35 وزيرًا.

ويشرف ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على عدد من الهيئات: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، والمجلس الأعلى لشركة أرامكو، الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ومجلس المخاطر الوطنية.

يشغل الأمراء من الأسرة الحاكمة بشكل كامل مناصب أمراء المناطق في المملكة كما أن غالبية المؤسسات العسكرية يديرها أمراء.

لا يوجد ما يشير إلى أي تواجد لأفراد الأسرة الحاكمة في المؤسسة القضائية ولا تتم الاستعانة بأجانب في تولي أية وظائف داخل المؤسسات القضائية.

يستطيع المواطنون تولي وظائف قضائية وأمنية وعسكرية لكن التوظيف يخضع لمعايير صارمة يحددها القرب من الأسرة الحاكمة، كما يبدو أن هناك أعرافاً وتأثيرات مناطقية وطائفية في تولي المناصب العامة في الدولة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يحتكر أفراد الأسر الحاكمة السبع في كل إمارة العديد من المناصب الوزارية السيادية والمناصب التنفيذية العليا، أما على مستوى الاتحاد فيبدو ممكناً وصول المواطنين إلى بعض الوزارات المهمة كالاقتصاد والتعليم والصحة فيما يحتفظ أفراد الأسر الحاكمة بالوزارات السيادية مثل الخارجية والمالية والدفاع والداخلية، ويحمل أعضاء الأسر الحاكمة 9 حقائب وزارية من مجموع 34 منصبًا وزارياً.

يغلب وجود أعضاء الأسر الحاكمة في المناصب العليا للدولة، لكن بالإمكان الذهاب إلى بروز توازنات سياسية وقبلية في الحقائب السيادية والعسكرية

إلا أن أفراد الأسر الحاكمة لا يتواجدون في المجلس الوطني الاتحادي.

هناك محورية لقبائل وعائلات ترتبط بالأسر الحاكمة يبدو من الواضح أنها تحتكر جزءاً أو حصة في هياكل ومناصب الدولة.

غالباً ما يكون القضاة من خارج الأسر الحاكمة. رغم ذلك، تلعب الارتباطات القبلية والعائلية دوراً في هذه التعيينات.

لأعضاء الأسر الحاكمة وممثلي القبائل حظ وافر في قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

04
المنهجية واعتماد المقاييس

على مدى خمسة أعوام، عمل على إعداد هذه الدراسة فريق من الباحثين من داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن المتخصصين في دراسة منطقة الخليج وتحديداً ما يرتبط بالعلوم السياسية والإنسانية. واعتمد المؤشر على 10 مقاييس رئيسية لقياس نسب «المشاركة السياسية» في دول البحث، ويتضمن كل «مقياس» مجموعة من «العناصر» ومن ثم «التفصيلات» التي يتم تقييمها والبحث فيها.

بناءً على نتائج الإصدارات السابقة، باشر الباحثون تقييم وشرح وتسبيب وتفسير ظروف كل دولة محل الدراسة في كل من المقاييس والعناصر والتفصيلات، وذلك من خلال استمارات رصد اعتُمد عليها كدليل موحد لتتبع حالات وجود المشاركة أو تعطلها أو عرقلتها أو غيابها، بالإضافة إلى رصد المتغيرات التي حدثت حتى منتصف عام 2024.

وعلى غرار الإصدارات السابقة يعتمد هذا الإصدار الرابع على المقاييس العشرة التي تتكون من عناصر فرعية تم اعتمادها مقومات أساسية لوزن كل مقياس وتحديد ملازمته للاستدلال على حالة المشاركة. يتجزأ كل عنصر إلى تفصيلات لكل منها أوزان تم تحديد درجاتها النهائية بناءً على قراءة البيانات ورصد الظواهر والأحداث.

وكانت مجالات المقاييس وعناوينها وتوزيع الدرجات عليها قد أقرت في الإصدار التأسيسي الأول تبعاً لمدى أهمية كل مقياس ومدى اشتباكه وتأثيره على طبيعة الأنظمة السياسية القائمة في الدول الست والظروف الاجتماعية فيها.

جرى توزيع الأوزان على المقاييس باعتماد (1,000) درجة كمحصلة نهائية افتراضية لحالة الدولة المثالية التي تكون فيها المشاركة السياسية فاعلة في أقصى درجاتها ومشمولة في كافة المجالات والقطاعات، وبالمثل جرى توزيع الدرجات الداخلية بين العناصر في كل مقياس. ورُوعي ألا يكون التفاوت في أوزان ودرجات الفحص كبيراً بين مختلف المقاييس والعناصر تجنباً لربط النتائج النهائية بعلامات وعوامل تطغى على ما سواها، دون أن يكون لها، واقعاً وفعلاً، الثقل والتأثير في حالات الدول محل الدراسة، ما قد يُضفي للمؤشر قراءات منحرفة مبنية على تشخيص نظري صرف بعيد عن التركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية المعقدة لهذه الدول.

اعتمد الباحثون في عمليات الرصد والتقييم على عدة مصادر، منها البيانات الحكومية الرسمية وتصريحات المسؤولين والتشريعات والقوانين النافذة وتقارير المؤسسات الرسمية والأهلية وبيانات المنظمات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقارير المنظمات واللجان التابعة للأمم المتحدة. وحرص الباحثون على التدقيق في صحة

البيانات وواقعيتها حتى لا تكون النتائج منحازة لما قد تروج له الروايات الرسمية في وصف حالة صورية من الانفتاح والمشاركة الداخلية أو ما قد تثيره آراء سياسية غير موضوعية وغير علمية لأفراد أو جهات معارضة لسلطات الحكم.

دون الاكتفاء بتقييم أداء السلطات في تشريع أو تقييد أو إتاحة أو احتكار فضاءات المشاركة السياسية وأدواتها، اهتم الباحثون بملاحظة مدى تطلعات وحماسة وإمكانات المجتمعات المحلية في التفاعل السياسي ضمن المساحات المتاحة في الدولة وسعيهم في توسيع هذه المساحات وتطوير آليات الوصول إليها والاشتغال فيها.

تقدم نتائج الإصدار الخامس (2024) قراءة في مدى تقدم أو تراجع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حالات المشاركة السياسية لديها وفي طبيعة المجالات التي شهدت تغييرًا، إيجاباً أو سلباً، ما بين منتصف العام 2023 والعام 2024.

يعتمد المؤشر ترتيب الدول في عرض النتائج على الترتيب الأبجدي لأسمائها باللغة الإنجليزية.

لا يعكس تقدم أو تراجع أية دولة في النتائج النهائية للمؤشر نتائجها التفصيلية في جميع المقاييس المعتمدة.

المقياس الأول الحياة الدستورية **50 درجة** ويشمل العناصر	
المرجعية الدستورية: آليات الإصدار والتعديل	**10** درجات
ضمان حق المشاركة السياسية	**15** درجة
القوانين المنظمة/ المُقيدة	**15** درجة
الالتزام بأحكام الدستور	**10** درجات

المقياس الثاني الانتخابات العامة **150 درجة** ويهتم بهذه العناصر	
مجالات الانتخاب (حكومية، مجالس نيابية، مجالس بلدية)	**20** درجة
حاكمية المؤسسات المنتخبة (الصلاحيات/ الفصل بين السلطات/ الرقابة/ التشريع/ المساءلة/ الشراكة في صنع القرار/ صلاحيات حل المؤسسات)	**50** درجة
فاعلية ونجاعة المؤسسات المنتخبة	**40** درجة
آلية صياغة النظام الانتخابي وترسيم الدوائر	**40** درجة

المقياس الثالث التنظيمات السياسية **100 درجة** ويشمل العناصر	
مشروعية التنظيمات السياسية	**30** درجة
توافر أدوات المعارضة	**25** درجة
سلامة الممارسين	**25** درجة
الاستقلالية الإدارية والمالية	**10** درجات
المشاركة في الانتخابات كقوائم	**10** درجات

المقياس الرابع مؤسسات المجتمع المدني **100 درجة** ويشمل هذه العناصر	
البيئة القانونية ضمان حق الأفراد والجماعات في تأسيس المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام وجماعات الضغط	**40** درجة
النقابات والجمعيات المهنية التشريع/ التعدد النقابي والاتحادات/ توافر أدوات العمل النقابي بما يشمل حق الإضراب	**40** درجة
استقلالية المؤسسات	**10** درجات
القيود والعراقيل	**10** درجات

4.1 المقاييس المعتمدة

المقياس الخامس التوازن الجندري وإشراك الشباب **75 درجة** ويشمل هذه العناصر	
تمكين المرأة حق الانتخاب/ الكوتا في المجالس المنتخبة/ تولي المناصب القيادية والعليا	**50** درجة
إشراك الشباب سن الاقتراع/ تولي المناصب العليا	**25** درجة

المقياس السادس الشفافية **50 درجة** ويشمل هذه العناصر	
مشاركة المعلومات حق الوصول إلى المعلومة وتداولها ونشرها	**25** درجة
الرقابة المستقلة أعمال وأداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومصادر الثروات وإنفاق المال العام	**25** درجة

المقياس السابع حرية الرأي والتعبير **150 درجة** ويشمل هذه العناصر	
الحريات الصحافية	**30** درجة
استقلالية المؤسسات الإعلامية	**30** درجة
الرقابة على الإنترنت	**30** درجة
حرية وسلامة الأفراد في ممارسة النقد	**30** درجة
مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف	**30** درجة

المقياس الثامن تمثيل الجماعات والأقليات **100 درجة** ويشمل هذه العناصر	
المساواة ضمان حق كافة المواطنين على حد سواء من كامل حقوق المواطنة	**40** درجة
التمييز ضمان عدم التميز لأسباب سياسية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية أو عرقية أو طبقية	**40** درجة
التمثيل المتناسب ضمان تمثيل متناسب وعادل للجماعات والأقليات في مؤسسات الدولة	**20** درجة

المقياس التاسع الجاليات الأجنبية **75 درجة** ويشمل هذه العناصر	
الإقامة المستقرة والفاعلة وجود أنظمة تتيح للوافد الأجنبي إقامة عادلة وواضحة تضمن الحقوق ومنها انتخاب المؤسسات البلدية	**35** درجة
التمثيل النقابي/ المهني حق العضوية والانتخاب والترشح ورعاية المصالح	**20** درجة
النشاط المجتمعي حق الجاليات في تنظيم الأنشطة وإنشاء الجمعيات والأندية	**20** درجة

المقياس العاشر الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة **150 درجة** ويشمل هذه العناصر	
نفوذ الأسر الملكية تمثيل أعضاء الأسر في المناصب العليا: الحكومة: وزارات وهيئات/ القضاء/ المؤسسات الأمنية والعسكرية.	**100** درجة
توطين المناصب نفاذية وأولوية المواطنين في الوصول إلى الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية.	**50** درجة

4.2 عوامل اعتماد المقاييس

تم اعتماد المقاييس في هذا المؤشر بناء على عدة عوامل، وهي:

- قراءات معمقة في كل من: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» — الجمعية العامة للأمم المتحدة - 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - 16 كانون/ديسمبر 1966، و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 16 كانون الثاني/ديسمبر 1966».
- دراسة مقارنة مع مؤشرات أخرى، منها: مؤشر الحرية - فريدوم هاوس (Freedom House)، ومقياس الديمقراطية العربي – (ARAB REFORM INITIATIVE)، والتصنيف العالمي لحرية الصحافة – مراسلون بلا حدود، ومقاييس دولية وإقليمية أخرى.
- مدى القدرة على الولوج إلى المعلومات، تحليلها والتثبت من مصادرها.
- القدرة على تطبيق وقياس هذه المقاييس -قدر الإمكان- على جميع الدول وفقاً لطبيعة أنظمة الحكم وهيكلة النظام السياسي.
- نتائج الورش التي شارك بها مجموعة من الخبراء والأكاديميين والمهتمين، وكذلك الملاحظات الفنية التي تلقاها فريق العمل من الاستشاريين.

مؤشر المشاركة السياسية
في دول مجلس التعاون الخليجي 2024

Political Participation Index
In The GCC States 2024

جميع الحقوق محفوظة

info@gulfhouse.org
www.gulfhouse.org

Gulf House Studies & Publishing
البيت الخليجي للدراسات والنشر
www.gulfhouse.org
@gulfhsp